رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

القطاع غير الربحي

تعريفه - مسمياته - كياناته
ومنهجية قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

الإصدار الأول 2021

إدارة تحليل الأبحاث
مكتب معالي النائب للتنمية الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

ح وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ١٤٤٣هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
القطاع غير الربحي: تعريفه، مسمياته، كياناته، ومنهجية قياس مساهمته في الناتج المحلي والإجمالي / وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - الرياض، ١٤٤٣هـ
٩٠ ص؛ ٢١ X ٢٩,٧ سم- (مفاهيم القطاع غير الربحي؛ ١)
ردمك: ١-٨٩٤٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨
١- المؤسسات غير الربحية ٢- المنظمات والهيئات - السعودية
أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٦٥٨,٠٤٨ ١٤٤٣/٨٧٩

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٨٧٩ **ردمك: ١-٨٩٤٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨**

القطاع غير الربحي

تعريفه ومسمياته وكياناته
ومنهجية قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

2021

الفهرس

1 المقدمة 1

2 المنهجية العلمية 3

الفصل الأول 5

3 لمحة تاريخية 6

4 القطاع غير الربحي: لغة واصطلاحًا 8

5 مسميات القطاع الأخرى في التجربة العالمية 10

6 مسميات لها صلة بالقطاع 14

7 مسميات كيانات القطاع 15

8 مفهوم القطاع غير الربحي في دول مختارة 19

كندا: 19

بلجيكا: 21

المملكة المتحدة: 24

الجمهورية الفرنسية: 27

الولايات المتحدة الأمريكية: 30

المملكة الأردنية الهاشمية: 33

مملكة البحرين: 35

9 المفهوم المستخدم للقطاع غير الربحي في أنظمة المملكة العربية السعودية 37

10 التعريف المقترح للقطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية ومكوناته 41

الفصل الثاني 43

1 تمهيد 44

2 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في كندا 47

3 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في بلجيكا 49

4 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة 51

5 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية الفرنسية 54

6 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية 57

الهوامش والمراجع 65

الهوامش 66

المراجع العربية 75

المراجع الأجنبية 79

المراجع التي تم الاطلاع عليها ولم يقتبس منها 82

المقدمة

شهد القطاع غير الربحي، بالمملكة العربية السعودية ثلاثة تحولات نوعية خلال السنوات الأربع الماضية، الأول منها: ما جاء في رؤية المملكة 2030، بأن جعلت القطاع غير الربحي ركنا من أركان التنمية في البلد، مشاركاً للقطاعين الحكومي والخاص.

والتحول الثاني: هو صدور نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية عام 1437هـ، الذي فتح آفاقاً جديدة للقطاع غير الربحي، وما يتم الآن عمله من تحديث وتعديل على هذا النظام بما يتوافق مع تطلعات مكونات القطاع غير الربحي. أما التحول الثالث، فكان في شعبان من عام 1440هـ، بصدور قرار إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

وتتطلب هذه التحولات المتسارعة مزيداً من الجهود في الميدان، لإعداد الدراسات التنظيرية والتطبيقية الخاصة بالقطاع؛ حتى يتمكن العاملون في الميدان من القيام بالأدوار التي أنيطت بهم، من خلال مختلف مكونات القطاع على الوجه الذي يحقق الأهداف المرجوة منه. وتتضمن تلك الدراسات الضرورية ترسيخ مفاهيم ومبادئ وقيم القطاع غير الربحي، وبناء معايير كياناته وحوكمته ومنهجية قياس أثره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تعريف القطاع غير الربحي بمختلف مسمياته، وتحديد كياناته التي تندرج تحته، وتوضيح المنهجية العلمية في آلية قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة أنظمة وتشريعات عدة دول عالمية وإقليمية؛ للاستفادة من تجاربها في هذا المجال. وتتكون الدراسة من فصلين:

- **الفصل الأول**: تعريف القطاع غير الربحي، ومسمياته، وكياناته.

- **الفصل الثاني**: مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول.

المنهجية العلمية

ارتكزت منهجية إعداد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج المقارن في الفصل الثاني فيما يخص ممارسات الدول في حساب مساهمة قطاعاتها غير الربحية في الناتج المحلي، وذلك على النحو الآتي:

أ- دراسة مكتبية عن الأدبيات العلمية ذات العلاقة بالموضوع وفق الإجراءات الآتية:

1. الاطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بالقطاع غير الربحي.
2. مراجعة المعاجم والقواميس العربية والإنجليزية المتخصصة بالمصطلحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والإدارية والمالية.
3. الاطلاع على الموسوعات العربية والإنجليزية في التخصصات المذكورة في الفقرة السابقة.
4. دراسة التقارير السنوية التي تصدرها بعض المراكز البحثية أو الأجهزة الإحصائية في الدول محل الدراسة.
5. دراسة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالقطاع غير الربحي في الدول التي شملتها الدراسة.

ب - تحليل المعلومات التي تم جمعها والخروج بنتائج تم تسجيلها في الدراسة.

جـ - دراسة الممارسات العالمية والإقليمية في استخدام مصطلح القطاع غير الربحي وآلية قياس مساهمته في الناتج المحلي.

د - الخروج بتصور مقترح لتحديد مفهوم القطاع غير الربحي، والكيانات التي تنطبق عليها مواصفات المفهوم في الواقع السعودي.

كما تجدر الإشارة بأنه تم اختيار الدول محل الدراسة ضمن معايير من أهمها شهرة تجربة الدولة في القطاع غير الربحي في الأوساط العلمية، وأن يكون لها تجربة في قياس مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي، ما عدا الدول الإقليمية محل الدراسة التي لم نجد لها تجربة في هذا الشأن. وكانت الإجراءات المتبعة لدراسة هذه الدول على النحو الآتي:

1. دراسة الأنظمة والتشريعات الخاصة بالقطاع في الدولة.
2. تحديد مسمى ومفهوم القطاع في تلك الأنظمة والتشريعات.
3. الممارسات المتبعة في قياس مساهمة القطاع في الناتج المحلي.
4. تحديد الجهات الحكومية أو غير الربحية التي تقوم بعملية القياس.
5. تحديد أهم التحديات التي تواجهها الدول في تحديد مفهوم القطاع والكيانات التي تدخل فيه، وآليات قياس مساهمته في الناتج المحلي.
6. تحديد عوامل النجاح الموجودة لدى الدول في قياس مساهمة القطاع في الناتج المحلي.

الفصل الأول

تعريـف القطـاع غـير الربحـي ومسـمياته وكياناتـه

01 لمحة تاريخية

02 القطاع غير الربحي: لغة واصطلاحًا

03 مسميات القطاع الأخرى في التجربة العالمية

04 مسميات لها صلة بالقطاع

05 مسميات كيانات القطاع

06 مفهوم القطاع غير الربحي في دول مختارة

07 المفهوم المستخدم للقطاع غير الربحي في أنظمة المملكة العربية السعودية

08 تعريف القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية ومكوناته

1 لمحة تاريخية

تواجه الجهود المبذولة لفهم القطاع غير الربحي على المستوى الدولي تحديا في النقص الحاد في البيانات الأساسية لمختلف مكونات القطاع. وتظل المشكلة قائمة في بعض الدول حتى عند توفر البيانات الخاصة بالقطاع عندما تستند إلى تعريفات تجعلها غير قابلة للمقارنة مع البيانات المماثلة في بلدان أخرى.

فمثلاً: لم يوجد في أي من الدول السبع التي تمت دراستها في مشروع جامعة جونز هوبكنز[1]، مفهوما متماسكا لما نسميه هنا "القطاع غير الربحي"، حيث إن فكرة وجود مجموعة من المؤسسات التي تشترك في السمات التي يتميز بها كقطاع لم تبرز بقوة في أي من تلك الدول[2].

وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في تحديد نواحي تطوير القطاع غير الربحي، والتي تتمحور حول البيئة القانونية والأطر السياسية والثقافية التي تعمل فيها المنظمات غير الربحية لكل دولة. وكان النهج الذي حدد نوع الممارسة سمة للطريقة التي يتم بها وصف القطاع، وتعريفه. ويرتبط هذا المفهوم -إلى حد ما- بالسياق السياسي والثقافي الذي تتم فيه مناقشة هذا القطاع. ولتمييز منظمات القطاع الثالث عن القطاع العام؛ فيشار إليها -أحيانا- على أنها غير حكومية وغير ربحية. فعلى سبيل المثال: يستخدم مفهوم"المنظمات غير الحكومية" للإشارة إلى الوكالات الدولية المنخرطة في أعمال التنمية الخارجية، حيث من المهم أن تكون منفصلة عن الوكالات الحكومية الوطنية داخل البلدان[3].

العوامل المؤثرة على مفهوم القطاع غير الربحي:

وإذا نظرنا إلى تعريف القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة نجد أنه لا ينبع من الاعتبارات النظرية الضيقة فحسب، بل إن السياسة والممارسة لعبت دوراً كبيراً في تحديد الوضع القانوني والتنظيمي لهذا المفهوم. وفي بريطانيا كذلك، فإن مفهوم القطاع الثالث هو نتاج مجموعة معينة من القوى السياسية والثقافية، وبالطبع يمكن أن تتغير هذه السياقات مع مرور الوقت. ومن خلال مراجعة الأدبيات الأكاديمية، اتضح أن المصطلحات المختلفة مرتبطة بالسياقات المختلفة للقطاع، حيث توضح مراجعة أدبيات القطاع الثالث أن تعريفات القطاع هي دائما نتاج السياقات السياسية والثقافية، كما أنها نتاج ديناميات تاريخية وموروثات التغيير السياسي والثقافي. ومع مرور الوقت، تغيرت قيم وأنشطة القطاع، وتطورت من جمعيات في القرن التاسع عشر إلى شركات إعادة التدوير في القرن العشرين. ومثل جميع الظواهر الاجتماعية، فإن القطاع الثالث هو في جزء منه نتاج للتاريخ[4]. فعلى سبيل المثال: مواءمة القطاع الثالث مع المجتمع المدني تشكل صورة معقدة إلى حد ما، مثيرة للجدل؛ حيث إن هناك الكثير من الجدل حول ما يشكل المجتمع المدني، والذي غالبا ما يكون مرتبطا بالعمل الاجتماعي والسياسي والقيم الاجتماعية[5].

وبذلك اعتمدت تسميات القطاع غير الربحي على المحور الأساسي لنشأة القطاع في الدولة؛ فقد تعددت مسميات القطاع في كلٍ مّن: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والسويد، والاتحاد السوفييتي وفقا للدور الرئيس الذي يلعبه القطاع إلى جانب الحكومة. ففي الولايات المتحدة وبريطانيا، على سبيل المثال، تم استبدال القطاع غير الربحي ليحل محل القطاع الحكومي في الرعاية الاجتماعية، والتغلب

على الفقر في فرنسا، وتعزيز "المجتمع المدني" في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الوسطى[6].

من ناحية أخرى، يلاحظ أن تأثير الدّين على تطور المنظمات غير الربحية لا يزال أقل وضوحا في معظم الدول الغربية؛ وذلك لأن بعض الجوانب الأخرى للنشاط الديني كانت أقل دعما لمثل هذه المؤسسات. وعلى الرغم من أن كلاً من الإسلام والبوذية يؤكدان على أهمية الأعمال الخيرية، على سبيل المثال، فإن التطور المحدود للمؤسسات غير الربحية في مصر وتايلاند يمكن أن يعزى في جزء مهم منه إلى جوانب التقاليد الدينية لهذه البلدان. وبالتالي يميل كل من الإسلام في مصر، والبوذية في تايلاند، إلى التأكيد على تشجيع المبادرة الفردية، بدلا من تعبيرها المباشر من خلال نشاط منظم غير ربحي أو وسائل أخرى مماثلة[7].

تطور مفهوم القطاع في الدول النامية:

أما مفهوم القطاع غير الربحي في الدول النامية، فله حضور ملحوظ. والأكثر من ذلك، أن مظاهر هذا القطاع في هذه المجتمعات تتجاوز بكثير مجموعة المنظمات المعروفة في أدبيات التنمية باسم "المنظمات غير الحكومية"، والتي ظهرت خلال فترة التوسع الاستعماري والنشاط التبشيري. وهذا يسهم في تفسير النمط المختلف عموما لتطوير القطاع الثالث في العالم الثالث، وهو التاريخ الحديث للسيطرة الاستعمارية؛ حيث كان تأثير الاستعمار على تنمية القطاع الثالث متعدد الأبعاد؛ ففي الوقت نفسه، أثر الاستعمار -أيضا- على الأنظمة القانونية والتقاليد السياسية للمستعمرات، وغالبا ما ساعدت هذه التأثيرات على تشجيع تنمية المنظمات غير الربحية[8].

هناك فجوة في مفهوم القطاع غير الربحي في الدول النامية. وأحد أسباب عدم معرفة الكثير عن القطاع في هذه الدول النامية هو أن مفهوم هذا القطاع لم يكن موجودا هناك قبل فترة التوسع الاستعماري، أو أنه كان موجودا بطريقة مبهمة. وهذا يعكس التعقيد الاستثنائي للهياكل الاجتماعية في مثل هذه المجتمعات، والتي تضم كيانات متنوعة مثل جمعيات القرى، ومنظمات التنمية الشعبية، وخدمات الإرشاد الزراعي، والمجالس التعاونية، والمدارس والمستشفيات المرتبطة بالدين، ومنظمات حقوق الإنسان، والجمعيات التجارية والمهنية[9].

أما صناع السياسات، فإنهم ينظرون إلى القطاع غير الربحي على أنه علاج للأزمات المتصورة فيما يخص التنمية ودولة الرفاهية. ففي الدول النامية، ينظر إلى المؤسسات غير الحكومية على أنها محفزات حاسمة لنهج جديد للتنمية، يشدد على المشاركة الشعبية وفي البيان الصادر في أيار / مايو 1986م للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، واجه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، ومؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تحديا يفترض أن ضمان بقاء أفريقيا وتنميتها يتطلب خلق "بيئة تمكينية" للعمل الخاص غير الربحي[10].

تطور مفهوم القطاع في أوروبا:

يختلف تطور مفهوم القطاع الثالث في الدول الأوروبية؛ وذلك لاختلاف الجذور التاريخية للقطاع:

أولا: نمط الأعمال الخيرية (المؤسسات الخيرية، وقطاع المجتمع، وما إلى ذلك)، المؤثر بشكل خاص في المملكة المتحدة وإيرلندا.

ثانيا: مبدأ التبعية للكنائس في دول مثل: ألمانيا وبلجيكا وإيرلندا وهولندا.

ثالثا: في بلدان مختلفة، ارتبطت الحركة التعاونية ارتباطا وثيقا بتنمية القطاع التطوعي، إما من خلال خلفية مدنية مشتركة، تعزز المشاركة والديمقراطية (كما هو الحال في الدنمارك والسويد)، أو من خلال إلهام ديني مشترك (كما في إيطاليا، بلجيكا، فرنسا)[11].

2 القطاع غير الربحي: لغة واصطلاحًا

القطاع غير الربحي مصطلح يتألف من جزئين: كلمة (القطاع) وجملة (غير الربحي)، ولذا سنقدم تعريفا لكل جزء قبل تعريف المصطلح.

أ. **تعريف القِطاع**:
القِطاع -في اللغة- من (قِطْع) وهو ما قُطِعَ من الشيء، والقطعة من الشيء: الطائفة منه، وقِطاع مفرد وجمعه قِطاعات[12].

وأما في اصطلاح علماء الإدارة والاقتصاد فيطلق القطاع على مجموعة شركات أو مؤسسات أو منظمات تمارس نشاطاً رئيساً ولها هدف مشترك.[13]

والقطاعات تتكون من ثلاثة أنواع : القطاع العام والقطاع الخاص (وهو التجاري) والقطاع الثالث.

ب. **غير الربحي**:
الربح -في اللغة-: هو النماء في التجارة، أي المكسب وعكسه الخسارة[14]. وهو مصطلح اقتصادي يعني الفرق الموجب بين ثمن البيع ونفقة الإنتاج[15]. وجملة (غير الربحي): تعني الذي لا يقصد لتحقيق الربح والكسب المالي للملاك ولكن لتحقيق غرض مجتمعي.

ج. **مصطلح (القطاع غير الربحي)**:
يتجاذب هذا المصطلح عدة حقول معرفية أبرزها علم الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وكل علم ينظر إلى هذا المصطلح بنظرة مختلفة ويسميه باسم يناسبه. وقد يختلف معناه ومدلوله مع العلوم الأخرى؛ مما يؤدي إلى صعوبة تعريفه بتعريف موحد يتفق عليه أغلب العلماء. وعليه فإن العديد من المعاجم المتخصصة قدمت عدة تعريفات للقطاع غير الربحي، ومنها:

- تعريف (معجم مصطلحات المنظمات غير الربحية ومفاهيمها) حيث عرفه بأنه: "مجموع كل أنواع الإيثار التطوعي، والعمل التطوعي، والمتطوعين والمنظمات المتطوع بها".

- وعرفه أيضاً تعريفا ليضيف إليه: مجموع أنواع الإيثار شبه التطوعي، والعمل شبه التطوعي، وأشباه المتطوعين والمنظمات شبه التطوعية الموجودة في مجتمع ما، بالإضافة إلى كل العمل التطوعي الفردي في هذا المجتمع[16].

- وجاء تعريفه في (دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية) بأنه: "مجموع المنظمات التي لا تسعى للربح، ولا تقوم -بحكم القانون أو العادة- بتوزيع أي فوائض قد تتولد لديها على من يملكون المؤسسة أو يديرونها، وهي مستقلة مؤسسياً عن الحكومة، أو ذات إدارة ذاتية تطوعية غير إلزامية"[17].

- وعرفه (قاموس أكسفورد) بأنه: "الجزء من الاقتصاد أو المجتمع، الذي يشمل المنظمات أو الجمعيات غير الحكومية غير الهادفة للربح، ومنها: الجمعيات الخيرية، وجمعيات العمل التطوعي، والجمعيات التي تخدم فئة محددة، والجمعيات التعاونية، وما إلى ذلك"[18].

- وتم تعريفه في (قاموس كمبريدج) بأنه: "الجزء من الاقتصاد الذي يتكون من الجمعيات الخيرية"[19].

- وفي (الموسوعة العربية للمجتمع المدني) تم تعريفه بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح المجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السلمية للاختلافات، والتسامح، وقبول الآخر"[20].

- وفي نظر الباحثة (إديث أرشمبو) فإن القطاع غير الربحي يعتمد على خمسة معايير في منظماته، وهي: أن تكون تنظيمات، لا تستهدف للربح، ومنفصلة مؤسساتياً عن السلطات، و مستقلة ومدبرة ذاتياً، وأن يكون الانتماء لها اختيارياً[21].

3 مسميات القطاع الأخرى في التجربة العالمية

1 القطاع الثالث (Third Sector):

القطاع الثالث بوجه عام مصطلح مرادف لمفهوم القطاع غير الربحي، ولكن مع التركيز على أن المنظمات غير الربحية في هذا القطاع تختلف عن المنظمات التي تشكل قطاع الأعمال والقطاع الحكومي. ومع ذلك يغفل مصطلح "القطاع الثالث" ذكر القطاع القبلي /العائلي / الأسري، الذي ظهر أولاً من الناحية التاريخية قبل القطاع غير الربحي.[22] لأن هذا التقسيم قسم قطاعات الدولة إلى ثلاثة أقسام فقط، وأهمل الأسرة، التي هي جزء من مكونات الدولة.

2 القطاع المستقل (Independent Sector):

مصطلح مرادف لمفهوم القطاع غير الربحي، يستخدم في بعض الدول الغربية للتعبير عن أن هذه المنظمات تتسم بالاستقلالية التامة في إدارتها، ولا يعني الاستقلال من عدم تدخل الحكومة فقط، بل يشمل -أيضاً- الاستقلال من المصالح الخاصة الأخرى، مثل: مصالح الشركات أو مصالح المانحين، وهذا لا يعني تجنب الشراكة مع هذه الجهات، وعدم قبول التمويل منهم، وإنما أن لا تتدخل في قرارات المنظمة، أو توجيهها.[23]

3 القطاع التطوعي (Voluntary Sector):

التَّطوُّع: في اللغة من (طَوَعَ)، وهو يدل على الإصحاب والانقياد، يقال: طاعَهُ يَطُوعه، أي انقاد معه ومضى لأمره. و(تطوَّع) أي : تكلف استطاعته، والتطوُّع بالشيء: التبرع به، وتطوَّع الشخص: تقدم لعمل ما مختاراً، قدم نفسه لإنجاز عمل أو مهمة بدون مكافأة أو أجر.[24] وهو في اصطلاح علماء هذا الفن التطوع (Volunteering): هو مجهود يقوم به الفرد باختياره، عن طريق المساهمة بتقديم خدمة دون مقابل، من أي نوع.[25]

وعرفته (موسوعة الخدمة الاجتماعية) بأنه: "ذلك الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه، بدافع منه، ودون انتظار مقابل له، قاصداً بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي المنظم، الذي يستهدف تحقيق الرفاهية للإنسان، على أساس أن الفرص التي تتاح لمشاركة المواطنين في الجهود المجتمعية المنظمة، ميزة يتمتع بها الجميع، وأن المشاركة تعهد يلتزمون به".

وعرف بأنه: "ذلك النشاط الاجتماعي والاقتصادي، الذي يقوم به الأفراد والممثلون في الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام، دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه، وذلك بهدف إزالة أو التقليل من حجم المشكلات المعيقة لمسيرة التنمية، وتهيئة الأفراد أنفسهم لمواجهة هذه المشكلات والمساهمة في حلها" كما عرف المتطوع بأنه: "هو ذلك الشخص الذي يتمتع بمهارة أو خبرة معينة، والذي يستخدم هذه المهارة أو الخبرة لأداء واجب اجتماعي طواعية، واختياره له يكون لقاء مردود مقابل لجهده المبذول، ولكن في صورة جزاء مالي رمزي؛ لتغطية نفقات معينة كأجر المواصلات أو ما شابه ذلك"[26].

وعرفه (تقرير حالة التطوع حول العالم)، الصادر عن الأمم المتحدة عام 2011، بأنه: "الرغبة في المساهمة من أجل الصالح العام، بدافع من رغبة ذاتية، وبروح من التضامن، ودون توقع مكافأة مادية[27]".

ونلاحظ في التعريفات السابقة أن منطلق تسمية القطاع بالعمل التطوعي هو بالنظر إلى إرادة وباعث الفرد أو المنظمة بالدرجة الأولى نحو تقديم النفع تطوعا، وبقية الشروط تأتي تبعا لذلك.

وهذا المصطلح مفضل في بعض الدول، كما هو الحال في بريطانيا؛ لأنه يؤكد على الجانب غير الإلزامي، وغير القانوني[28].

4 المجتمع المدني (Civil Society):

ترجع أصول التعريفات الحالية للمجتمع المدني إلى النظريات السياسية والاقتصادية لفلاسفة ومفكرين متعددين؛ لذا فهي تنظر للقطاع من هذا المنظور، حيث تعددت تعريفات المجتمع المدني بين علماء الاجتماع والسياسة والخدمة الاجتماعية، ومن هذه التعريفات ما يلي:

- المجتمع المدني: "هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها؛ ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر".

- وعرف بأنه: "وعاء يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية".
- وبأن المجتمع المدني: "هو كل ما هو غير الدولة".
- وأن المجتمع المدني: "هو تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة".
- وقيل: "هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف".

5 القطاع غير الحكومي (Non-Governmental Sector):

يشير عادة إلى القطاع غير الربحي، واستخدم هذا المصطلح بعد تأسيس الأمم المتحدة، وعرفته بأنه: "مجموعة تطوعية، لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي، قطري، أو دولي، يتمحور عملها حول مهام معينة، يقودها أشخاص من ذوي الاهتمامات المشتركة". ومن سماتها التي تضاف إلى سماتها التي ذكرت في تعريف القطاع غير الربحي، أن لا يكون لها علاقة بالمنظمات الإجرامية، أو بالتوجهات الدينية، و أن تكون عابرة للحدود القومية، وتندرج تحت هذا المسمى: منظمات الأمم المتحدة، وبعض المنظمات الدولية الأخرى.[29]

6 القطاع الخيري (Charity Sector):

الخيري هو ما ينسب إلى (الخير)، والخير في -اللغة- ضد الشر. وأما في الاصطلاح الشرعي، فيقصد به :(العمل الذي يرضي الله تعالى). كما عرفه الإمام الطبري في تفسيره. وعرفه الرازي بأنه: (النفع الحسن وما يؤدي إليه)، وقيل هو (إتيان ما يوجب الثواب الجزيل، ويجنب العقاب).

وعرف أيضاً بأنه: "النفع المادي أو المعنوي، الذي يقدمه الإنسان لغيره، دون أن يأخذ عليه مقابلاً مادياً، ولكن ليحقق هدفاً خاصاً أكبر من المقابل المادي".

وعرفه سليمان النجران بأنه: "معنى مصلحي، متبرع به، جامع لكل نفع متعدٍ من التصرفات والأقوال المقصودة".

وقيل أن العمل الخيري هو: "الدؤوب على فعل الأفضل بميزان الشرع، ابتغاء مرضاة الله تعالى، في كل مجالات الحياة، حتى يظهر أثره النافع للخلق"[30].

فهذه التعاريف توضح أن القطاع الخيري يشمل أعمال الأفراد والمؤسسات، وجميع مجالات الحياة، لتقديم ما يرضي الله تعالى، وهو -بهذا المفهوم- منتشر في الدول الإسلامية. أما في الدول الغربية، فالغالب أنه محدد بنشاط المؤسسات الدينية والكنسية، وأعمال الإحسان الفردية.

7 قطاع الاقتصاد الاجتماعي (Social Economy Sector):

ينتشر هذا المصطلح في الدول الأوروبية أكثر من غيرها، ويقصد به: "مجموعة النشاطات والمنظمات المنبثقة عن ريادة الأعمال الاجتماعية، التي تتمحور حول خدمة أعضائها أو فئة اجتماعية محددة، والأولوية فيها للأشخاص والنشاط الاجتماعي في توزيع الفوائد والدخول بدلاً من رأس المال، وترتكز نشاطاتها على مبادئ المشاركة والمسؤولية الفردية والجماعية [31]".

8 القطاع المُعفى من الضرائب (Tax-Exempt Sector):

يقصد به: "المنظمات غير الربحية المعفاة من الضرائب وفق القانون"، وهذا المصطلح متداول بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية[32].

9 القطاع الأهلي (Private Sector):

هذا المصطلح انتشر في فترة الثمانينيات الميلادية في الدول العربية، عندما لم يكن مصطلح المجتمع المدني متقبلا لدى الحكومات والشعوب العربية.

ويطلق هذا المصطلح على القطاع غير الربحي. ويرى بعض الباحثين أن مصطلح "الأهلي" يتضمن اعتبارات قبلية وعائلية وأسرية تتضمن علاقات إلزامية غير تطوعية؛ فهو -بذلك- يختلف عن مفهوم القطاع غير الربحي[33].

10 المجال (الفضاء) العام (The Public Sphere):

أطلق هذا المصطلح المفكر الألماني (يورغن هابرماس) في رسالته للدكتوراه التي كانت بعنوان: (الفضاء العام: أركيولوجيا العمومية كبعد مؤسس للمجتمع البرجوازي)، ونشرت عام 1962، وهو يشير إلى كل المؤسسات والمنتديات -المستقلة عن الدولة وعن القطاع الخاص- التي تتبلور فيها الأفكار وتنضج فيها الآراء التي تعين المجتمع على التفكير العقلاني والتواصل الجمعي، من أجل تحقيق الصالح العام[34].

11 جمعيات النفع العام
(Associations of Public Benefit):

إذا أطلق هذا المصطلح بالعموم فالغالب يراد به منظمات القطاع غير الربحي، أما إذا خصص، فيراد به نوع مخصص من الجمعيات، تعطى مميزات تختلف عن باقي الجمعيات.والنفع العام هو: "ما كانت فوائده مشتركة بين الناس أو تصرح السلطات بإمكانية توفير ذلك للشعب[35]".

وفي التنظيم السعودي -كما جاء في اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الصادر بتاريخ 1437/6/11 - فإن صفة النفع العام تمنح للجمعية الأهلية إذا توفرت بها الشروط الآتية:

1. أن يكون غرضها تحقيق مصلحة عامة.
2. أن يكون نشاطها موجهاً لعموم المجتمع الذي تستهدفه الجمعية.
3. أن تكون عضوية الجمعية العمومية مفتوحة.
4. عدم وجود أية مخالفات مالية أو إدارية أو فنية على الجمعية.
5. أن يكون ضمن أعضاء مجلس الإدارة خبيران على الأقل من ذوي الاختصاص في مجال العمل الأهلي، ويشترط ألا تقل خبرة كل منهما عن خمس سنوات، وأن يكونا من حملة شهادة الماجستير فأعلى.

فمن الواضح هنا أن جمعيات النفع العام لها مواصفات خاصة، تختلف عن بقية منظمات القطاع غير الربحي، ولكل دولة مواصفاتها الخاصة لهذا النوع من الجمعيات.

4 مسميات لها صلة بالقطاع

1 المسؤولية الاجتماعية (Corporate Social Responsibility):

جاء في تعريف (المنظمة الدولية للمعايير) أن المسؤولية الاجتماعية هي: "مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي، والتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار لتوقعات المساهمين".

كما عرفت بأنها: "التزام الشركة بالمشاركة في تحسين نوعية الحياة لأسر العاملين وللمجتمع ككل، والمحافظة على البيئة من التلوث من خلال مجموعة البرامج والخدمات والإعانات والتسهيلات التي تقدم بوساطة المختصين بهذه الشركة في ضوء احتياجات ومشكلات المجتمع وفي إطار قيمه وأخلاقياته وقوانينه"[36].

2 الريادة الاجتماعية (Social Entrepreneurship):

هي العملية التي يمكن من خلالها مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية، بطريقة تتسم بالكفاءة والإبداع وتتضمن حلولاً غير تقليدية ومستدامة[37].

ويقصد بمؤسسة الريادة الاجتماعية: "المنظمة -الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح- التي تستهدف مواجهة المشكلات الاجتماعية والبيئية لتعظيم الآثار الاجتماعية الإيجابية، وترشيد استخدام الموارد، من خلال نموذج عمل مستدام وقابل للتطبيق، ويمكن قياسه".

3 الاستثمار الاجتماعي (Social Investment):

ويقصد به الاستثمار الذي يقوم به المستثمر لغرض تحقيق عائد مالي وعائد اجتماعي قابل للقياس، كما يمكن أن يؤدي إلى عائدات أخرى ذات أثر إيجابي على المجتمع.

5 مسميات كيانات القطاع

تُتداول في أوساط القطاع غير الربحي العديد من المصطلحات التي تحتاج إلى المزيد من التوضيح لمختلف جوانبها والتمييز بينها، وخاصة في الجوانب البحثية والقانونية، ومن أهم تلك المصطلحات ما يأتي:

1 الجمعية:

في اللغة: "الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء"، كما قال ابن فارس. وجاء في (المعجم الوسيط) أن الجمعية تشير إلى "طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة". ويقارب لصيغة (جمعية) -من حيث المعنى- مما ذكر في المعاجم، صيغة (مَجْمَع)، والتي تأتي اسما للناس المجتمعين، وللموضع الذي يجتمعون فيه، وهو المعنى الذي تتضمنه كلمة (جمعية)[38].

2 المنظمة:

تشير إلى "هيئة مؤلفة من تجمع بشري، تختص بأعمال معينة، تستعين على إنجازها بالمختصين، وتشتمل على مبادئ أساسية يلتزم بها أعضاؤها[39]".

أما في (المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية العربية القديمة والمعاصرة)، فقد عرفت على أنها "هيئة تتألف من تجمع بشري، تختص بأعمال معينة تستعين على إنجازها بالمختصين، وتشتمل على مبادئ أساسية يلتزم بها أعضاؤها لتنفيذ تلك الأعمال وتحقيق غاية مشتركة لا يمكن للأفراد تحقيقها إلا أن يكونوا تحت غطاء المنظمة"[40].

بينما تم تعريفها في كتاب (إدارة العمل التطوعي)، على أنها: "وحدات اجتماعية، أو تجمع إنساني، يتكون من أجل تحقيق أهداف معينة، وتشكل هذه الأهداف الصورة المرغوب فيها، التي يمكن تحقيقها من خلال المنظمة باعتبارها أداة هامة، كما تتسم بالتنوع والتعدد"[41].

3 المؤسسة:

يقصد بهذا المفهوم المنشأة التي تؤسس لغرض معين، كالمؤسسة التعليمية وما يتبعها من كليات ومعاهد ومراكز بحثية وغيرها من منشآت، أو المؤسسة المصرفية.. إلخ. كما يشير المفهوم إلى المنشأة التي تنشأ بتخصيص مال لمدة غير محددة، لعمل ذي صفة إنسانية أو علمية أو اقتصادية، دون أن يكون القصد في الأساس هو المكسب المادي. أما في علم الاقتصاد، فيشير مفهوم المؤسسة إلى "منظمة أو جهاز، يكون ضمن مجموعة اجتماعية تعترف به، وله نزعة إلى الشمولية والديمومة. وتهدف المؤسسة حسب المفهوم الاقتصادي إلى الربح لتكون قسيما للشركة، ولا بد لأي مؤسسة أن تنطوي على فلسفة تؤثر في برامجها وأنشطتها بما تحمله من قيم وتصورات، وأهداف تريد تحقيقها[42]".

كما تشير المؤسسة (وفقا لموسوعة علم الاجتماع[43]) إلى "الشكل القانوني للتنظيم في المشروع الرأسمالي والحكومي، الذي يضطلع فيه بمهمة الضبط -في الظاهر أو في الواقع- صفوة إدارية، تحتل موقعها على أساس ما تملكه من خبرة مفترضة أو مدعمة بالشهادات". أما في (معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها)، فقد عرفت المؤسسة على أنها "منظمة غير ربحية، لديها عادة وقف كبير". ففي الولايات المتحدة تعامل هذه المنظمة معاملة ضريبية خاصة بوصفها مؤسسة خاصة. بينما المنظمة غير الربحية هي عبارة عن مؤسسة عاملة تنفق 85% أو أكثر من مصاريفها السنوية على برنامجها الخيري. كما تجمع المنظمة

غير الربحية الأموال، وتقدم منح إحسان للأفراد أو الجماعات غير الربحية كمؤسسات المجتمعات المحلية[44].

4 نوادي الهوايات:

تعني نوادي الهوايات وفقاً لـ (معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها) : رابطة محلية هدفها المركزي هو ممارسة هواية ما والتشارك في هذه الهواية؛ مثل: صيد السمك، وجمع العملات، وغيرها من الهوايات. وقد صارت نوادي الهوايات نقاطا أساسية للاهتمام بالأساليب الراقية لشغل وقت الفراغ[45].

5 الشبكة (شبكة المنظمات غير الربحية، أو شبكة المؤسسات):

تعرف شبكة المنظمات غير الربحية بأنها "تجمع من منظمات غير ربحية، في مجتمع من المجتمعات"[46]. وهي "كيان ينشأ نتيجة تفاعل محدد بين عدة كيانات مستقلة ومختلفة (أفراد ومنظمات)، ويكون تطوعيا؛ لتحقيق أهداف محددة، يتوقع تحقيقها بصورة أفضل من خلال هذا الكيان المشترك[47]".

6 الرابطة:

الرابطة هي: "جماعة رسمية منظمة، تقوم بهدف متخصص ومحدد، وفق قواعد قائمة، ونسق للقيادة، وبعض المصالح المشتركة بين أعضائها. وتتميز العلاقات فيها بأنها غير شخصية وثانوية، وتختلف الرابطة عن الجماعات الرسمية في أن طبيعة أهدافها محددة بدقة، وبصورة متخصصة. ويتميز المجتمع الحديث بتعدد الروابط فيه، على نحو يعكس مستويات مختلفة من الرسمية، مثل تنظيمات العمل، والنقابات العمالية، والمدارس، والأحزاب السياسية، والنوادي. كما تعني الرابطة نمطا من أنماط التفاعل يحقق درجة معينة من الاستقرار والدوام نسبياً، ويتضمن هذا التعريف الجماعات، ابتداء من الجماعات الصغيرة غير الرسمية، حتى الروابط المختلفة البناء والمتنوعة الأهداف.[48] ويعرف (معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها)، مفهوم الرابطة بأنه: "جماعة غير ربحية، تؤسس بشكل رسمي، وتعتمد بصفة أساسية على أعضاء متطوعين للمشاركة والنشاط، وتسعى بشكل مبدئي لتحقيق مزايا لأعضائها، حتى لو كانت تسعى -أيضاً- لتحقيق بعض المزايا العامة" وهذا النوع من الروابط كثيراً ما يشار إليه باسم "الرابطة الطوعية"، وهي أكثر أنواع المنظمات غير الربحية شيوعاً في الولايات المتحدة"[49].

7 الهيئة:

أطلق المصطلح ليراد به: "أي منظمة أو جماعة من الناس، أو مجلس، يُعهد إليهم بعمل معين، ويغلب عليه الصفة الرسمية، أو شبه الرسمية"[50].

8 الاتحاد:

الاتحاد في القطاع غير الربحي وفقا لـ (معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها) هو: ائتلاف رسمي قوي وراسخ من مجموعة من المنظمات غير الربحية المستقلة بدرجة كبيرة، يتم تأسيسه لتحقيق العديد من المزايا مثل تنسيق الأنشطة وتطوير الاستراتيجيات الجماعية والتشارك في المرافق أو الموارد. والاتحاد نفسه يعد منظمة، لها هيكل واضح للأعضاء والقيادات ولها اسم مميز. ولتحقيق قوة جماعية أكبر، تقوم بعض الاتحادات باجتذاب وضم المنظمات غير الربحية التي كانت غير تابعة لها في السابق[51].

9 المؤسسة الوسيطة:

يشير هذا المصطلح إلى "منظمة غير ربحية تتوسط بين المواطنين الأفراد والحكومة أو بين المنظمات الأخرى أو بين قطاعات المجتمع"[52] ويعرف أيضاً بأنه: "مصطلح يشير إلى فرد أو جماعة يقوم بربط أموال وأوقات المتبرعين لتوظيفها لتدبير الاحتياجات التي تسعى المنظمات غير الربحية لتلبيتها". فالمستشارون والمدربون، والمستشارون القانونيون، وموظفو البرامج، هم بمثابة وسطاء يخدمون في القطاع غير الربحي، وهم يديرون شركاتهم الخاصة كمنظمات غير ربحية وسيطة أو يعملون لحساب المؤسسات ومراكز الدعم وشركات جمع التبرعات وما شابهها [53].

10 المجلس التنسيقي:

"مجموعة من الأشخاص، يقومون بجهد مشترك، وتعاون منظم، يستهدف تحقيق أهداف محددة، والتنسيق والتكامل بين أعمال المنظمات غير الربحية، ومنع التضارب في وجهات النظر، وفي الغالب يمثل الأشخاص المنظمات التي ينتسبون إليها[54]".

11 الوقف:

الوقف -في اللغة-: بمعنى السكون والمكث، قال ابن فارس: "الواو والقاف والفاء أصل يدل على تمكث في شيء".[55] وفي الاصطلاح الشرعي: "تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة". كما جاء في الحديث الذي رواه الإمام البخاري عن ابن عمر -رضي الله عنه- أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي -صلى الله عليه وسلم- يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخيبر، لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ -فقال صلى الله عليه وسلم-: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"[56].

12 لجنة التنمية الاجتماعية:

اللجنة: "مجموعة أشخاص، يجتمعون لأداء مهمة معينة "[57].

والمقصود بالتنمية الاجتماعية: هي "تلك الجهود المقصودة التي تسعى إلى إحداث تغيير إيجابي يهدف إلى خدمة الإنسان، وتحقيق رفاهيته، وتحسين مستواه الثقافي والفكري والصحي، وذلك من خلال تطوير التعليم، ورفع مستويات الخدمات الاجتماعية، وغيرها[58].

13 الربَاط:

وهو -في اللغة-: المواظبة والملازمة على الأمر وعدم تركه، ومنه اشتق مرابطة ثغر العدو وملازمته بتجهيز الخيل والسلاح لمواجهة العدو.[59]

وفي الاصطلاح: هو "عبارة عن بناء حصين كبير، يقام على الحدود المتاخمة للعدو، يعسكر فيه المجاهدون من المتطوعين في سبيل الله؛ لصد هجمات العدو".

ولكن مع مرور الزمن تحول إلى منشأة خيرية لسكن الفقراء والمساكين، وغيرهم. وكان أول رباط بُني لهذا الغرض في مكة المكرمة عام 312هـ، ويسمى (رباط السدرة)[60].

6 مفهوم القطاع غير الربحي في دول مختارة

تستعرض هذه الفقرة مفهوم القطاع غير الربحي في عدة دول عالمية وإقليمية، مع التعرف على الجهات التي تشرف عليه وفق أنظمة تلك الدول.

1 كندا:

يشمل تعريف مصطلح القطاع غير الربحي في كندا، كل نوع من أنواع الجمعيات التطوعية والجمعيات الخيرية والكنائس والتجارة والجمعيات المهنية وجمعيات الدعوة. بينما القطاع الخيري هو أضيق مفهوماً؛ حيث يشير إلى المنظمات المسجلة كمؤسسات خيرية، وبالتالي معفاة من الضرائب بموجب قانون ضريبة الدخل[61].

وقد تم تعريف المنظمات غير الربحية بموجب القانون، كما هو موضح في الفقرة 149 (1) (ل) من قانون الجمعيات، أنها: "ناد أو جمعية، ليست بالضرورة مؤسسة خيرية، ويتم تنظيمها وتشغيلها فقط من أجل تحقيق: الرفاه الاجتماعي، الترفيه، التقدم والضمان الاجتماعي، أو أي غرض آخر غير الربح[62]".

ولكي تعتبر المنظمة منظمة غير ربحية، لا يمكن دفع أي جزء من دخل هذه المنظمة أو توفيره للمنفعة الشخصية لأي مالك أو عضو أو مساهم، ما لم يكن المالك أو العضو أو المساهم, ناديا أو مجتمعا أو جمعية.
كما عرفت المنظمة غير الربحية أنها: "مجموعة من الناس، تسعى لتحقيق هدف معين، لخدمة منفعة عامة بدلا من تحقيق ربح"، ويمكن أن يتراوح حجم المنظمات من شخصين إلى مئات الآلاف[63].

وهناك ثلاثة أنواع من المنظمات غير الربحية:

1. **منظمة خيرية غير ربحية:** المنظمة الخيرية هي شكل من أشكال المنظمات غير الربحية، التي تشارك في أنشطة ذات نفع عام للمجتمع[64].
2. **منظمة غير مدمجة (غير رسمية) غير ربحية:** وغالبا ما تكون المنظمات غير الربحية غير الرسمية صغيرة وقائمة على المجتمع. يشار إليها -أحيانا- باسم الجمعيات التطوعية. ويركز أعضاء هذا النوع من المنظمات -في كثير من الأحيان- على العمل المباشر بدلا من استخدام المال، لتحقيق أغراضهم[65].
3. **منظمة مدمجة غير ربحية:** يمكن للمنظمات غير الربحية التقدم بطلب للاندماج، إما على مستوى المقاطعة أو الفيدرالية. ويمنح التأسيس للمنظمة وجودا قانونيا منفصلا عن أعضائها ومديريها؛ حيث يسمح هذا للمنظمات غير الربحية بإبرام العقود والملكية ككيان. ويمكن للمؤسسة غير الربحية المدمجة أن تحقق ربحا، ولكن يجب استخدام الربح لتعزيز أهداف المجموعة بدلا من دفع أرباح للأعضاء. ومع ذلك، فإن معظم الشركات غير الربحية لا تشارك في المؤسسات التجارية التي تهدف إلى توليد فائض في الإيرادات على النفقات[66].

كما يصف قانون ضريبة الدخل مصطلح المنظمة غير الربحية بعبارات عامة على النحو الآتي:

"منظمة حصرية تنشأ من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية, أو التقدم المدني, أو المتعة أو الترفيه, أو أي غرض آخر للربح؛ تعمل حصرا لنفس الأغراض التي نظمت من أجلها أو لأي غرض آخر، وعدم توزيع أو توفير دخل لمنفعة أعضائها الشخصية"[67].

كما يشبه القطاع غير الربحي والتطوعي في كندا في نموذجه بعض الدول الأوروبية مثل: هولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا في "نموذج الرعاية المشتركة" لتنمية المجتمع المدني، والتي تتمتع بمستوى عال مماثل من التمويل الحكومي وهيمنة الأنشطة الخدمية على أنشطة القطاع. ومع ذلك، تختلف كندا في احتفاظها بحضور تطوعي أقوى من بقية الدول وتتمتع بمستوى من الدعم الخيري الخاص أكثر انسجاما مع الدول التي تعرض "النموذج الأنجلو ساكسوني" للتنمية مثل: أستراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وهكذا تمثل كندا مزيجا بين نموذج شراكة الرعاية والنماذج الأنجلو ساكسونية [68].

ونظرا لتقليدها الطويل في الاعتماد على المنظمات غير الربحية والتطوعية لتلبية احتياجات ومصالح سكانها، فإن كندا لديها واحدة من أكبر القطاعات غير الربحية والطوعية في العالم وأكثرها حيوية. ويشمل القطاع منظمات "تقديم الخدمات" في مجالات متنوعة مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وتنمية المجتمع والإسكان، بالإضافة إلى الفنون والثقافة والدين والرياضة والترفيه والدعوة المدنية وحماية البيئة، ومن خلال نقابات الأعمال والعمل والجمعيات المهنية [69].

ويلائم التعريف الهيكلي التشغيلي لقطاع المنظمات غير الربحية أو المجتمع المدني الواقع الكندي بشكل جيد. وتماشيا مع التعريف، يتم تصور القطاع غير الربحي والطوعي في كندا على نطاق واسع جدا، حيث يشمل المنظمات التي تقدم الخدمات التي تساهم في إيصال الخدمات العامة في مجالات مثل الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والثقافة [70].

ويتم استخدام العديد من المصطلحات لوصف هذه المجموعة من المنظمات، بما في ذلك القطاع التطوعي، والقطاع غير الربحي، والقطاع الخيري، والقطاع الثالث، وقطاع المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية [71].

أما فيما يخص الوضع القانوني للمنظمات غير الربحية والطوعية في كندا، فهو معقد إلى حد ما؛ بسبب الهيكل الفدرالي، وبوجود نظامين قانونيين متميزين: نظام قانون عام في الفيدرالية، ونظام القانون المدني في كيبيك. وتوجد فئتان من المنظمات غير الربحية والتطوعية في كندا: الخيرية وغير الخيرية. ويجب أن تكون المنظمات الخيرية مسجلة رسميا لدى وكالة الإيرادات الكندية. وبصرف النظر عن وضعها الخيري، يمكن أن تكون المنظمات الكندية غير الربحية والطوعية، إما مدمجة رسميا أو غير مدمجة [72].

أما فيما يخص تصنيف منظمات القطاع غير الربحي في كندا، فيتم التصنيف وفقا لنموذج تم تطويره من قبل المركز الكندي للأعمال الخيرية والحوكمة في القطاع التطوعي والذي يعتمد في تصنيفه على نوع النشاط الاقتصادي لمنظمات القطاع مثل: التعليم، الصحة، الترفيه، والتنمية الاجتماعية [73].

2 بلجيكا:

مفهوم "القطاع غير الربحي" غير معروف تقريبا في بلجيكا، ولكن تستخدم مصطلحات أخرى بشكل متكرر للإشارة إلى بعض مكوناته الرئيسة: مثل مصطلح "القطاع غير السوقي"، ومصطلح "قطاع الربح الاجتماعي". ويعتبر مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" هو الأكثر توافقاً مع مفهوم القطاع غير الربحي هناك. فمنذ عام 1990، تم الاعتراف بهذا المفهوم بشكل متزايد، على أساس أول تقرير رسمي عن الاقتصاد الاجتماعي، وينص على أن الاقتصاد الاجتماعي يتكون من الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها التعاونيات والمؤسسات ذات الصلة، من خلال الجمعيات المتبادلة والجمعيات التي تهدف إلى خدمة الأعضاء أو المجتمع بدلا من السعي لتحقيق الربح، والتي تتمتع بإدارة مستقلة، وديمقراطية في صنع القرار[74].

يوفر القانون البلجيكي إمكانيات مختلفة لممارسة أعمال ذات طبيعة غير ربحية. وتتخذ غالبية المنظمات غير الهادفة للربح شكل جمعية "غير ربحية"، تتمتع بالشخصية القانونية بموجب نسخة معاد صياغتها من قانون1921 [75].

وتخضع المنظمات غير الربحية حاليا لقانون 27 يونيو 1921 المتعلق بالجمعيات غير الربحية والجمعيات والمؤسسات الدولية غير الربحية (بصيغتها المعدلة بموجب قوانين 2 مايو 2002 و27 ديسمبر 2004 و23 مارس2007). **ويعترف القانون بأربعة أشكال قانونية من المنظمات غير الربحية: جمعية غير ربحية، جمعية دولية غير ربحية، مؤسسة خاصة، ومؤسسة النفع العام[76].**

الجمعية غير الربحية: هي "جمعية لا تجري عمليات صناعية أو تجارية، ولا تهدف إلى تحقيق أي ربح ملموس لأعضائها بحسب ما تنصه المادة 1 من قانون المنظمات غير الربحية"[77].

الجمعية الدولية غير الربحية: لا تختلف الجمعية الدولية غير الهادفة للربح عن الجمعية غير الهادفة للربح إلا في بعض التفاصيل، وتنطبق عليها نفس الشروط والمتطلبات الأساسية شريطة ألا يتعارض غرضها أو أنشطتها مع القانون أو السياسة العامة، كما تنصه المادة 46 من قانون المنظمات غير الربحية[78].

مؤسسة خاصة: وهي "كيان قانوني تم إنشاؤه من خلال تخصيص واحد أو عدة مؤسسين لأصول شخصية أو حقيقية لتنفيذ هدف للمصلحة العامة. ويجب ألا تقدم فوائد ملموسة للمؤسس (المؤسسين) أو المديرين، أو غيرهم من الأشخاص العاملين، إلا إذا كان توزيع الأموال على الغير هو بالضبط الغرض الذي تم إنشاء المؤسسة من أجله وذلك بحسب ما تنصه المادة 27 من قانون المنظمات غير الربحية"[79].

مؤسسة النفع العام: يقصد بها "المؤسسة التي تهدف لتنفيذ غرض ذي طبيعة خيرية أو فلسفية أو دينية أو علمية أو فنية أو تعليمية أو ثقافية، كما تنصه المادة 27 من قانون المنظمات غير الربحية"[80].

أما القطاع التطوعي في بلجيكا، فهو متنوع ومعقد للغاية؛ حيث تعود أصوله إلى المادة 20 من الدستور الجديد لعام 1830، التي تنص على أنه "يحق للمواطنين في بلجيكا الارتباط ببعضهم البعض، ولا يمكن تقديم هذا الحق إلى أي إجراء وقائي". وتم تحديد حالة المنظمات غير الربحية بموجب قانون تمت الموافقة عليه في يونيو 1921، الذي منح المنظمات وضعا قانونيا والذي نتج عنه زيادة كبيرة في عدد المنظمات غير الربحية [81].

ونتيجة للصعوبات المتزايدة للسلطات العامة في الاستجابة لاحتياجات المجتمع، والأزمة العامة لدولة الرفاهية، ظهرت موجة جديدة من الجمعيات على الساحة. وعملت هذه المنظمات بشكل أساسي

المستوى الجزئي، في محاولة لحل المشاكل الملموسة بالموارد المالية المحدودة. كما أصبح هناك إدراك لأهمية القطاع، على الرغم من أن التأثير الحقيقي لا يزال من الصعب قياسه؛ حيث تم إجراء عدد قليل من الدراسات لتقييم تأثير هذا القطاع في المجتمع. ومع ذلك، كان التطور الرئيس في قطاع التطوع هو وضع القانون (2005)، الذي يحدد حقوق العمل التطوعي، والذي أنشأ أخيرا إطارا قانونيا واضحا للمتطوعين والمنظمات التطوعية[82].

ويعرف قانون العمل التطوعي لعام 2005 العمل التطوعي بأنه عمل غير مدفوع الأجر، يؤدي المتطوعون فيه أنشطة تطوعية دون تلقي أي مدفوعات. وعلى الرغم من أن العمل التطوعي غير مدفوع الأجر، إلا أنه يمكن منح المتطوعين مبلغا محدودا من المال؛ لتعويض نفقاتهم أو لتغطية التكاليف[83].

فالعمل التطوعي لا ينطوي على الإكراه، والمتطوع يؤدي مهامه التطوعية دون أي التزام، ولا يمكن إرغامه على أداء نشاط. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إجبار الأشخاص على التطوع، إلا أنه في اللحظة التي ينخرطون فيها في نوع من النشاط التطوعي، يتم تأسيس نوع من العلاقة القانونية مع الحقوق والواجبات المتبادلة؛ ويتم التطوع من أجل الآخرين أو للمجتمع[84].

ويحدد تقرير "التطوع عبر أوروبا" أنواعا مختلفة من المنظمات التطوعية، التي تشرك المتطوعين، من بينها ما يلي:

- **المنظمات غير الربحية**: تم إنشاء هذا النوع من المنظمات لإنتاج السلع والخدمات، ولكن نظامها الأساسي يحظر إنتاج الدخل للقائمين عليها، أو توفير الربح أو أي مكاسب مالية أخرى للمؤسسة التي تنشئها وتسيطر عليها وتمولها.

وتتمتع المنظمات غير الهادفة للربح بالخصائص الخمس الآتية:

1. منظمات لها وضع مؤسسي.
2. لا يمكنهم تقسيم الدخل (الربح) من الأنشطة بين أعضائهم أو أعضاء مجلس الإدارة.
3. الاستقلال الهيكلي عن الدولة.
4. لديها قواعد خاصة، وهياكل صنع القرار الخاصة بها.
5. العضوية في هذه المنظمات مجانية، ويمكن للمنظمات تعبئة الموارد الطوعية في شكل منح (تبرعات) أو عمل تطوعي[85].

- **المنظمات غير الربحية الدولية**: هذا النوع من المنظمات مفتوح أمام العامة، شريطة أن يكون المقر الاجتماعي للمنظمة في بلجيكا، وأن يكون لها أهداف غير ربحية، ذات فائدة دولية[86].

- **مؤسسة المرافق العامة**: ينظم إنشاء المؤسسات بموجب قانون يونيو 1927، المعدل بموجب قانون مايو2002. ويمكن الاعتراف بالمؤسسة كمنفعة عامة؛ لأنها تنوي تحقيق أهداف يمكن أن تكون ذات أساس خيري، فلسفي، ديني، في، تربوي، أوثقافي[87].

- **المنظمات الواقعية**: هي منظمات ليس لها وضع قانوني؛ لأنها لا تلتزم بقانون الجمعيات. وعلى الرغم من أنها "حرة" إلى حد ما، إلا أن لها دوراً مؤسسياً. وينشط العديد من المتطوعين في هذه الأنواع من المنظمات، التي تعتمد على العمل التطوعي تماماً ولا تقوم بتوظيف العاملين على نظام الأجر المدفوع[88].

- **المنظمات غير الحكومية**: يتم إنشاء المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف محددة، مثل: حماية البيئة ، أو لتقديم خدمات لمجموعات مستهدفة معينة. ففي بلجيكا، يستخدم وصف "المنظمات غير الحكومية" غالبا لتحديد ووصف المنظمات التي تنشط في مجال التعاون الإنمائي[89].

وتظهر مراجعة الأدبيات أن موقف الحكومة قد تغير مؤخرا؛ فوفقا لتقرير "التطوع عبر أوروبا"، أصبحت الحكومات المحلية والسلطات العامة والهيئات الإدارية في الآونة الأخيرة أكثر وعيا بأهمية التطوع[90].

وتميزت الفترة من عام 2000 وحتى عام 2005 بتغييرات كبيرة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. تم إصدار قانونين جديدين من قبل البرلمان الاتحادي.
2. تم تعديل قانون 1921 الخاص بالمنظمات غير الربحية.
3. تم إقرار قانون حقوق التطوع.
4. تم إنشاء هيئة استشارية على المستوى الاتحادي - المجلس الأعلى للمتطوعين.
5. تعزيز دعم صانعي السياسات للتطوع؛ بعد أن اعترفت الحكومة وصانعو السياسات بالقيمة المضافة للمجتمع المدني[91].

ويتكون الإطار القانوني للعمل التطوعي من قوانين ولوائح رئيسة تحدد القطاع ومكوناته، من بينها:

1. قانون يونيو 1921، المعدل بموجب قانون مايو 2002، بشأن المنظمات والمؤسسات غير الربحية.
2. المواد من 220 إلى 226 من قانون ضريبة الدخل (1992)، للمنظمات الخاضعة لهيكل المنظمات غير الربحية.
3. قانون يوليو 2005 بشأن حقوق المتطوعين، المعروف بقانون التطوع. ودخل قانون التطوع حيز التنفيذ في أغسطس 2006، حيث دخل جزء منه حيز التنفيذ اعتبارا من 1 يناير 2007، بالإضافة إلى اللوائح المتعلقة بالمسؤولية والتأمين على المتطوعين. وحدد البرلمان الاتحادي الإطار القانوني للعمل التطوعي، ونفذته من قبل الحكومة الاتحادية والهيئات الإدارية[92].

يضع قانون التطوع تعريفا واضحا لـ "التطوع"، وينظم المجالات الآتية:

1. العمل التطوعي الذي يقوم به أشخاص بمخصص عام (معاشات تقاعدية، إعانات،... إلخ).
2. نفقات المتطوعين.
3. مسؤولية المتطوعين.
4. التزامات التأمين[93].

3 المملكة المتحدة:

تم تعريف طبيعة القطاع غير الربحي في بريطانيا -إلى حد كبير- من خلال علاقته بتوفير دولة الرفاهية، والإصلاحات القائمة على ذلك، والتطور الأحدث لطريق ثالث لسياسة الرفاهية في البلاد، حيث ينظر إلى سياسات الرفاهية كمحرك واضح للتغيير في القطاع الثالث. بالإضافة إلى تغيير العلاقات مع السوق كأحد العوامل التي لعبت دوراً في تشكيل هذا القطاع. ففي القرن التاسع عشر، كان تطوير التعاونيات والمجتمعات المتبادلة نتاجا لقيود اقتصاد السوق في توفير احتياجات اجتماعية واقتصادية، مثل: حماية التأمين الاجتماعي، فالطبيعة المتغيرة للعلاقات القطاعية لا تشكل فقط مفهوم القطاع الثالث، بل تعطي انطباعاً بأن القطاع الثالث هو نتاج إعادة هيكلة السوق بسبب فشل بعض الأسواق في تطوير منتجات وممارسات حساسة أخلاقيا وبيئيا[94].

في بريطانيا، يتم استخدام مصطلح "القطاع الثالث" بشكل مختلف من قبل مجموعات مختلفة؛ حيث يميل أفراد القطاع التطوعي وقطاع المجتمع إلى تسمية قطاعهم بالقطاع الثالث، بينما يميل التعاونيون إلى استخدام المصطلح للإشارة إلى التعاونيات والمنظمات الطوعية بدلا من استخدام مصطلح الاقتصاد الاجتماعي، الذي لا يستخدم على نطاق واسع[95].

وتعرف الحكومة، ممثلة بمكتب القطاع الثالث، القطاع الثالث على أنه: "المنظمات غير الحكومية، التي تحركها القيمة، وتعيد استثمار فوائضها بشكل أساسي لتحقيق أهداف اجتماعية أو بيئية أو ثقافية أخرى". ويشمل القطاع :المنظمات التطوعية والمجتمعية، والجمعيات الخيرية، والمؤسسات الاجتماعية، والتعاونيات المشتركة. ويعادل القطاع الثالث في هذا المفهوم الاقتصاد الاجتماعي[96]. ومن خلال البحث في دراسات القطاع، تردد طرح السؤال حول المنظمات التي يتألف منها هذا القطاع، واتضح أن القطاع كان شديد التنوع، وأن فرض التجانس قد يكون موضع تساؤل، ويؤدي إلى استبعاد بعض الأبعاد التي يحتمل أن تكون مهمة في تصنيفات القطاع[97].

وقد لاقى مصطلح القطاع الثالث في بريطانيا اهتماماً بالغاً في البيئة الأكاديمية، وظهرت المؤلفات الأكاديمية الهامة حول المفاهيم والتعاريف لمفهوم القطاع الثالث، بدلا من مصطلح القطاع التطوعي أو القطاع المجتمعي[98].

ويعتبر البناء الحالي للقطاع الثالث هو نتاج التغييرات الأخيرة في السلطة السياسية وتوجيه السياسة التي أحدثها حزب العمال. وقد ظهر تأثير مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الرئيسة في مجال السياسة والممارسة داخل وخارج القطاع، مثل السياسيين، وموظفي الخدمة المدنية وغيرهم[99]. وبذلك يكون مفهوم القطاع الثالث في بريطانيا هو نتاج مجموعة معينة من المصالح والتحالفات في سياق نظام سياسة أوسع نطاقا، ويركز على رؤية معينة لاقتصاد الرفاهية المختلط[100].

وساعدت التطورات السياسة على تشكيل إطار تطوير القطاع الثالث، وكان أول تطور هام في هذا الصدد هو إصلاح الخدمات العامة من خلال المشتريات العامة. فقد ركزت حكومة "بلير" لسنوات عديدة على إصلاح الخدمات العامة، داخليا من خلال الانتقال نحو المزيد من المؤسسات الداخلية، مثل الهياكل الإدارية - مراكز التكلفة، والتسويق الداخلي للخدمات، وما إلى ذلك، والأهم من ذلك، التعاقد في الخدمات العامة مع القطاع الخاص الربحي والقطاع الثالث. كما أثرت أنظمة الحوكمة المتغيرة على تطور الإطار الذي تعمل فيه مؤسسات القطاع الثالث[101].

ويرجع تطور القطاع الثالث البريطاني إلى أواخر التسعينات، عندما وصل حزب العمال إلى السلطة، وخاصة منذ إنشاء مكتب خدمات التجارة في عام 2006؛ حيث كان هناك عدد متزايد من وكالات البنية التحتية العاملة داخل القطاع الثالث، التي تعمل بشكل أساسي داخل قطاعات فرعية مختلفة، وهناك وكالات محلية أخرى، مثل المجالس المحلية للخدمات التطوعية، ومراكز المشورة المحلية. وتم -بناء على ذلك- تصميم برنامج التغيير الوطني خصيصا لتعزيز ودعم وكالات البنية التحتية في جميع مجالات القطاع الثالث[102].

وعند تتبع التغيرات في المشهد السياسي والقانوني في بريطانيا، يتضح كيف تغيرت المصطلحات المستخدمة لوصف وترسيم القطاع من قطاع تطوعي وقطاع مجتمعي، ثم إلى قطاع ثالث .فمن خلال مقالة تم نشرها في عام 1997، من قبل منظري السياسة التي يقودها حزب العمال، قامت بتحليل دور كبار المفكرين والمتحدثين الرسميين في القطاع الحكومي في توضيح مفهوم القطاع التطوعي في بريطانيا خلال الفترة من نهاية السبعينيات إلى منتصف التسعينات، من خلال التركيز على دور اللجان والعمل السياسي في تشكيل وإضفاء الشرعية على فكرة قطاع تطوعي موحد لم يكن موجودا من قبل؛ مما خلق في الواقع وحدة من الخطاب حول القطاع[103].

وكما أن هناك غموضا في مفهوم القطاع ومؤسساته، فإنه لا يوجد تصنيف خاص لأنشطة القطاع التطوعي في بريطانيا. ورغم وجود تصنيف دولي، إلا أن مؤسسة مفوضية الجمعيات الخيرية تستخدم تصنيفا مكونا من (14) مجالاً وفقا لنوع النشاط أو المجال التي تعمل فيه مثل الفنون، وتحسين أحوال المجتمع، والتعليم، والتوظيف، والرعاية العامة، والإسكان، والعون الدولي، والطب والصحة، والحفاظ على التراث والبيئة، والترفيه والتسلية، والدين والتنمية الروحية، ورعاية الشباب[104].

أما فيما يخص المصطلحات المستخدمة لوصف كيانات القطاع، فيمثل مصطلحا (منظمة تطوعية) و(جمعية خيرية)، أهم المسميات الدارجة لمنظمات القطاع غير الربحي في بريطانيا، ورغم الاختلاف في التعريف، لكنهما يشتركان ببعض السمات العامة؛ فكونهما منظمتان تطوعيتان / خيريتان، لا يعني بالضرورة أنهما يعتمدان على المتطوعين بشكل أساس، بل على العكس من ذلك قد يعتمدان على موظفين مدفوعي الأجر. أما فيما يخص الموارد المالية، فليس بالضرورة أن تعتمد حصولها على تبرعات تطوعية، حيث من الممكن أن يحتل الدعم الحكومي الجزء الأكبر من حصة الإيرادات، ولكن لا تتبع لها.

وهناك بعض السمات التي تتميز بها المنظمة التطوعية وهي كالآتي:

1. أن تنشأ مستقلة عن الدولة.
2. أن تحكم نفسها من خلال مجلس أمناء لا يتقاضى مكافآت.
3. أن تستفيد من الصدقات والهبات النقدية، أو التبرع بالوقت (المتطوعين)، وأن تتألف من أفراد لا تورث عضويتهم أو تمنح.
4. أن تكون أدوات لجلب منافع للآخرين، أي منافع يستفيد منها من هم ليسوا أعضاء فيها.
5. ألا تكون ربحية، وأن تكون ممنوعة قانونا عن توزيع منح نقدية[105].

وفيما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية، ينص التعريف الذي قدمته وحدة المؤسسات الاجتماعية الحكومية على أنها: "شركات ذات غرض اجتماعي، وتشمل المنظمات والمؤسسات والجمعيات التطوعية والمجتمعية". ومن الناحية العملية، يتم استخدام مصطلح المؤسسة الاجتماعية بشكل متكرر جنبا إلى جنب في مفهوم الاقتصاد الاجتماعي. وهكذا يبدو أن مفهومي "القطاع الثالث" و "المؤسسة الاجتماعية" تتداخلان بشكل شبه كامل، بينما المجال الوحيد للاختلاف هو الدعوة ومنظمات المساعدة الذاتية الصغيرة (أي الجزء غير التجاري من القطاع الثالث)، والذي لا يعتبر مؤسسة اجتماعية[106].

لقد حدثت تغييرات على المستوى القانوني أثرت على الإطار الذي يتطور فيه القطاع الثالث في بريطانيا، فمن ذلك:

أولا: تمت الموافقة على قانون الجمعيات الخيرية في نوفمبر 2006، وتم تنفيذه تدريجيا؛ بهدف تحسين وتنظيم العمل الخيري، وجمع الأموال والتبرعات، وتقديم تعريف أوضح للأعمال الخيرية، مع التركيز على المنفعة العامة، وبالتالي تحسين فهم الجمهور للجمعيات الخيرية[107].

ثانيا: دخلت لوائح شركات المصالح المجتمعية حيز التنفيذ في يوليو 2005، وهي شركات محدودة (عن طريق الضمان أو الأسهم)، تم إنشاؤها لصالح المجتمع، وليس فقط للربح الخاص[108].

4 الجمهورية الفرنسية:

المصطلح الأكثر شيوعا في فرنسا للقطاع الثالث هو مصطلح (منظمات الاقتصاد الاجتماعي)، ولم تستخدم السلطات العامة وممثلو المجتمع المدني في فرنسا مصطلح "القطاع الثالث" إلا قليلا؛ حيث لا يزال استخدامه، في الوقت الحالي، مقصورا على المجال الأكاديمي. ويوجد تحفظ تجاه تصور القطاع الثالث كقطاع غير ربحي؛ لأنه يقوم أساسا على الأعمال الخيرية والمشاركة التطوعية، و ينظر إلى مثل هذا المفهوم على أنه قبول للانقسام بين الاقتصادي والاجتماعي، الانقسام الذي يرفضه مصطلح الاقتصاد الاجتماعي[109].

تمثل فترة الثمانينات المرحلة الأولى من تأسيس قطاع الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الوطني؛ حيث يجمع مفهوم الاقتصاد الاجتماعي بين النهج القانوني القائم على الأشكال القانونية (التعاونيات والجمعيات والمجتمعات المتبادلة) و تعريف المبادئ الأخلاقية والتنظيمية المشتركة، والتي من بينها القيد على توزيع الأرباح بدلا من الحظر المطلق لها، كما هو الحال في مفهوم غير الربحي[110]. ويعتبر هذا المفهوم أوسع من التعريف الهيكلي/ التشغيلي للقطاع، والذي يشكل الأساس للتصنيف لأنه يشمل الجمعيات والمجالس التعاونية[111].

كما يمثل مفهوم "الاقتصاد الاجتماعي" بشكل جيد المزيج الفريد بين الغرض والتنظيم للمشاركين في العمل التطوعي الفعال. ويعتمد هذا المفهوم بشكل كامل على النظريات الديمقراطية الشعبية والمثالية والتعددية والديمقراطية الاجتماعية. ويوضح موقف المنظمات التطوعية في المجتمع، ويقترح مجموعة متنوعة من الأدوار الإنتاجية للأفراد، داخل وخارج المنظمات الرسمية. كما يرى فرصا للعمل التطوعي المنتشر في سياق طمس الحدود بين القطاعات مع التطوع[112].

أما نهج الاقتصاد التضامني، وهو أحد المسميات التي تطلق على القطاع، فيؤكد على نموذج التنمية ومشاركة المواطنين في إنتاج السلع والخدمات والمزيج الاقتصادي من الموارد، وعلى أهمية تعدد المبادئ الاقتصادية (موارد السوق، إعادة التوزيع العام والالتزام الطوعي) لفهم البعد السياسي لبعض المبادرات الاقتصادية الجديدة في مقاومة امتداد السوق، وفي التفاعلات الجديدة بين الاقتصاد والديمقراطية[13].

وبموجب القانون الفرنسي، هناك أربعة أنواع رئيسة من الجمعيات: "**الجمعيات المعلنة**"، أي المنظمات المسجلة بموجب القانون الفرنسي لعام 1901، والنشطة في مجموعة متنوعة من المجالات الاجتماعية والاقتصادية؛ و"**الجمعيات غير المعلنة**"، والتي تشمل الكنائس وبعض الأحزاب السياسية ومجموعات الأحياء غير الرسمية؛ و"**جمعيات المرافق العامة**"، التي تعمل في مجالات الصحة والرعاية وتتمتع ببعض المزايا المالية غير المتاحة للجمعيات المعلنة الأخرى؛ و"**المؤسسات**"، وهي عادة وكالات تشغيل، تتمتع بامتلاك العقارات والأصول الأخرى[14].

وقد عرفت المادة الأولى من قانون 1 يوليو سنة 1901م، الجمعية بأنها "اتفاق بموجبه يضع شخصان أو أكثر معرفتهم ونشاطهم وخبراتهم، بشكل دائم؛ لتحقيق خدمة هدف غير تقسيم الأرباح أو المنافع فيما بينهم". بينما دعا أحد فقهاء القانون الفرنسي إلى تصحيح التعريف التشريعي لمصطلح الجمعية في أحد كتاباته إلى أنها تمثل، "المؤسسة التي تقوم على اتفاق إرادي بين الأفراد". أما فيما يخص أهداف الجمعية، فيجب أن تتلخص في مجموعة من الأهداف السامية والنبيلة، التي تهدف لتحقيق مصلحة عامة. بينما يمكن تحقيق نوع من المنفعة أو الربح من أجل تمكين تحقيق أهداف الجمعية[15].

ووفقا لنص المادة الثانية من قانون الجمعيات لعام 1901، يحق لأي فرد تكوين هذه الأنواع من الجمعيات دون قيود، ووفقا لأحكام المادة الخامسة من قانون 1901 التي تنص على الآتي:

"كل جمعية ترغب في الحصول على الأهلية القانونية المقررة بموجب المادة السادسة من هذا القانون، يجب الإعلان عنها بواسطة مؤسسيها، ويتم هذا الإعلان لدى مديرية أمن المقاطعة (أو موقع مديريات الأمن في المدن والأحياء) التي يقع بها المركز الرئيس للجمعية، ويتضمن هذا الإعلان اسم الجمعية والهدف منها، ومقرها (والمقار التابعة لها)، وأسماء ووظائف وعناوين من يشغلون فيها منصباً قيادياً أو يتولون إدارتها"[16].

وهناك عدد من الشروط ينبغي استيفاؤها حتى تندرج الجمعية تحت تصنيف الجمعيات ذات النفع العام:

1. أن تكون الجمعية ذات نفع عام من الناحية الفعلية، أي أن الغرض منها هو تحقيق النفع العام، أي أنه نفع يتسم بالعمومية ولا يقتصر على مجموعة أفراد معينين أو منطقة معينة، بل يشمل كافة الأراضي الفرنسية، وكذلك لا يتسم غرض هذه الجمعية بتحقيق أي أرباح أو فوائد خاصة.
2. أن الجمعية لا يكون لها اكتساب صفة النفع العام إلا بعد مضي مدة اختبار، وهي ثلاث سنوات من تواجدها، فيكون لها أن تطالب بأن تكون جمعية معروفة بالمنفعة العامة، وذلك وفقا للمادة (10) من قانون 1 يوليو لعام 1901م المعدل بقانون 23 يوليو 1987م.
3. أن يتضمن النظام الأساسي للجمعية بعض البيانات الإجبارية، والتي جاءت بنص المادة (11) من قانون 1 يوليو 1901 بفرنسا.
4. أن يتضمن النظام الأساسي بيان عنوان الجمعية، غرضها، ومدتها، والمقر الرئيس.
5. بيان شروط قبول الأعضاء، وشروط إلغاء العضوية.
6. قواعد وطرق الإدارة في الجمعية، مع بيان سلطات

من يتولون الإدارة، وشروط تعديل النظام الأساسي للجمعية، ووسائل حل الجمعية.

7. أن يرفق بالنظام إقرار يتضمن الالتزام بإبلاغ سلطات الشرطة (مديرية الأمن) عن أي تغيير في إدارة الجمعية، خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر. كذلك يتعين إبلاغ مدير الأمن أو نائبه عن كافة المستندات الخاصة بالجمعية وبحساباتها بمجرد طلبها من جهات الأمن.
8. قواعد أيلولة أموال الجمعية بعد حلها، سواء ودياً أو قضائياً، أو بقرار من السلطات المختصة.
9. بيان الحد الأقصى للمكافآت التي تدفع من أموال الجمعية تحت أي شكل كانت.
10. يجب أن يتم أي تعديل للنظام الأساسي للجمعية بقرار من مجلس الدولة، أو بقرار من وزير الداخلية [117].

ولقد شهد القطاع الثالث في فرنسا زيادة مطردة خلال العقود الماضية بوتيرة أسرع من العمل مدفوع الأجر، بمتوسط نمو سنوي بنسبة (10%)، حيث كان ينظر إلى العمل التطوعي كوسيلة أسرع للحصول على نتائج على المستوى المحلي[118].

ففي خلال الفترة (1982-1983م)، أعادت قوانين اللامركزية توزيع المسؤوليات بين الدولة والحكومات المحلية، حيث تم نقل أنشطة جديدة وموارد جديدة إلى الحكومات المحلية التي تعاقدت مع منظمات القطاع غير الربحي لتقديم العديد من الخدمات في مجال الثقافة والفنون والرياضة والتعليم والتدريب [119].

وتميزت منظمات القطاع غير الربحي في فرنسا، بتشكيل علاقات الشراكة مع الكيانات العامة. فقد كانت شريكة في مزيج جديد من أنظمة الرفاهية. وهي تلعب اليوم أيضا دورا متزايدا في سياسات سوق العمل من خلال دور التكامل المهني والاجتماعي الذي تقدمه لأصحاب الحاجة، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال نشاطها المنتظم. وتعاملت منظمات القطاع الثالث مع برامج الوقاية الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي والمشاكل البيئية مثل التصحر الريفي على المستوى المحلي لأنه يمكنها أن تجمع بين تقديم الخدمات الاجتماعية والدعوة والتوعية والحماية بشكل أفضل بكثير مما يمكن أن تفعله الوكالات الحكومية [120].

ومن الأدوار الأكثر إثارة هو مشاركتها في بناء السياسات العامة في الدولة كما كان الحال مع قانون عام 1975 بشأن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وقانون عام 1988 الذي يخلق الحد الأدنى من الدخل، وقانون عام 1998 ضد الإقصاء الاجتماعي[121]. وبذلك تعد منظمات القطاع غير الربحي شريكا للحكومة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والتنمية المجتمعية، ووفقا لمبدأ التبعية، لا تقدم الحكومة خدمة شخصية إذا كان بإمكان مؤسسة غير ربحية أقرب إلى المستفيد القيام بها، لكنها تنظم وتدفع مقابل الخدمات[122].

وهناك عدة مجالات توضح المساهمة الفاعلة للقطاع غير الربحي منها:

1. تركيز القطاع على أنشطة الرعاية الأساسية - الثقافة والترفيه، والتعليم والبحث، والخدمات الصحية والاجتماعية، وهو بذلك يكون منافسا للقطاع التجاري.

2. سيطرة المنظمات غير الربحية على قطاع تقديم الخدمات الاجتماعية، وقد ازدادت هذه الهيمنة مؤخرا مع تعمق الكساد الاقتصادي في عام 1993.

3. مشاركة القطاع الثالث الفرنسي بحوالي ربع إجمالي الموارد المتاحة للقطاع غير الربحي في مجال التعليم [123].

5 الولايات المتحدة الأمريكية:

تكمن جذور القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة في التقاليد القديمة للأعمال الخيرية وجمعيات الإحسان والتطوع التي اعتمدت عليها في انطلاقتها الأولى. إن الأسس القانونية للقطاع غير الربحي في أمريكا مستمدة من القانون الإنجليزي، وخاصة قانون الاستخدامات الخيرية وقانون الفقراء، اللذين تم تمريرهما عام 1601؛ حيث أثرت الفلسفة المنعكسة في هذه القوانين على تطور قانون الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمؤسسات غير الربحية، وما زالت تنعكس في التقاليد القانونية الأمريكية المتعلقة بالقطاع. وخلال عام 1835، لاحظ الفرنسي "أليكسيس دي توكفيل" الميل الأمريكي لتشكيل "جمعيات طوعية" لمعالجة الأهداف الاجتماعية والسياسية، والتي ذكرها في كتابه الشهير (الديمقراطية في أمريكا)[124].

وتكمن بدايات القطاع غير الربحي الحديث في السنوات الأولى من القرن العشرين، خلال ارتفاع الثروة الهائلة الناتجة عن الثورة الصناعية؛ حيث أصبحت الأعمال الخيرية والعمل الخيري أنشطة منظمة، تم القيام بها على نطاق واسع[125].

ويشمل مصطلح القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة، الكيانات المصنفة في القسم 501 (ج) (3) و501 (ج) (4) من قانون الإيرادات الداخلية لعام 1954 والمراجعات اللاحقة للقانون، والتي تشمل الشركات والصناديق الاستئمانية التي تشكلت للأعمال الخيرية والتعليمية والدينية والأغراض المدنية المعفاة من الضرائب، والتي يمكن للجهات المانحة أن تقدم لها مساهمات معفاة من الضرائب. ويمكن أن تشير المصطلحات -أيضا- إلى النطاق الأوسع للمنظمات في القسم 501 (ج) – وتشمل الفئات التي تشمل: الأحزاب السياسية، والجمعيات التجارية، والجمعيات ذات المنفعة المتبادلة، والكيانات الأخرى التي تتمتع بدرجات مختلفة من الإعفاء الضريبي، وتمنح المانحين أنواعا مختلفة من الإعفاءات الضريبية[126].

إن مفهوم القطاع غير الربحي الذي يمكن تحديده، مقارنة بالقطاعات الربحية والقطاعات الحكومية، هو مفهوم حديث نسبيا، حيث يعود إلى عمل لجنة الأعمال الخيرية الخاصة والاحتياجات العامة "لجنة فيلر" في عام 1973-1975. وكان تقرير اللجنة، بعنوان "العطاء في أمريكا"، أول من وصف المنظمات غير الربحية بأنها تشكل قطاعا مميزا من المجتمع. وقد جاء تقرير (لجنة فايلر) في وقت كان فيه القطاع غير الربحي يتوسع، مما يعكس جزئيا تغييرات في سياسة الحكومة، حيث كانت الستينيات وأوائل السبعينيات فترة زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية [127].

وفيما يخص المصطلحات المستخدمة لوصف الكيانات التي يشملها القطاع غير الربحي، فتشمل مصطلح "منظمة غير ربحية"، وهو المصطلح الأكثر استخداما في الولايات المتحدة، بينما يطلق على المنظمات التي تعمل دوليا بشكل عام اسم "المنظمات غير الحكومية"، على الرغم من عدم وجود تعريف غير حكومي يمكن تحديده بنفس المعنى، مثل مصطلح "قطاع غير ربحي". ويعكس مصطلح "غير حكومي" جزئيا حقيقة أن العديد من هذه المنظمات تؤدي وظائف شبيهة بالحكومة في البلدان التي تخدمها وأن معظمها يتلقى جزءا كبيرا من إيراداتها من مصادر حكومية[128].

وتتعدد مسميات القطاع غير الربحي، فقد يطلق عليه البعض مسمى "القطاع الثالث"، والذي يضع المنظمات غير الربحية إلى جانب الاقتصاد التجاري والحكومة. والمسمى دقيق من حيث حجم القطاع؛ حيث يعمل كل من قطاع الأعمال والحكومة على حد سواء على توظيف المزيد من الأشخاص، وتوليد إيرادات أكبر، وتحقيق حصة أكبر من الناتج الاقتصادي. ويقترح بعض العلماء أن المجتمع الأمريكي لا يشمل ثلاثة قطاعات بل أربعة،

وهي: الأعمال، والحكومة، والقطاع غير الربحي، والأسر والمجتمعات. وهنا يصبح من الصعب ترتيب القطاعات فمن حيث الحجم تأتي العائلات والمجتمعات أولا، ويكون القطاع غير الربحي رابعا وليس ثالثا[129].

كما يستخدم مسمى "القطاع الخيري" في بعض الأحيان، ولا يعد هذا المسمى مرادفا للقطاع غير الربحي؛ نظرا لوجود منظمات مؤهلة كمنظمة غير ربحية بموجب قانون الضرائب الأمريكي، ولكن لا تسعى إلى الحصول على أي شكل من أشكال الدعم الخيري أو تلقيه. وهذا ينطبق على منظمات العضوية التي يتم تمويلها بالكامل من خلال المستحقات والمنظمات غير الربحية التي قد تتكون إيراداتها بالكامل من المنح والعقود الواردة من الحكومة. ولا يبدو هذا المسمى مناسبا ليشمل مؤسسات رئيسة، مثل جامعة هارفارد[130].

أما مسمى "القطاع التطوعي"، فيرتكز على مفهوم التطوع والذي يشكل أحد أسس هذا القطاع، وتعتمد العديد من المنظمات التي يشملها على المتطوعين، سواء كانوا أعضاء في مجالس إدارتها أو على الأقل كجزء من القوى العاملة. لكن هذا المصطلح لا يعكس حقيقة أنه في العديد من المنظمات غير الربحية، يفوق عدد الموظفين بأجر عدد المتطوعين، مما قد يؤدي إلى رسم صورة غير دقيقة للمؤسسات غير الربحية[131].
ويستخدم المحاسبون والمحامون وغيرهم من المتخصصين في مجال الضرائب مسمى "قطاع الإعفاء الضريبي"، لوصف القطاع غير الربحي. ويعتمد هذا المفهوم في تعريف المنظمات غير الربحية على وضعها بموجب قانون الضرائب الأمريكي، حيث تعفى المنظمات غير الربحية من دفع ضريبة الدخل الفيدرالية وبشكل عام من ضرائب الدخل الحكومية والمحلية أيضا [132].

أما مصطلح "قطاع المجتمع المدني"، والذي كثيراً ما يستخدم ضمن مسميات القطاع غير الربحي، فيشير إلى "مجموع المؤسسات والمنظمات والأفراد

الموجودين بين الأسرة والدولة، والسوق، حيث يربط الناس بصورة طوعية لتعزيز المصالح المشتركة ". وكما أشار (ليستر سالمون)، فإن مصطلح "قطاع المجتمع المدني" يشبه القطاع التطوعي بالمجتمع حيث أنه يرتكز على قاعدة انتماء المواطنين لهذه المنظمات[133].

ولهذا المصطلح تاريخ طويل في ألمانيا والمجتمعات الأوروبية الأخرى، ولكنه استيراد حديث نسبيا لأمريكا الشمالية. وبما أن هذا المصطلح يتألف من الأسرة، والجمعيات (خاصة الجمعيات التطوعية)، والحركات الاجتماعية، فهو بذلك يمثل مجالا للتفاعل الاجتماعي بين الاقتصاد والدولة[134].

وهناك العديد من التصنيفات لمنظمات ومؤسسات القطاع غير الربحي بالولايات المتحدة، من أهمها ما يلي:

أولا: تصنيف مصلحة الضرائب: ويقوم هذا التصنيف على تقسيم كيانات القطاع غير الربحي بناء على الفئات (أو التصنيفات) التي تُدرج تحت الإعفاء الضريبي، المطبقة من قبل مصلحة الضرائب الأمريكية والخاصة بالإعفاء الضريبي حسب الأنشطة التي تمارسها تلك المنظمات[135].

ومن المهم في هذه المرحلة التمييز بين مفهومين: الإعفاء الضريبي للمنظمات نفسها، والاقتطاع الضريبي للمنح المقدمة لها. فجميع المنظمات المؤهلة بموجب القسم 501 (ج) من قانون مصلحة الضرائب معفاة من الضرائب؛ أي أنهم ليسوا مطالبين بدفع ضرائب على دخلهم. ومن الواضح أن الاقتطاع الضريبي للمنح المقدمة للمنظمات الخيرية غير الربحية يوفر ميزة كبيرة لهم في جهودهم لجمع التبرعات[136].

ثانيا: نموذج "سالمون" لتصنيف مؤسسات القطاع: يقدم النموذج طريقة جديدة للتفكير في القطاع غير الربحي، بهدف تصنيف المنظمات غير الربحية ليس حسب طبيعة أنشطتها، بل حسب الفئات المستفيدة من تلك الأنشطة[137].

ثالثا: التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية: وهو تصنيف مبني على النشاط الاقتصادي، يصنف الجهات غير الربحية إلى اثني عشرة فئة أساسية، وأربع وعشرين فئة فرعية. وقد أوجد "سالمون وأنهيير"، اللذان وضعا هذا التصنيف، أنه من الأفضل أن يقوم على خمسة معايير تصنيفية تشمل التميز، والاقتصاد، والحزم، وقوة التنظيم، والغنى. ويكشف اختبار جزئي لهذا النظام أنه يفوق الأنظمة الأخرى المنافسة له من حيث قدرته على تصنيف أنواع أكثر من المؤسسات غير الربحية[138].

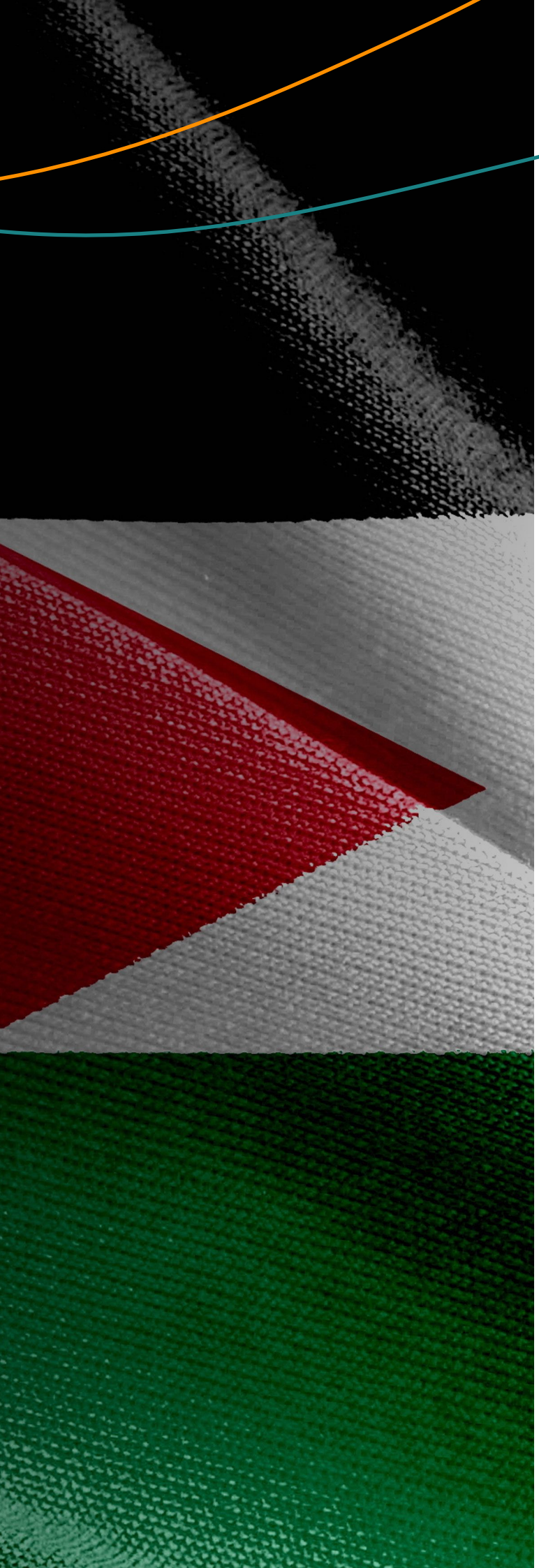

6 المملكة الأردنية الهاشمية:

مر تطور قطاع المجتمع المدني الأردني بأربع مراحل أساسية منذ عام 1921؛

المرحلة الأولى: كانت ما بين عامي 1921 - 1948، وهي فترة نشأة الدولة الأردنية، حيث نشأت مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والتي تمثلت في الهيئات الاجتماعية، والنوادي الرياضية والثقافية والسياسية، ولم يتجاوز عددها في ذلك الوقت خمسين منظمة[139].

أما المرحلة الثانية: فقد شهدت ظهورا قويا لمنظمات المجتمع المدني، والتي كانت بين حربي 1948 - 1967؛ فقد أثرت هذه الفترة إيجابيا في تطور مفهوم منظمات المجتمع المدني وذلك في عام 1952، مع صدور الدستور الأردني الحالي، والذي عزز الحقوق المدنية للمواطنين، من خلال نظام قانوني لعمل المنظمات الأهلية. كما تم وضع قانون جديد للجمعيات الخيرية، والتي شكلت أول اتحاد في عام 1959. وصدر بعد ذلك قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) في عام 1966، والذي يمثل أحد أهم أسس المرجعية القانونية لمنظمات المجتمع المدني[140].

وكانت المرحلة الثالثة ما بين عامي 1967-1989، وفيها ازدهرت منظمات المجتمع المدني، والتي تأثرت تأثراً كبيراً بحرب حزيران(يونيو) عام 1967. كما شهدت تلك الفترة ظهورا للمنظمات التطوعية إلى جانب منظمات المجتمع المدني في عدة مجالات -بيئة، وتنمية اجتماعية، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة. بالإضافة إلى ظهور صناديق ومؤسسات تنموية وثقافية ذات منفعة عامة[141].

وجاءت المرحلة الرابعة بعد عمليات التحول الديمقراطي في عام 1989م؛ حيث ارتفعت خلالها أعداد

الجمعيات والمؤسسات الخيرية إلى (836) جمعية، و(242) هيئة ثقافية، كما شهدت ظهور عدد من المنظمات المدنية المتعددة في مجالاتها، مثل:

- الهيئات والتنظيمات الاجتماعية والخيرية
- النقابات المهنية
- النقابات العمالية
- منظمات أصحاب العمل
- الهيئات الثقافية
- المنظمات والهيئات النسائية
- الأندية الرياضية والشبابية
- منظمات حقوق الإنسان
- الأحزاب لسياسية
- جمعيات البيئة والتنمية المستدامة[142]

وأما تعريف الجمعية في القانون الأردني، فقد ورد في المادة الثالثة من قانون الجمعيات رقم (51) الصادر في عام 2008، والقانون المعدل رقم (22) لسنة 2009، والتي تنص على الاتي:

أ. لمقاصد هذا القانون: تعني كلمة (الجمعية): "أي شخص اعتباري، مؤلف من مجموعة من الأشخاص، يتم تسجيله وفقا لأحكام هذا القانون، لتقديم خدمات أو القيام بأنشطة، على أساس تطوعي، دون أن يستهدف الربح واقتسامه، أو تحقيق أي منفعة لأي من أعضائه أو لأي شخص محدد بذاته، أو تحقيق أي أهداف سياسية".

ب. يستثنى من أحكام هذا القانون كل من:

4. أي شخص اعتباري مُنشأ بموجب أحكام قانون خاص.
5. الهيئات واللجان المسجلة وفق أحكام قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وقانون صندوق الزكاة النافذ المفعول والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاهما.
6. الطوائف الدينية غير المسلمة المسجلة وفق أحكام قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة النافذ المفعول.
7. الأندية والهيئات والمراكز المسجلة وفق أحكام قانون المجلس الأعلى للشباب النافذ المفعول والأنظمة الصادرة بمقتضاه والتعليمات الصادرة بمقتضى أي منها.

ج. يحظر تسجيل أي جمعية ماسونية، كما يحظر نشاط الماسونية في المملكة.

د. يحظر تسجيل أي جمعية لها غايات غير مشروعة أو تتعارض مع النظام العام في المملكة.

هـ. يحظر تسجيل أي جمعية لها غايات عنصرية[143].

ولم يذكر القانون تعريفاً محددًا للقطاع، وإنما وضح مواصفات الجمعية التي تندرج ضمن القطاع، والتي غالباً ما تتضمن مواصفات للقطاع نفسه والمتداول في تقارير وزارة التنمية الاجتماعية [144] .

7 مملكة البحرين:

مصطلح المنظمات الأهلية (أو المجتمع الأهلي) هو المستخدم في تقارير وزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين. وقد صدر أول قانون منظم للجمعيات الأهلية عام 1959م تحت مسمى قانون الترخيص للجمعيات والنوادي بالبحرين. ثم صدر قانون عام 1989م المعدل لهذا القانون، ولقد مر إنشاء الجمعيات الأهلية بالبحرين بفترة جمود نظراً لحالة الطوارئ التي كانت تمر بها البحرين حيث لم يسمح في بعض فتراته بإنشاء الجمعيات الأهلية للمواطنين فيما كان مسموحاً للوافدين، حتى جاء عهد الملك حمد حينما تولى الحكم في عام 1999م وفتح المجال لإنشاء الجمعيات الأهلية وتوج ذلك بقانون الجمعيات الأهلية عام 2010م.

وفي قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة رقم (21) عام 1989، عرفت الوثيقة الجمعيات والتي تشكل القطاع الأهلي في البحرين بشكل رئيس، حيث تنص المادة الثانية من هذا القانون على تعريف المصطلحات المستخدمة في القطاع الأهلي كما يأتي:

جمعية أو ناد ثقافي أو اجتماعي: كل جمعية ذات تنظيم مستمر وتتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لغرض آخر غير الحصول على ربح مادي وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي أو تعليمي خاص أو ثقافي أو خيري، وينطبق هذا التعريف على الجمعية أو النادي الثقافي أو الاجتماعي أيا كانت التسمية التي أطلقت عليه وحتى لوكان من بين أنشطته ممارسة الرياضة البدنية ما دامت الرياضة البدنية ليست النشاط الرئيس للجمعية أو النادي[145].

الهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة: كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين الغرض منها تحقيق رعاية الشباب عن طريق توفير الخدمات الرياضية الوطنية، وكذلك كل ما يتصل بها من خدمات اجتماعية وروحية وصحية وترويحية وذلك دون الحصول على كسب مادي للأعضاء ويدخل في هذه الهيئات الأندية والهيئات الرياضية واتحادات الألعاب الرياضية واللجنة الأولمبية[146].

المؤسسات الخاصة: مال مخصص لمدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو خيرية أو علمية أو فنية أو لأي عمل آخر من أعمال البر والرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون قصد إلى ربح مادي سواء كان العمل في داخل البحرين أو خارجها[147].

وتشير المادة الثالثة إلى الغاء ترخيص الجمعيات والنوادي لعام 1959، بالإضافة لإلغاء كل حكم يخالف هذا القانون[148].

كما نصت المادة (66) من قانون رقم (50) لسنة 2010، على تعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989م، والذي أضاف تعريفا لمصطلح الاتحاد الرياضي، كالآتي:

الاتحاد الرياضي هو هيئة تتكون من الأندية الرياضية التي لها نشاط في لعبة ما أو أكثر بقصد تنظيم وتنسيق هذا النشاط بينها، كما يجوز تشكيل اتحادات رياضية لألعاب لا توجد لها أندية رياضية ويتم تعيين مجالس إدارتها بقرار من رئيس اللجنة الأولمبية[149].

أما مسميات كيانات المجتمع الأهلي في البحرين فكانت على النحو الآتي:

- الجمعيات
- الأندية الثقافية والأدبية والاجتماعية
- الأندية الرياضية
- المؤسسات الخاصة
- الهيئات والاتحادات
- الجمعيات التعاونية
- النقابات

7 المفهوم المستخدم للقطاع غير الربحي في أنظمة المملكة العربية السعودية

استخدم المشرع السعودي عدة مسميات للتعبير عن كيانات القطاع غير الربحي، وهي:

1 الأعمال الخيرية:

جاء هذا المصطلح في النظام الأساسي للحكم، الصادر بمرسوم ملكي رقم (أ / 90)، بتاريخ 27 / 8 / 1412هـ في المادة رقم (27)، حيث نصت على : "تشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية".

2 الجمعية الخيرية أو المؤسسة الخيرية:

ورد هذا المصطلح في الأنظمة الآتية:

1. نظام العمل، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م / 46)، بتاريخ 5 / 6 / 1436هـ، في المادة الخامسة منه.
2. نظام حماية الطفل، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م / 14)، بتاريخ 3 / 2 / 1436هـ، في المادة السابعة منه.
3. لائحة الجامعات الأهلية، الصادر بالأمر السامي رقم (7 / ب / 6024)، بتاريخ 29 / 2 / 1424هـ، في المادة الثانية منه.
4. لائحة الكليات الأهلية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (212)، بتاريخ 1 / 9 / 1421هـ، في المادة الثانية منه.
5. نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، بتاريخ 15 / 10 / 1422هـ، في المادة رقم (104) منه.
6. نظام ضريبة الدخل، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م / 1)، بتاريخ 15 / 1 / 1425هـ، في المادة رقم (11) منه.
7. تنظيم شروط وضوابط الترخيص لإقامة الأسواق الخيرية، الصادر بقرار وزاري رقم (620)، وتاريخ 9 / 6 / 1433هـ، في المادة الثالثة منه.
8. لائحة نظام التنفيذ، الصادرة بتاريخ 17 / 4 / 1434هـ، في المادة رقم (76 / 1).

3 الجمعية الأهلية / المؤسسة الأهلية:

وجاء هذا المصطلح في الأنظمة الآتية:

1. نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الصادر بتاريخ 18 / 2 / 1437هـ، في المادة الثالثة منه.
2. نظام الأوسمة السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 39)، بتاريخ 24 / 6 / 1434هـ، في المادة العاشرة منه.
3. نظام المرور، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 85)، بتاريخ 26 / 10 / 1428هـ، المادة رقم (49) منه.
4. نظام الرعاية الصحية النفسية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 56)، بتاريخ 20 / 9 / 1435هـ، في المادة رقم (21) منه.
5. نظام مراقبة شركات التمويل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 51)، بتاريخ 13 / 8 / 1433هـ، في المادة رقم (35) منه.

4 المنظمات غير الهادفة للربح:

وهذا المصطلح جاء في ثلاثة أنظمة هي:

1. نظام مكافحة غسل الأموال، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 31)، بتاريخ 11 / 5 / 1433هـ، في المادة الأولى منه.
2. نظام جرائم الإرهاب وتمويله، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 16)، بتاريخ 24 / 2 / 1435هـ، في المادة العشرين منه.
3. نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (128)، بتاريخ 13 / 11 / 1440هـ، في المادة رقم (42) منه.
4. نظام الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/43) بتاريخ 1433/7/9هـ، في المادة رقم (22) منه.

5 جمعيات النفع العام:

ذكر هذا المصطلح في نظامين هما :

1. نظام المرور، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 85)، بتاريخ 26 / 10 / 1428هـ، في المادة رقم (49) منه.
2. نظام مراقبة شركات التمويل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 51)، بتاريخ 13 / 8 / 1433هـ، في المادة رقم (35) منه.

6 مؤسسة المجتمع المدني:

وجاء هذا المصطلح في نظام الجامعات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (27)، بتاريخ 2 / 3 / 1441هـ، في المادتين رقم (13، 21) منه.

يتضح مما سبق أن هناك تعددا في استخدام مسمى مؤسسات القطاع غير الربحي في الأنظمة السعودية، ولا يوجد تعريف موحد للقطاع غير الربحي ككل، مما أدى إلى عدم وضوح الكيانات التي تندرج تحت القطاع، وهذا يستدعي ضرورة صياغة تعريف للقطاع غير الربحي لتتضح فيه كل معايير المنظمة الغير ربحية، وتندرج تحته جميع أشكال المنظمات غير الربحية.

ومن أكثر المصطلحات رواجاً في الأدبيات المنشورة في المملكة العربية السعودية عن القطاع غير الربحي ما يلي:

1 تعريف تقرير آفاق القطاع غير الربحي الصادر من مؤسسة الملك خالد الخيرية:
تعتبر المنظمة غير هادفة للربح إذا توفرت فيها الشروط الآتية:

1. **الكيان المؤسسي**: أن تكون مسجلة لدى جهة رسمية، أو مصرحاً لها كشخصية اعتبارية مستقلة.

2. **الاستقلالية**:
   أ. أن لا تؤثر الجهات الحكومية بشكل مباشر في التوجه العام للمنظمة وسير برامجها، عبر فرض الارتباط الإداري المباشر، أو تعيين أغلبية القيادات، أو غيرها من أوجه النفوذ المنافي للاستقلال.
   ب. أن يتاح الانضمام إلى عضوية المنظمة لجميع أفراد المجتمع، أو لكل أصحاب المهنة التي أسست المنظمة من أجلها، ويشاركون في صناعة القرار داخلها، ويتاح لهم الانضمام لمجالس إدارتها وجمعياتها العمومية.

3. **الإدارة الذاتية**: أن تتحمل المنظمة المسؤولية الكاملة عن نتائج أعمالها وتبعات المخاطر الاقتصادية، والأرباح والخسائر.

4. **الإدارة الطوعية**: أن تكون المشاركة في المنظمة غير إجبارية، فيما عدا المنظمات المهنية والتجارية.

5. **غير هادفة للربح**: أن لا تحقق أرباحا، أو أن تلتزم بقيود على توزيع الأرباح، على أن يتم تدوير معظم الأرباح على برامج المنظمة [150].

2 وفي مسح منشآت القطاع غير الربحي، الصادر من الهيئة العامة للإحصاء، تم تعريف المنشأة غير الربحية بأنها: "كيانات قانونية أو اجتماعية، تم إنشاؤها لغرض إنتاج السلع والخدمات، ولكن وضعها لا يسمح لها بأن تكون مصدر دخل أو ربح، أو أي مكسب مالي آخر للوحدات التي تنشئها أو تتحكم فيها أو تمولها؛ أي لا يتم فيها توزيع للأرباح على أصحاب المصلحة"[151].

3 وتم تعريف القطاع غير الربحي في دراسة (منتدى الرياض الاقتصادي) بأنه: "مجموع الكيانات المؤسسية الرسمية، التي لها شخصية اعتبارية، وتتمتع بالاستقلالية، وغير هادفة للربح، ولا تؤثر عليها الجهات الحكومية أو الخاصة بشكل مباشر، وتقدم منتجاتها وخدماتها للمجتمع، وتكون المشاركة في هذه الكيانات تطوعية وغير إلزامية"[152].

4 تعريف القطاع غير الربحي في نظام المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بأنه: منظومة الأنشطة الأهلية والخدمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، التي لا تقصد الربح أساساً، و تهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل أو التعاون أو التنمية الاجتماعية أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصص.

معايير تصنيف وإلتزام الكيانات غير الربحية:

1 كيان مؤسسي:

أي أن يأخذ شكل العمل المؤسسي المنظم، وليس العشوائي أو الفردي.

2 كيان رسمي:

أي مرخص له رسمياً وفق الأنظمة والتشريعات.

3 غير هادف للربح أساسًا:

1. الأصل في إنشاء الكيان خدمة المجتمع أو بعضه، وليس طلب الربح من الخدمات أو المنتجات الذي يقدمها، ويجوز له تقديم خدماته ومنتجاته بمقابل مادي؛ لتحقيق الاستدامة المالية.
2. لا يتم توزيع الأرباح التي تنتج من تقديم الخدمات أو بيع المنتجات على مجالس الإدارات أو المؤسسين، كما أن جميع إيراداته الربحية تعود إلى أنشطته وبرامجه ومصاريفه التشغيلية.

4 الإدارة الذاتية:

1. أن يكون لدى الكيان السيطرة الكاملة على إدارته وأنشطته عبر لوائح داخلية تنظم أعماله.
2. أن لا يكون من ضمن أعضاء مجلس إدارته موظفون حكوميون أو ممثلون من شركات لهم حق النقض للقرارات بحكم مركزهم الوظيفي.
3. أن يتم اختيار قيادات الكيان من قِبل مجلس إدارته، وليس من قِبل الحكومة. ولا يمنع أن تضع الحكومة معايير معينة لمجالس الإدارات.

5 الاستقلالية:

1. أن يكون للكيان شخصية اعتبارية مستقلة.
2. أن لا يكون الكيان جزءاً من مؤسسات الحكومة أو أداة لها.
3. أن لا يمارس أي صلاحيات حكومية أو أن يكون له سلطة سيادية في حد ذاتها، ويحق له أن يمارس سلطة تفوض إليه من الحكومة، أو ينفذ مجموعة من القواعد التي تحددها الحكومة.
4. أسلوب إدارته، سواء للإنتاج أو لاستخدام الأموال، ذاتي وليس مندمجاً في مالية الحكومة بأي صورة كانت.
5. الاستقلالية لا تمنع من تلقي دعم مالي من الحكومة.
6. الاستقلالية لا تمنع من وجود موظفين حكوميين في مجلس إدارته.

6 تطوعية غير إلزامية:

1. عضوية الكيان، أو الإسهام فيه بالجهد أو المال أو الوقت، ليس مفروضاً بحكم القانون أو بحكم الميلاد (مثل: القبائل والعوائل)، أو يعتبر شرطاً للمواطنة.
2. لا يمنع أن تقوم الكيانات بوظائف تنظيمية، مما يجعل الانضمام إليها ضرورياً لأداء مهمة معينة، كأن يكون شرطاً لممارسة مهنة معينة (مثل: النقابات).

8 التعريف المقترح للقطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية ومكوناته

بناء على ما سبق يمكن تعريف القطاع غير الربحي في المملكة على النحو التالي، والذي يتضمن أهم معايير الكيانات غير الربحية التي تم ذكرها سابقاً:

القطاع غير الربحي هو "مجموع الكيانات التي لا تهدف للربح أساساً، المُرخصة نظامياً، المُستقلة ذاتياً، ذات المشاركة الطوعية، المُنشأة لتحقيق منافع وأثر للمجتمع أو بعضه".

مكونات القطاع غير الربحي:

بناء على التعريف أعلاه، فإن أنواع الكيانات غير الربحية التي تندرج تحته حاليًا هي:

1. الجمعيات الأهلية.
2. المؤسسات الأهلية (ومنها الصناديق العائلية والأهلية حسب النظام).
3. المؤسسات الخيرية المنشأة بموجب أوامر ملكية.
4. لجان التنمية الاجتماعية.
5. الجمعيات العلمية.
6. الشركات غير الربحية (في حال إقرارها).
7. الأوقاف.
8. بعض الجمعيات والهيئات التي أسست بقرار مجلس الوزراء وتتوفر فيها معايير الكيانات غير الربحية.
9. الغرف التجارية.
10. الجامعات والكليات والمدارس غير الربحية.
11. المستشفيات والمراكز الصحية غير الربحية.
12. مجلس الجمعيات الأهلية.
13. مجلس المؤسسات الأهلية.
14. الجوامع والمساجد.
15. الهيئات المهنية المتخصصة.
16. الأندية الأدبية.

Week 0 Week 1 Week 2 Week 3 Week 4 Week 5
All Users
100% 3.9% 3% 1.6% 0.3% 1.2%
Jul 16 - Jul 22
Jul 23 - Jul 29
Jul 30 - Aug 5
Aug 6 - Aug 12
Aug 13 - Aug 19
Aug 20 - Aug 26
COHORT ANALYSIS REPORT
Last 6 weeks
ACTIVE USERS REPORT
Where are your users?
Sessions by country
What are your top devices?
Sessions by device
Czechia 85.2%
Slovakia 10.8%

الفصل الثاني

منهجية قياس مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في دول مختارة

01 تمهيد

02 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في كندا

03 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في بلجيكا

04 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة

05 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية الفرنسية

06 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية

1 تمهيد

يمثل دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية (الإصدار الأول 2005، والإصدار الثاني 2018)، الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، الإطار المرجعي للدول المختلفة في التعامل مع القطاع غير الربحي، سواء فيما يتعلق بالتكوين، أو الحجم، أو قيمة المساهمة في الحسابات القومية والناتج المحلي الإجمالي.

وقد هدفت الأمم المتحدة من هذا الإصدار إلى حث الدول المختلفة على توفير بيانات شاملة ومفصلة عن القطاع غير الربحي، بمعزل عن منظومة الحسابات القومية التقليدية. ويعود ذلك لكون الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية لا يهتم بوضع تعريف جامع وشامل للمنظمات غير الربحية؛ مما يجعل هناك صعوبة في الحصول على صورة شاملة لإسهام القطاع غير الربحي؛ نظرا لكون المنظمات غير الربحية موزعة على القطاعات المختلفة للاقتصاد. كذلك، أوصت الأمم المتحدة الدول في هذا الدليل بضرورة إنشاء ما يعرف بالحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية، على أن يتضمن كافة المعلومات الخاصة بتلك المنظمات، بما فيها كافة الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية للقطاع، وقيمة مساهمتها في الحسابات القومية/ الناتج المحلي الإجمالي.

وقد التزمت بعض الدول بتطبيق هذا المقترح المتمثل في إنشاء الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية، مثل: فرنسا وبلجيكا وكندا، بينما لم تلتزم دول أخرى بذلك، كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة، علماً بأن بيانات المنظمات غير الربحية لتلك الدول ما زالت مدرجة في الإطار المركزي لنظام حساباتها القومية.

وقد وضعت الأمم المتحدة تعريفاً للمنظمات غير الربحية ليكون مرجعا للدول للتمييز بين المنظمات غير الربحية وغيرها من الكيانات والمؤسسات. باعتبارها كيانات قانونية أو اجتماعية، منشأة بغرض إنتاج السلع والخدمات ولكن مركزها لا يسمح لها بأن تكون مصدرا للدخل أو الربح، أو غير ذلك من أشكال الكسب المادي للوحدات التي تنشئها أو تشرف عليها أو تمولها. من الناحية العملية، فإن هذه المؤسسات يتولد عن أنشطتها الإنتاجية إما فوائض إنتاجية، أو عجز، ولكن الفوائض التي تحققها لا يجوز أن تستولي عليها وحدات مؤسسية أخرى.

وتتلخص أهم خصائص تلك الكيانات كونها: منظمات لا تسعى للربح ومستقلة عن الدولة وذات إدارة ذاتية وغير الزامية. وتنطبق هذه الشروط وهذا التعريف على كافة المنظمات غير الربحية، بغض النظر عن موقعها في القطاعات الرئيسة للاقتصاد.

ووفقا لتوصيات الأمم المتحدة، فإنه من الممكن تحديد مساهمة المنظمات غير الربحية في الناتج المحلي الإجمالي إما عن طريق حساب إجمالي القيمة المضافة (GVA) للمنظمات غير الربحية، بغض النظر عن موقعها في القطاعات الاقتصادية الرئيسة وفي أبسط تعريفاته، يمثل "إجمالي القيمة المضافة" المساهمة التي تقدمها مجموعة من المؤسسات للناتج المحلي الإجمالي، ويتم قياسها على أنها قيمة السلع والخدمات المباعة في السوق، ناقصًا تكلفة السلع المستخدمة في إنتاجها، أو حساب قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمنظمات غير الربحية.

وبالإضافة إلى حساب مساهمة المؤسسات غير الربحية،

يقدم دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية منهجية لحساب العمل التطوعي في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن العمل التطوعي ليس وحدة مؤسسية، ولكنه نشاط يقوم به الأفراد داخل الوحدات المؤسسية، إلا أن معاملته كعنصر في القطاع غير الربحي تبرره حقيقة أن هذا العمل لا يقاس عملياً في نظام الحسابات القومية الأساسي على الإطلاق، رغم أنه يساهم بفاعلية في مخرجات القطاع. بالإضافة إلى ذلك، فقد لا تكون المتغيرات المالية المحورية في نظام الحسابات القومية كافية للتعرف على المساهمة الكاملة للقطاع غير الربحي، حيث يتم توزيع بعض إنتاجه مجانًا أو بأقل من تكلفة السوق. لذلك فإن قياس العمل التطوعي في القطاع غير الربحي ليس مجرد الكشف عما كان غير مرئي في نظام الحسابات القومية، ولكنه بمثابة إضافة كميات جديدة إلى تلك التي تم التقاطها في المعاملات المالية لنظام الحسابات القومية. واعتماداً على دليل منظمة العمل الدولية لعام 2011، بشأن قياس العمل التطوعي، فإن الدليل يعرف العمل التطوعي الذي يندرج ضمن النطاق بأنه:

"النشاط الإنتاجي، الذي يقوم به الأشخاص في سن العمل، خلال أي فترة مرجعية قصيرة، ويتضمن كل نشاط غير مدفوع الأجر، أو غير إلزامي، لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات للآخرين، خارج نطاق أسرهم".

ويوفر الدليل توضيحاً للمصطلحات الواردة في هذا التعريف على النحو الآتي:

- **"أي نشاط"**: يشير إلى العمل لمدة ساعة واحدة على الأقل خلال فترة مرجعية مدتها 4 أسابيع.
- **"غير مدفوع الأجر"**: يقصد به عدم وجود أجر نقدي أو عيني عن العمل المنجز أو ساعات العمل؛ ومع ذلك قد يحصل العاملون المتطوعون على بعض أشكال الدعم الصغيرة أو الراتب نقدًا، عندما يكون أقل من ثلث أجور السوق المحلية (كمصروفات الجيب، أو لتغطية نفقات المعيشة المتكبدة في تأدية النشاط)، أو عينيًا (على سبيل المثال: الوجبات والمواصلات والهدايا الرمزية).
- **"غير إلزامي"**: تعني أن العمل يتم تنفيذه دون متطلبات مدنية أو قانونية أو إدارية. ولا يعتبر الوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية، ذات الطابع المجتمعي أو الثقافي أو الديني، إلزاميًا.
- يقصد بالإنتاج **"من أجل الآخرين"** أن العمل المنجز قد تم من خلال أو من أجل منظمات ضمن نطاق القطاع غير الربحي، بما في ذلك المساعدة الذاتية، أو العون المتبادل، أو مجموعات العمل الاجتماعي التي يكون المتطوع عضوًا فيها؛ أو قد قدم مباشرة للأسر الأخرى غير أسرة العامل المتطوع (أي العمل التطوعي المباشر).
- **"خارج الأسرة أو الأسرة ذات الصلة"**: تعني خارج "الأسرة المباشرة" أو "أقرب الأقرباء"، والتي تعني: الوالدين، والأجداد، والإخوة والأخوات، والأطفال، وأحفاد أفراد الأسرة.

ويغطي هذا التعريف نوعين من العمل التطوعي: العمل التطوعي القائم على المنظمات، والعمل التطوعي الذي يتم تنفيذه مباشرة خارج المنظمات. أما العمل التطوعي الذي يقدم من خلال المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع التجاري الخاص، فلا يدخل ضمن نطاق القطاع غير الربحي.

ويقدم الدليل آلية حساب العمل التطوعي وفق مدخلات العمل الآتية:

- العمالة: عدد الأشخاص العاملين
- العمل: معادل الدوام الكامل
- المتطوعون: عدد الأشخاص
- المتطوعون: عدد الساعات
- المتطوعون: معادل الدوام الكامل
- القيمة المسندة للعمل التطوعي

ويتم حساب القيمة المسندة للعمل التطوعي بدلاً من جمعها مباشرة، والطريقة الموصى بها لذلك هي "طريقة تكلفة الاستبدال"، والتي تتضمن تكلفة استخدام شخص مقابل أجر للقيام بالعمل الذي يقوم به المتطوع بدون أجر. ويتطلب هذا النهج قياس (عدد ساعات) العمل التطوعي المنجز وتطبيق أجر مناسب يتقاضاه الموظفون الذين يؤدون أعمالاً مماثلة. وتتوفر طريقتان فرعيتان من هذا المنهج لتحديد الأجر البديل المناسب: "الطريقة العامة" و"الطريقة "المتخصصة". تطبق "الطريقة العامة" متوسط الأجر الإجمالي في مجموعة من الصناعات والمهن، أما "الطريقة المتخصصة" فتحدد الأجور الخاصة بالصناعة، والمهنة، ومستوى المهارة والخبرة في العمل التطوعي المنجز إن أمكن ذلك. ويوصي الدليل باستخدام "الطريقة المتخصصة" لإثبات قيمة العمل التطوعي القائم على المنظمة، و"الطريقة العامة" لتقدير قيمة العمل التطوعي المباشر.

2 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في كندا [153]

معلومات أساسية

وفقا للبيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء الكندية في مارس 2019، فقد بلغت مساهمة القطاع غير الربحي في الاقتصاد الكندي نحو 196.2 مليار دولار، بما يشكل 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي لكندا. تتعلق هذه البيانات والأرقام بعام 2017 فقط؛ حيث لا تتوفر بيانات منشورة عن أعوام (2018 – 2019 - 2020) في هذا الصدد. وشكلت المؤسسات المجتمعية غير الهادفة للربح 16.4٪ من إجمالي مساهمات القطاع، بينما شكلت المؤسسات التجارية غير الهادفة للربح حوالي 10.4٪ من المساهمات. وجاء الجزء الأكبر من المساهمات من النشاط غير الربحي الخاص بالمؤسسات غير الربحية التي أسستها الحكومة بواقع (73.2٪)، مثل المستشفيات والجامعات.

أيضا فإن الأنشطة التطوعية إذا تم تضمينها في مساهمات القطاع - التي تعتبر مهمة للقطاع غير الربحي ولكنها غير مدرجة في تدابير الاقتصاد الكلي القياسية – فإنها ستساهم بنحو 41.8 مليار دولار أخرى، وذلك وفقا لآخر البيانات المتاحة عن التطوع (بيانات عام 2013)، وبذلك تمثل 22.3٪ من مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي لهذا العام.

ملامح القطاع في كندا

يتوافق التعريف الكندي للمنظمات غير الربحية مع المعايير الدولية الموجودة في الحساب الفرعي للمؤسسات غير الربحية والمؤسسات ذات الصلة والعمل التطوعي، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الواقع الكندي[154]. وينقسم القطاع غير الربحي في كندا إلى ثلاث فئات رئيسة هي:

1. **المؤسسات المجتمعية غير الهادفة للربح** (المؤسسات العاملة في الخدمات الاجتماعية، والدعوة أو الرياضة والترفيه)، والتي تعرف بـ "المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية" في الحسابات القومية والمؤشرات القياسية للاقتصاد الكلي.

2. **المؤسسات التجارية غير الهادفة للربح**، مثل: جمعيات الأعمال والغرف التجارية، والتي تصنف تقليديا في الحسابات القومية ضمن قطاع الأعمال.

3. **المؤسسات الحكومية غير الهادفة للربح**، مثل: المستشفيات، وبعض مرافق الرعاية السكنية، والجامعات والكليات، والتي تصنف تقليديا في الحسابات القومية ضمن القطاع الحكومي.

حساب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

يتم حساب مساهمة القطاع غير الربحي في كندا عن طريق حساب مجموع القيمة المضافة للفئات الثلاث المدرجة ضمن تعريف القطاع. وقد يتم الاعتماد -أيضا- على مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للفئات المدرجة في التعريف؛ للتعرف على مساهمة القطاع.

آلية ومصادر البيانات

يعتمد الحساب الفرعي للقطاع غير الربحي على مجموعة واسعة من البيانات والمصادر؛ للخروج بتقديرات حول مساهمة القطاع غير الربحي في الاقتصاد الكندي. لعل أبرز البيانات المستخدمة تلك المتعلقة بالملفات الإدارية والسجلات الضريبية للمؤسسات الخيرية المسجلة والمنظمات غير الربحية والشركات المعفاة من الضرائب. هذا إلى جانب

الدراسات الاستقصائية الدورية التي تقوم بها هيئة الإحصاء الكندية ومعلومات الحسابات القومية. ويتم تجميع البيانات حول القطاع وفقا للمعايير الدولية وبما يتماشى مع النظام الكندي للحسابات القومية بحيث يمكن مقارنة نتائج تلك البيانات مع كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي القياسية، مثل الناتج المحلي الإجمالي.

فعلى سبيل المثال، تستند تقديرات القيمة الاقتصادية للنشاط التطوعي المذكورة سالفًا، للمسح الاجتماعي العام الذي أجرته هيئة الإحصاء الكندية - العطاء والتطوع والمشاركة، والذي يتم تعميمه كل خمس سنوات.

وتم اشتقاق القيمة الاقتصادية للنشاط التطوعي من خلال تحديد معدل أجر لمهن الخدمة الاجتماعية، ومن ساعات التطوع من المسح الإحصائي الاجتماعي العام لإحصاءات كندا.

وتجدر الإشارة هنا لعدم توفر بيانات مفصلة عن كيفية جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمنظمات غير الربحية على موقع هيئة الإحصاء الكندي حيث تكتفي الهيئة بذكر المصادر العامة للبيانات مثل السجلات الضريبية، وذلك على عكس المملكة المتحدة التي تذكر مصادر وآليات جمع البيانات لكل فئة مدرجة ضمن تعريف القطاع غير الربحي.

وتشير هيئة الإحصاء إلى أن تجميع الإحصاءات المتعلقة بالقطاع غير الربحي لكندا يتطلب بنية تحتية واسعة النطاق يمكن من خلالها دمج الملفات الإدارية مع مصادر أخرى للبيانات، خاصة أنه لا يوجد مصدر واحد شامل للبيانات الإدارية عن المؤسسات غير الربحية. وتغطي هذه الملفات الإدارية المؤسسات الخيرية المسجلة (ملف بيانات T3010)، والمؤسسات غير الربحية (ملف T1044)، والشركات المعفاة من الضرائب (من إقرارات ضريبة دخل الشركات T2 والفهرس المعمم للمعلومات المالية)، وهيئات القطاع العام المؤهلة للحصول على حسومات بموجب نظام ضريبة السلع والخدمات (ملف خصم الجهات الحكومية للقطاع العام).

المدة الزمنية للإصدار

يتم تحديث بيانات الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية بشكل سنوي، ضمن مصفوفة الحسابات القومية، إلا أنه لا توجد تقارير دورية في هذا الشأن. ويعتمد إصدار التقارير في كثير من الأحيان، على وجود ميزانيات مخصصة لهذا المشروع. وقد تم التحديث الأخير للبيانات في مارس 2019، وغطى الفترة من 2007 إلى 2017.

3 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في بلجيكا

معلومات أساسية

معهد الحسابات القومية البلجيكي هو المسؤول عن إصدار البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع غير الربحي في بلجيكا. ويعتمد في هذا على إصداره للحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية المقترح من قبل الأمم المتحدة[155]. وقد صدرت النسخة الأخيرة من تقرير الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية في مايو 2020، وتضمنت معلومات محدثة عن القطاع ومدى مساهمته في الاقتصاد البلجيكي. وغطت البيانات المتاحة الفترة من 2009 حتى 2017؛ وبهذا يكون التقرير قد غطى فترة زمنية طويلة نسبيا (9 سنوات) مقارنة بالتقارير السابقة. وقد تضمن التقرير فحص ودراسة ما يقرب من 19،000 وحدة غير ربحية عام 2017. وقدرت مساهمة القطاع غير الربحي في الاقتصاد بنحو 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت القيمة المضافة الإجمالية للقطاع نحو 21.7 مليار يورو. وتعد هذه المساهمة مستقرة نسبيا طوال الفترة من 2009 حتى 2017. أما من حيث التوظيف، فقد ساهم القطاع بما يقرب من 12.6% من إجمالي العمل بأجر في عام 2017، وهي -أيضا- حصة ثابتة منذ 2009. كما أنشأ القطاع ما يقرب من 10،200 وظيفة كل عام، وهو ما يعني أن متوسط معدلات النمو فيه قد بلغت 2.3%.

ملامح القطاع في بلجيكا

يتكون القطاع أو مجتمع الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية، بشكل رئيس، من وحدات القطاع الخاصة، التي تستخدم موظفين بأجر، وتقوم بتقديم حسابات سنوية إلى مكتب الميزانية العمومية المركزي في بلجيكا. ووفق القانون البلجيكي، تصنف هذه الوحدات كمؤسسات أو منظمات غير هادفة للربح. كما يضم الحساب الفرعي -أيضا- الجمعيات التي توظف موظفين، ولا تهدف لتحقيق الربح، كالنقابات، غير أنه لا يشمل الجمعيات التي تنتمي للقطاع الحكومي. ووفقا للتعريف البلجيكي فإن هذا القطاع يضم الفئتين التاليتين معا:

1. **المؤسسات غير الهادفة للربح المصنفة في قطاع الشركات غير المالية (S.11)**، وهم منتجون سوقيون، يتمثل نشاطهم الرئيس في إنتاج السلع والخدمات غير المالية.
2. **المؤسسات غير الهادفة للربح المصنفة في قطاع الأسر المعيشية (NPISH، S.15)**، تنتج سلعًا وخدمات مخصصة للاستهلاك الخاص.

اجمالي مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي 2017 (4.9%)

=

الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الخدمات للأسر المعيشية (1%)

+

إجمالي القيمة المضافة و / أو إيرادات المبيعات للمؤسسات غير الهادفة للربح المصنفة في قطاع الشركات غير المالية (3.9%)

حساب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

يتم حساب مساهمة القطاع على أسس المنهجية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة ، وبما يتوافق مع الإطار المركزي للحسابات القومية في بلجيكا. ويتم حساب المساهمة عن طريق جمع إجمالي القيم المضافة للفئتين المدرجتين في تعريف القطاع، أو عن طريق جمع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تقدم الخدمات

للأسر المعيشية، وإيرادات المبيعات للمؤسسات غير الهادفة للربح المصنفة في قطاع الشركات غير المالية.

آلية ومصادر البيانات

يعتمد تطوير الحساب الفرعي للقطاع غير الربحي على استغلال العديد من مصادر المعلومات والبيانات، وهي:

1. المصدر الرئيس للبيانات: فحص ودراسة الحسابات السنوية المقدمة من قبل المنظمات والمؤسسات غير الربحية إلى مكتب الميزانية العمومية للبنك المركزي البلجيكي. بدأ تسجيل هذه البيانات عام 2006، وأدرجت للمرة الأولى ضمن تقرير الإطار المركزي للحسابات القومية الصادر عام 2011، والذي عكس بيانات عام 2009. في ذلك الحين، طُلب من المنظمات والمؤسسات غير الربحية، التي يزيد حجمها عن حجم معين، تقديم كافة سجلاتها إلى البنك المركزي ومكتب الميزانية العمومية المركزي. كما سُمح للجمعيات والمؤسسات غير الربحية، الصغيرة والمحدودة، تقديم حسابات سنوية مبسطة إلى مكتب كاتب المحكمة التجارية. عند تجميع الحسابات القومية، التي تم إصدارها في يوليو 2012، كان هناك نحو 6،955 مجموعة موحدة من الحسابات السنوية للجمعيات (الصادرة عام 2010) تحت تصرف المكتب.
2. تم استكمال باقي البيانات المطلوبة لتطبيق الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية عن طريق تحليل نتائج المسح الهيكلي على المؤسسات غير الهادفة للربح، الذي تديره وتشرف عليه المديرية العامة للإحصاء والمعلومات الاقتصادية (DGSEI)، والذي تضمن كافة المنظمات غير الربحية المسجلة في بلجيكا. فعليا، اعتمد الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية على هذا المسح منذ إنشائه. ووفقًا للإطار المركزي لإنشاء الحسابات القومية، وفي إطار البرنامج الفيدرالي للتبسيط الإداري، قامت DGSEI بمراجعة الاستبيان المرسل إلى المنظمات غير الربحية ليتم تخفيف أجزاء منه، وتم تعديله -أيضًا- لجعله أكثر تماشيًا مع هيكل تنسيق الحسابات السنوية لموظفي المنظمات غير الحكومية. وتم استخدام الشكل الجديد للمسح (الذي تتعلق نتائجه الأولى بعام 2010) في الحسابات القومية والإصدار الجديد من الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية. يوفر المسح معلومات تمكن من إجراء تصحيحات على التقديرات المستندة مباشرة إلى الحسابات السنوية للموظفين الوطنيين؛ من أجل تلبية المتطلبات المنهجية المعمول بها بموجب النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية (ESA)، أو لاستنتاج بعض البيانات التفصيلية المفيدة لتجميع الحسابات القومية أو المنظمات غير الربحية.
3. كذلك تم استخدام تقدير بديل لتغطية المنظمات الأصغر (غير مطلوب منها تقديم حسابات سنوية).
4. بيانات المكتب الوطني للأمن الاجتماعي، مثل: فواتير الأجور.
5. بيانات إدارة ضريبة القيمة المضافة (ملفات معلومات ضريبة القيمة المضافة).

المدة الزمنية للإصدار

يتم تحديث بيانات الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية بشكل سنوي. ويتم إصدار التقرير الخاص بالحساب الفرعي كل عامين أو ثلاثة أعوام على الأرجح.

- صدر التقرير الأخير في 2020 وغطى الفترة من عام 2009 حتى عام 2017.
- 2019 صدر تقرير تحليلي للعام المالي 2016/2015.
- 2017 صدر تقرير الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية، وغطى الفترة من عام 2009 إلى عام 2014.

4 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة

معلومات أساسية

هناك صعوبة في تحديد كافة الوحدات المؤسسية التي يمكن أن يشملها تعريف القطاع غير الربحي في المملكة المتحدة؛ حيث إن أغلب الوحدات المؤسسية (المنظمات غير الربحية) متناثرة وموزعة عبر مختلف القطاعات الرئيسة للاقتصاد. ولا يوجد قطاع مؤسسي شامل يعبر عن كافة المنظمات غير الربحية. وينعكس هذا بالضرورة على إمكانية حساب مساهمة القطاع غير الربحي في حسابات القومية/ الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة.

يعتمد بعض الباحثين في وضع تقديراتهم لمدى مساهمة القطاع غير الربحي في الاقتصاد البريطاني على حساب مساهمة المنظمات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية؛ وذلك نظرا لكونها المكون الرئيس للقطاع غير الربحي، وفقا لإرشادات الأمم المتحدة والنظام الأوروبي للحسابات. المنظمات غير الربحية، التي تخدم الأسر المعيشية (NPISH)، هي مؤسسات تعمل على توفير السلع والخدمات، سواء مجانية أو أقل من أسعار السوق، وتستمد دخلها بشكل أساسي من المنح والتبرعات، ولا تسيطر عليها الحكومة. وتشمل هذه المنظمات: الجامعات، والنقابات، والشركات التابعة، والأحزاب السياسية، وكليات التعليم الإضافي، ومعظم الجمعيات الخيرية. ويتم حساب مساهمة (NPISH) في الناتج المحلي الإجمالي إما عن طريق إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع، أو إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي له.

ويقيس الإنفاق الاستهلاكي النهائي مصدر الدخل الرئيس لهذه المنظمات، والذي يستخدم في تمويل أنشطة تلك المنظمات غير السوقية. وقد ساهم قطاع المنظمات غير الربحية، التي تخدم الأسر المعيشية، بنحو 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات (2017, 2018, 2019) [156] أي ما يعادل 62,154,576,000 مليار دولار.

ملامح القطاع في المملكة المتحدة

1 الجمعيات الخيرية:

- تعد المؤسسات الخيرية المكون الرئيس لقطاع المنظمات غير الربحية؛ حيث تسهم بنحو 51% من إجمالي إنتاج القطاع، وفقا لتقديرات عام 2009. وتعد مفوضية المؤسسات الخيرية هي الجهة المنوط بها تنظيم القطاع الخيري في المملكة المتحدة، من حيث تنظيم وحصر الجمعيات الخيرية، والحفاظ على سجلاتها. ويحتوي سجل الجمعيات الخيرية على قائمة شاملة لكافة المؤسسات الخيرية المسجلة في المملكة، وحساباتها التفصيلية (10،000 منظمة خيرية مسجلة).
- عادة عندما يتجاوز حد الدخل السنوي للمؤسسة الخيرية الواحدة 5000 جنيه إسترليني، فإنها ملزمة قانونيا بتقديم حساباتها السنوية إلى تلك المفوضية. ويقوم المجلس القومي للمنظمات التطوعية (NCVO)، ومركز أبحاث القطاع الثالث (TSRC)، بجمع عينة عشوائية من الحسابات السنوية للمنظمات من واقع سجل المفوضية؛ لوضع التقديرات حول مساهمتها في القطاع غير الربحي. ويستخدم مكتب الإحصاء الوطني هذه البيانات لوضع تقديراته السنوية لمساهمة الجمعيات الخيرية في مصفوفة الحسابات القومية.
- هناك بعض الاستثناءات المقدمة لبعض المنظمات الخيرية التي لا يطلب منها تقديم حساباتها السنوية للمجلس، ومنها: الكنائس، أو الكنائس الصغيرة التي تنتمي إلى بعض الطوائف المسيحية، والمدارس الخيرية، والجماعات الكشفية، وصناديق الخدمات الخيرية للقوات المسلحة، والمتاحف، وصالات العرض الوطنية. ووفقا لتقديرات عام 2009، فإن هذه المؤسسات الخيرية المستثناة والمعفاة قد

جمعت ما يقرب من 400 مليون جنيه إسترليني، وهو ما يسهم بنحو أقل من ١٪ من إجمالي إنتاج القطاع غير الربحي الذي يخدم الأسر المعيشية. كما تتضمن البيانات الخيرية -أيضا- مكونات أصغر وأقل تحديدا مثل الجمعيات المهنية والمتعلمة، النوادي الاجتماعية والثقافية والترفيهية والرياضية، والكنائس أو الجمعيات الدينية الصغيرة.

- تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يتم تصنيف جميع المؤسسات الخيرية على أنها (NPISH)، حيث ينص نظام الحسابات الأوروبية على أنه إذا كانت المبيعات الخاصة بالوحدة المؤسسية تغطي أكثر من 50% من تكاليف الإنتاج، فإن هذه الوحدة المؤسسية تعامل معاملة المنتج السوقي، ويتم تصنيفها ضمن قطاع الشركات غير المالية الخاصة؛ أما إذا كانت المبيعات أقل من 50% من تكاليف الإنتاج، تعد هذه الوحدة المؤسسة منتجا غير سوقي، ويتم تصنيفها ضمن قطاع المنظمات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية (NPISH).[157] كذلك يتم تصنيف المؤسسات غير الربحية الأخرى (غير السوقية)، التي تسيطر عليها أو تمولها الحكومة بشكل أساسي، ضمن القطاع الحكومي[158].

2 المؤسسات التعليمية:

تشكل الجامعات جزءًا رئيسا من قطاع (NPISH)؛ حيث ساهمت بنحو 47% من إجمالي إنتاجه. على الرغم من تلقي الجامعات تمويلا حكوميا، بالإضافة إلى رسوم من الطلاب وأنشطة الدخل الأخرى؛ لا تزال مصنفة -حتى الآن- كمنتج غير سوقي. ولا تخضع هذه المؤسسات لسيطرة الحكومة وفقًا لمعايير الرقابة المنصوص عليها في دليل الدين والعجز الحكومي. ولهذا يتم تصنيفها ضمن القطاع. وتوفر وكالة إحصاءات التعليم العالي (HESA) إحصاءات موجزة سنوية عن دخل وإنفاق قطاع الجامعة. ويتم تحليل عينة من الحسابات السنوية للجامعات، واستخدامها لحساب متوسط النسب للمعاملات المطلوبة كجزء من مصفوفة الحسابات القومية.

3 الشركات التجارية التابعة:

عادة ما يتم تسجيل الشركات التجارية، التابعة للمؤسسات الخيرية، بشكل منفصل عن المؤسسة الخيرية الأم. ويتم فحص هذه الشركات من خلال استطلاعات الأعمال التي تغذي قطاع الشركات غير المالية الخاصة. يحدث ذلك من خلال سجل الأعمال المشتركة بين الإدارات (IDBR). ويتضمن هذا السجل قائمة شاملة للأعمال التجارية في المملكة المتحدة، التي تستخدمها الحكومة لأغراض إحصائية.

4 النقابات العمالية:

تشكل النقابات العمالية أحد العناصر الأصغر لقطاع (NPISH)، من حيث المساهمة الاقتصادية؛ حيث ساهمت بنسبة 2% من إجمالي إنتاج (NPISH) في عام 2009. ولعل أهم خدماتها الرئيسة هي: توفير المشورة القانونية، وحماية الأعضاء، وإجراء مفاوضات مع المنظمات الأخرى. وبالنظر إلى طبيعة تقديم الخدمة، يتم التعامل مع نفقاتها على أنها مخرجات غير سوقية متوافقة مع نظام الحسابات الأوروبية. وقد تم اعتبارًا من مارس 2012، إدراج نحو 154 نقابة عمالية في المملكة المتحدة. وينظم مكتب شهادات النقابات العمالية أمورها، وعلى هذه النقابات العمالية التزام قانوني أمام هذا المكتب بتقديم حسابات سنوية توضح بالتفصيل دخلها ونفقاتها وأصولها. ومع ذلك، لا يتم نشر البيانات التي يحتفظ بها موظف التصديق على مستوى التفاصيل المطلوبة حيث تتوفر فقط إحصاءات استكشافية بسيطة. وللحصول على التفاصيل ذات الصلة من هذه البيانات، يتم أخذ أكبر 30 نقابة عمالية من حيث الدخل المبلغ عنه، وتستخدم تقاريرها السنوية لمطابقة الحسابات مع مفاهيم الحسابات القومية. وتمثل أكبر 30 نقابة حوالي 80% من دخل النقابات. أما البيانات المتاحة حاليا فتغطي الفترة من 2002-2010؛ وبالنسبة لتلك السنوات التي لا تتوفر فيها البيانات، تم تصميم السلاسل الزمنية باستخدام طرق تتوافق مع الممارسة القياسية للحسابات القومية[159].

5 الأحزاب السياسية:

تمثل الأحزاب السياسية أصغر عنصر في قطاع المنظمات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية (NPISH) في المملكة المتحدة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث ساهمت بأقل من ١ ٪ من إجمالي ناتج (NPISH) في عام 2009، وفقا للبيانات التي تم الحصول عليها من اللجنة الانتخابية التي تنظم تمويل وإنفاق الأحزاب السياسية. ويتعين على جميع الأحزاب السياسية المسجلة تقديم حسابات سنوية إلى تلك اللجنة. وتقوم مفوضية الانتخابات بنشر إجمالي الدخل وإجمالي النفقات التي تم استخدامها لتشكيل سلسلة بيانات الحسابات القومية المفصلة. وتشكل الأحزاب السياسية الثلاثة الرئيسة في المملكة المتحدة 90٪ من إجمالي دخل الأحزاب السياسية. وبسبب هيمنة هذه الأطراف الثلاثة؛ تم استخدام البيانات المالية التي توفرها لحساب النسب اللازمة لحساب المعلومات المالية التفصيلية من إجمالي الإيرادات والنفقات للمكون بأكمله؛ لتلبية متطلبات الحسابات القومية[160].

المدة الزمنية للإصدار

يتم تحديث البيانات الخاصة بالمؤسسات غير الربحية بشكل سنوي وربع سنوي، ضمن مصفوفة الحسابات القومية التقليدية. ويتم نشرها فيما يعرف بالكتاب الأزرق، الصادر من مكتب الإحصاء الوطني البريطاني والذي صدرت النسخة الأخيرة منه في عام 2019. لا تلتزم المملكة المتحدة بتوصيات الأمم المتحدة بشأن إنشاء حساب فرعي للمنظمات غير الربحية حتى الآن، بل تكتفي بما هو موجود في الحسابات القومية. وقد قام مكتب الإحصاء الوطني، في عام 2017، بفصل بيانات المنظمات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية عن القطاع المنزلي/ قطاع الأسر المعيشية؛ حتى يتسنى له الحصول على بيانات أكثر دقة عن القطاع؛ مما يتيح الفرصة لتحديد حجم مساهمة القطاع في الحسابات القومية والاقتصاد بشكل أشمل[161].

5 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية الفرنسية

معلومات أساسية

وفقا لتقرير الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية, الصادر من المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والإحصاء عام 2006، فإن القطاع غير الربحي في فرنسا قد ساهم في توفير 143،500 وظيفة مستقرة في العام 2002. كان نصيب القطاع حوالي 26 مليار يورو من إجمالي الرواتب المدفوعة في إطار الاقتصاد الفرنسي في نفس العام. وقد بلغت القيمة المضافة لإسهامه في الاقتصاد نحو 45 مليار يورو، وهو ما يمثل 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا عام 2002، تراوح نصيب المنظمات غير الربحية، التي تخدم الأسر المعيشية منها ما بين، (1,5%) و(1,9%) على أحسن تقدير. ووفقا لطبيعة النشاط، كانت مساهمات القطاعات الفرعية في القطاع غير الربحي كالتالي: (73%)للخدمات العامة الكبيرة غير السوقية، و هي: الصحة، والعمل الاجتماعي، والتعليم، والأبحاث؛ (11,5%) للأنشطة الجماعية للأعضاء (الثقافة، الرياضة، أوقات الفراغ، وما إلى ذلك)؛ (10.5%) للأنشطة الاقتصادية، أو التي تركز على عالم العمل؛ و(4.5%) للناشطين أو المساعدات الإنسانية.

ملامح القطاع في فرنسا

يضم القطاع غير الربحي في فرنسا عددا كبيرا من الوحدات المؤسسية المتناثرة عبر القطاعات الرئيسة للاقتصاد (القطاع الحكومي، قطاع الأعمال، القطاع المنزلي). ويضم القطاع معظم الجمعيات، المؤسسات، النقابات العمالية، لجان الشركات، المنظمات المشتركة، الأحزاب السياسية، والكنائس والأبرشيات. وإجمالا، يمكننا القول إن القطاع غير الربحي في فرنسا يضم القطاعات الفرعية التالية: المؤسسات غير الربحية السوقية أو غير السوقية (المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية (NPISH)[162])، تعاونيات السوق والجمعيات المتبادلة، والمؤسسات الاجتماعية السوقية.

حساب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

يتم حساب ذلك عن طريق قياس مجموع القيمة المضافة[163] لكافة المنظمات غير الربحية، بغض النظر عن موقعها في أي قطاع اقتصادي. كما يمكن استخدام معدل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمنظمات غير الربحية في حساب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

آلية ومصادر البيانات

1 الإعلان السنوي للبيانات الاجتماعية (DADS):

الإعلان السنوي للبيانات الاجتماعية ليس بيانا إحصائيا، وإنما وثيقة إدارية مخصصة لكثير من المساهمين في الاقتصاد الفرنسي، لاسيما دافعي الضرائب وصناديق الضمان الاجتماعي. ويتلقى المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والإحصاء تلك الوثائق بهدف جمع البيانات الخاصة بالمساهمين لعمل الإحصائيات وتوفير البيانات عن العمالة والأجور في فرنسا. وقد دخل هذا النظام حيز النفاذ في 1950، كما تم الاستعانة به في إطار بناء الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية عام 2001. ويطلب المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والإحصاء (من خلال DADS) من كل مالك عمل تقديم معلومات كاملة عن كل موظف شغل محطة عمل خلال العام، مع تفاصيل هذه الفترة من العمالة، وعدد ساعات العمل، والأجر المدفوع. وهناك أكثر من 30 مليون سطر من المعلومات في هذا الشأن. ويستخدم المعهد ملفات متعددة المستويات في هذا الإطار فيما يتعلق بالشركات والمؤسسات

ومحطات العمل، ويصدر ما يعرف بتقييم الصلاحية لهم. يهم تقييم الصلاحية جميع أصحاب العمل، باستثناء هيئات الدولة (المرمزة بنظام SIREN، التي تبدأ بـ 10 إلى 19، باستثناء 18)؛ والعاملين في المنازل (NAF 95)؛ والأنشطة الخارجية (NAF 99)؛ والمؤسسات الموجودة في الخارج والتي تقوم بتعيين الموظفين بموجب نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي (الذي يبرر وجودهم في DADS)؛ العاملين في الزراعة. وتتضمن ملفات (DADS) كافة المعلومات المتعلقة بالسلطات المحلية، والمستشفيات العامة، المؤسسات الصناعية والتجارية العامة، وبالطبع كل المؤسسات غير الربحية. ويحتوي ملف (DADS) الإحصائي لكل مؤسسة على معلومات معينة مستقاة من دليل (SIRENE)، باستثناء اسم الشركة على وجه الخصوص، ومجموعات مختلفة من الخطوط الفردية المتعلقة بالعمالة والرواتب الإجمالية (مساهمات "أرباب العمل" في الضمان الاجتماعي غير المدرجة في الإعلان الأصلي). ويتضمن العمل بـ (DADS) الكثير من أنشطة التحقق والتطابق مع دليل SIRENE. تتوفر صلاحية (DADS) بشكل متأخر من (15) إلى (18)شهرًا من نهاية السنة المالية المعنية.

2 مصادر الضرائب:

وهي ما يطلق عليه المصدر المالي، وهي جزء من سلسلة طويلة من المعالجات الإحصائية المعقدة، التي تستند إلى إعلانات الشركات عن أرباحها الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية. يتم الاستعانة بهذه المصادر للمقارنة مع / وإثراء المسح السنوي للمؤسسات، وذلك بغرض تشكيل النظام الموحد للإحصاءات. ويستمر هذا العمل حتى إنشاء النظام الوسيط، الذي يضمن الانتقال بين مفاهيم المحاسبة الخاصة ومفاهيم الحسابات القومية. ويتم في هذا السياق استخدام ما يعرف بملف (FICUS) (الملف الكامل والموحد للنظام الموحد للإحصاءات)، وذلك عن طريق ترميز الملف بما يتضمنه من معلومات؛ حتى يمكن فصل بيانات المنظمات غير الربحية منه. ويمكن عن طريق ذلك مطابقة البيانات مع ملفات (DADS)، خاصة وأن تلك المصادر متاحة في نفس الفترة من العام. لم يتم تصميم (FICUS) بأي حال من الأحوال للاستخدام في سياق المنظمات غير الربحية، غير أنه مع استخدامه في عقد المقارنات بين البيانات المختلفة أظهر نجاعة عام 2001 و2002. وفي عام 2002، بعد المواجهة مع (DADS)، ورفع المنظمات غير الربحية التي أُعتبرت غير مطابقة للمواصفات، احتوى (FICUS) على ما يقرب من 12،728 من المنظمات غير الهادفة للربح والتي تم ترميزها.

3 (ODAC):

يطلق على هذه المجموعة "منظمات الإدارة المركزية المتنوعة"، وهي مجموعة كبيرة من المنظمات التي لا تعد جزءًا من الدولة، ولكن تحت أمرتها المباشرة. عادة ما يتم دمجها في حساب الإدارات العامة، حيث يتم وضع قائمتها بطريقة تقديرية. ولدى البعض منها الوضع القانوني للمنظمات غير الربحية، غير أنها غير مدرجة كمنظمات غير ربحية لأن الدولة تسيطر عليها. وفي عام 1995، احتوت هذه القائمة على عدد 736 من (ODACs)، بما في ذلك 135 جمعية، وأزالت 121 منظمة غير ربحية وهمية، وأعادت تصنيفها في الإدارة العامة (القطاع الحكومي).

4 (مسح MATISSE-CNRS) لعام 2001:

(MATISSE) هو اختصار لـ "النمذجة التطبيقية، المسارات المؤسسية والاستراتيجيات الاجتماعية /الاقتصادية". مختبر (MATISSE) هو وحدة مختلطة ومدارة بالاشتراك بين (CNRS) وجامعة باريس. والمسح الذي نتحدث عنه هو نتيجة لعمل أكاديمي ضخم؛ حيث يعد العملية الإحصائية الأوسع والأعمق والأكثر موثوقية منذ إطلاق

الجمعيات في عام 1901. ويسير هذا المسح على خطى أول مسح أجري للمنظمات عام 1991، بواسطة نفس الأشخاص، والذي تم استخدامه في تشفير حساب المنظمات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية في قاعدة عام 1995. كذلك تم استخدامه في التقييمات المتعلقة بفرنسا، في إطار مشروع جونز هوبكنز عند إطلاقه. ويتبع هذا المشروع بعثة البحث والتقييم (MIRE) الملحقة بـ (DREES). وفي عام 1999 كانت هناك دعوة للاكتتاب وتقديم العطاءات حول هذا المسح، والذي كان بعنوان إنتاج التضامن بين الجمعيات. وقع العقد، وحصل المشروع على تمويل إضافي عام 1999 من "كريديت موتويل"، والتي سبق وأن دعمته عام 1991، وذلك بالاشتراك مع مؤسسة فرنسا. وتم نشر تقرير نهاية العقد في ديسمبر 2000، واستكمل التقرير بعرض تكميلي يحوي مزيدا من التفاصيل خلال ندوة (ADDES) السادسة عشرة، التي عقدت في يونيو 2001 [164].

المدة الزمنية للإصدار

يتم تحديث البيانات الخاصة بالقطاع غير الربحي بشكل سنوي في إطار مصفوفة الحسابات القومية الفرنسية. وعلى الرغم من كون فرنسا من أوائل الدول التي قامت بالاستجابة لتوصيات الأمم المتحدة بشأن إنشاء حساب فرعي للمنظمات غير الربحية، لا يتم إصدار هذه التقارير الخاصة بهذا الحساب بشكل دوري. ويعتبر تقرير عام 2002 الذي صدر في عام 2006 هو التقرير الوحيد المتاح في هذا الإطار. ويشير هذا التقرير إلى وجود صعوبات منهجية في جمع المعلومات والبيانات، وكذا تحديد ماهية القطاع غير الربحي في فرنسا. وكنتيجة لشح المعلومات لم يتم التعرف على وجه التحديد كيفية التعامل مع هذه المشكلات في الإصدارات اللاحقة.

6 حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية

معلومات أساسية

تم تسجيل ما يقرب من 1.56 مليون مؤسسة غير ربحية في دائرة الإيرادات الداخلية (IRS) في عام 2015، بزيادة قدرها 10.4 % عن عام 2005. وساهم القطاع غير الربحي بما يقدر بنحو 985.4 مليار دولار أمريكي في الاقتصاد الأمريكي في عام 2015؛ حيث شكل نحو 5.4 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ومن بين كافة المنظمات غير الربحية، المسجلة لدى مصلحة الضرائب (دائرة الإيرادات الداخلية)، مثلت حصة الجمعيات الخيرية؛ المنصوص عليها في التشريع 501 (ج) (3)، ما يزيد قليلا عن ثلاثة أرباع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالقطاع غير الربحي ككل (1.98 تريليون دولار للإيرادات، و1.84 تريليون دولار للمصروفات). كما كان بحوزتها ما يقرب من ثلثي إجمالي الأصول الخاصة بالقطاع (3.67 تريليون دولار).

وتتضمن المنظمات المسجلة، والبالغ عددها 1.56 مليون منظمة، مجموعة واسعة من المنظمات الفنية والصحية والتربوية غير الربحية؛ النقابات العمالية؛ والأعمال والجمعيات المهنية. وعلى الرغم من ضخامة هذا العدد، لا تمثل هذه المنظمات سوى المنظمات غير الربحية المسجلة لدى مصلحة الضرائب فقط. العدد الإجمالي للمنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة غير معروف تحديدا؛ نظرا لعدم مطالبة مصلحة الضرائب للتجمعات والمنظمات الدينية، التي تبلغ إجمالي إيراداتها أقل من 5000 دولار، التسجيل في المصلحة. وفعليا، يضم القطاع عددا كبيرا من المنظمات، يفوق ما تم تسجيله بمراحل.

فيما يتعلق بالعطاء (وهو مكون رئيس للقطاع غير الربحي)، بلغ إجمالي العطاء الخاص من الأفراد والمؤسسات والشركات 410.02 مليار دولار عام 2017، بزيادة قدرها 3% عن عام 2016 (وفقا لتقديرات مؤسسة Giving USA Foundation)الصادرة في 2018)[165].

ملامح القطاع في الولايات المتحدة

تحدد المادة 501 (ج) من قانون الإيرادات الداخلية (الضرائب) للولايات المتحدة الامريكية (قانون رقم 26)، 29 تصنيفا للمنظمات غير الربحية المعفاة من بعض أو كل الضرائب الفيدرالية[166]. تشمل هذه التصنيفات المختلفة -على سبيل المثال لا الحصر- المنظمات المدنية، ومنظمات الرعاية الصحية 501 (ج) (4)، الغرف التجارية، وجمعيات الأعمال 501 (ج) (6)، ومنظمات الأعضاء السابقين والحاليين في القوات المسلحة الأمريكية 501 (ج) (19). تعد الفئة الأكثر شيوعا بين المنظمات غير الربحية هي تلك التابعة لقسم 501 (ج) (3)، والتي غالبا ما يشار إليها باسم الجمعيات الخيرية[167]. وتشمل هذه الفئة 2 من كل 3 منظمات غير ربحية، وتتضمن المنظمات العاملة في مجالات الأعمال الخيرية أو التعليمية أو الأدبية، أو رعاية الحيوان، أو رعاية الطفل، أو السلامة العامة. ويمكن لهذه المنظمات تلقي مساهمات غير محدودة من الأفراد والشركات والنقابات. وتعد المؤسسات الخيرية العامة المكون الرئيس لفئة المنظمات الخيرية التابعة لقسم 501 (ج) (3)، جنبا إلى جانب مع المؤسسات الخاصة[168].

كما تشمل المؤسسات الخيرية العامة المؤسسات العاملة في الفنون والثقافة؛ والمنظمات الإنسانية؛ منظمات التعليم؛ منظمات الرعاية الصحية؛ منظمات الخدمات الإنسانية؛ وأنواعا أخرى من المنظمات التي يمكن للمانحين تقديم تبرعات معفاة من الضرائب لتمويل أنشطتهم. وفي عام 2015، تم تصنيف حوالي 1.09 مليون منظمة كمؤسسات خيرية عامة؛ أي ما يقرب من ثلثي جميع المنظمات غير الربحية المسجلة. بين عامي 2005 و2015، ونما عدد المؤسسات الخيرية العامة بنسبة 28.4%، وهو أسرع من نمو جميع المؤسسات غير الربحية المسجلة ككل (10.4%). كما نما عدد المؤسسات الخيرية العامة المسجلة بشكل أسرع من المجموعات

الفرعية غير الربحية الأخرى خلال العقد، بما في ذلك المؤسسات الخاصة، التي نمت بنسبة 0.1 % فقط. ونتيجة لذلك؛ شغلت المؤسسات الخيرية العامة جزءًا أكبر من القطاع غير الربحي في عام 2015 (69.7 %)، عما كانت عليه في عام 2005 (60 في %). ومثلت حصة المنظمات والمؤسسات الخيرية العامة أكثر من ثلاثة أرباع الإيرادات والمصروفات للقطاع غير الربحي ككل (1.98 تريليون دولار في الإيرادات، و1.84 تريليون دولار في النفقات).

تشكل مجموعات الخدمات البشرية -مثل: بنوك الطعام، وملاجئ المشردين، وخدمات الشباب، والمنظمات الرياضية، والخدمات العائلية أو القانونية- أكثر من ثلث المؤسسات الخيرية العامة (35.2 %) في عام 2015. وتأتي بعدها في المركز الثاني المنظمات التعليمية، والتي شكلت 17.2 % من جميع المؤسسات الخيرية العامة. وتشمل المنظمات التعليمية نوادي التعزيز، وجمعيات الآباء والمعلمين، ومجموعات المساعدة المالية، وكذلك المؤسسات الأكاديمية والمدارس والجامعات. واحتلت مؤسسات الرعاية الصحية المركز الثالث، بنحو 12.4% من إجمالي المؤسسات الخيرية العامة المسجلة[169].

حساب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

يمكن حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الاقتصاد عن طريق حساب مجموع القيمة المضافة للمنظمات غير الربحية، المنصوص عليها في قانون مصلحة الضرائب 501 (ج)، والذي يميز المنظمات الربحية عن غيرها، وذلك بغض النظر عن موقعها في القطاعات الرئيسة للاقتصاد.

آلية ومصادر البيانات[170]

1 التعداد ربع السنوي للعمالة والأجور (QCEW):

البيانات المتاحة في التعداد هي نتاج برنامج مشترك بين الولايات والحكومة الفيدرالية. وتستمد البيانات المتاحة في التعداد من ملخصات التوظيف الشهري، والأجور للعمال المشمولين بتشريعات التأمين ضد البطالة؛ سواء على مستوى الولاية أو الحكومة الفيدرالية. ملخصات التأمين ضد البطالة المطلوبة هي نتيجة لإدارة برامج التأمين ضد البطالة الحكومية، التي تطلب من كل رب عمل دفع ضرائب سنوية على أساس توظيف وأجور العمال المشمولين. وتطلب كل ولاية من كل شركة لديها موظف مغطى ضد البطالة الإبلاغ عن التوظيف الشهري والأجور الفصلية ومساهمات التأمين ضد البطالة بشكل ربع سنوي. وهذا الأمر إجباري بموجب القانون في كل الولايات؛ ولهذا يتمتع التعداد بمعدلات تغطية مرتفعة. ويتم تجميع بيانات العمالة والأجور للعمال المشمولين بقوانين التأمين ضد البطالة الحكومية من تقارير الاشتراكات الفصلية، التي يقدمها أصحاب العمل إلى وكالات القوى العاملة بالولايات المختلفة. والعمال المدنيون الفيدراليون مشمولون ببرنامج تعويضات البطالة للموظفين الفيدراليين (UCFE) ولا يجب على أصحاب العمل فقط تقديم تقارير المساهمة الفصلية، ولكن يجب على أصحاب العمل الذين يديرون مؤسسات متعددة داخل الولاية -أيضًا- ملء استبيان يسمى "تقرير مواقع العمل المتعددة"، والذي يوفر معلومات تفصيلية عن موقع وصناعة كل من مؤسساتهم. ويعتبر تقرير مواقع العمل المتعددة التقرير المفصل الوحيد الذي يغطي مواقع العمل الفردية للشركات متعددة المؤسسات؛ ولهذا يتسم التعداد بالدقة. ويتولى مكتب إحصاءات العمل المسؤولية عن تلقي هذه التقارير والبيانات. وفي عام

2012، غطت هذه التقارير حوالي 9.1 مليون مؤسسة. تشمل الاستثناءات الرئيسة من تغطية التأمين ضد البطالة العاملين لحسابهم الخاص، ومعظم العمال الزراعيين في المزارع الصغيرة، وجميع أعضاء القوات المسلحة الأمريكية، والمسؤولين المنتخبين في معظم الولايات، ومعظم العاملين في السكك الحديدية، وبعض عاملات المنازل، ومعظم الطلاب العاملين في المدارس، والموظفين ببعض المنظمات الصغيرة غير الربحية.

2 دائرة الإيرادات الداخلية:

كافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية متاحة للجمهور عن طريق دائرة الإيرادات الداخلية (مصلحة الضرائب). ويجب على الشركات الراغبة في الحصول على اعتراف من مصلحة الضرائب الأمريكية بالحالة المعفاة من الضرائب، أن تقدم طلبًا إلى مصلحة الضرائب على النموذج 1023، أو النموذج 1023-EZ، أو النموذج 1024. وتتضمن المعلومات التي يتم جمعها في هذه النماذج -على سبيل المثال لا الحصر-: صاحب العمل، رقم التعريف (EIN)، الاسم الأساسي للمؤسسة، العنوان، رمز فرعي يحدد نوع حالة الإعفاء الضريبي، أرقام الأصول والدخل، ووصفا لأنشطة المنظمة. وبمجرد أن تمنح مصلحة الضرائب حالة الإعفاء الضريبي للمؤسسة، تكون هذه الحالة صالحة طوال حياة المنظمة، طالما أنها تمتثل لأحكام الإعفاء. وتقوم المنظمات غير الربحية بإعادة إثبات حالة الإعفاء من الضرائب كل عام باستخدام النموذج 990 أو 990-EZ. ويتم نشر البيانات التي تم جمعها من خلال هذه النماذج من على موقع مصلحة الضرائب والهيئات الحكومية على شبكة الإنترنت. يتم الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بالمنظمات من خلال النماذج 1023، و 1024، و 1023-EZ ، و 990 ، و 990-EZ ، ونشرها من خلال الملف الرئيس لأعمال المؤسسات معفاة من مصلحة الضرائب. الملف الرئيس لأعمال المؤسسة المعفاة هو مجموعة بيانات تراكمية كبيرة، يتم تحديثها شهريًا. وقد أنشأ مكتب إحصاءات العمل بيانات بحثية من خلال الجمع بين قواعد البيانات الحالية (QCEW) و (IRS). وتقوم مصلحة الضرائب الأمريكية سنويًا بجمع المعلومات المالية الأساسية عن المنظمات غير الربحية، التي يبلغ إجمالي إيراداتها 25،000 دولار أو أكثر (في النموذج 990)، وجميع المؤسسات الخاصة، بغض النظر عن الحجم (في النموذج 990-PF). وقد تم تصميم وثائق الإفصاح العلنية لاستخدامها من قبل مصلحة الضرائب للرقابة؛ ونظرًا لكونها المصدر السنوي الوحيد للمعلومات التي تجمعها الحكومة على وجه التحديد بشأن المنظمات غير الربحية، وهي وثائق عامة (باستثناء أسماء الجهات المانحة)، فإن هذه البيانات هي الأساس لمعظم التحليل والبحوث في القطاع غير الربحي. وتحتوي النماذج -في الغالب- على معلومات مالية - حول الإيرادات والمصروفات، والأصول، والتعويض، وحسابات الدفع للمؤسسات الخاصة، ولكنها تتضمن -أيضًا- بعض الأوصاف السردية للأنشطة والإنجازات. وهناك قصور في بعض بيانات مصلحة الضرائب، خاصة وأن المؤسسات غير الربحية الصغيرة ليست مطالبة بتقديم النموذج 990. كذلك، لا تقوم كل المنظمات غير الربحية بتقديم تقاريرها في الوقت المناسب؛ مما يجعل هذه النماذج غير دقيقة بعض الشيء.

3 تعداد الخدمات:

يمكن الحصول على معلومات إضافية حول حجم ونطاق القطاع غير الربحي من بيانات تعداد الخدمات في الولايات المتحدة، وبيانات التوظيف من مكتب إحصاءات العمل. وتوفر بيانات تعداد الخدمات، التي يتم جمعها كل خمس سنوات، معلومات دقيقة عن المؤسسات؛ وبالتالي تتميز بكونها ذات قيمة للدراسات التي تبحث عن تقسيم المنظمات وفقا لمواقعها. وهناك بعض أوجه القصور في هذا التعداد؛ نظرا لكونه لا يشمل بيانات التعليم العالي، ويطبق كل خمس سنوات، وهي فترة طويلة نسبيا. كذلك،

لا يميز نظام التصنيف المستخدم في المسح، والذي يعرف بنظام تصنيف الصناعات في أمريكا الشمالية، بين المنظمات غير الربحية وغيرها من المنظمات.

4 جمع بيانات الموظفين:

يتم جمع بيانات التوظيف من قبل مكتب إحصاءات العمل من جميع المنظمات التي يغطيها نظام تعويض البطالة، ولكن مرة أخرى يضطر القائمون على المكتب إلى عمل مزيد من العمليات الإحصائية الخاصة؛ لتحديد ما إذا كانت المؤسسة غير ربحية من عدمه.

5 لجنة الانتخابات الفيدرالية:

تقدم لجنة الانتخابات الفيدرالية معلومات عن نفقات جماعات الضغط لأولئك الذين يسجلون الضغط كنشاط على المستوى الوطني.

6 الخصومات الخيرية:

يتم نشر الخصومات الخيرية، التي يتخذها دافعو الضرائب الذين يفصلون خصوماتهم (حوالي ثلث دافعي الضرائب الأمريكيين) كل عام، في إصدار الربيع الخاص بنشرة الدخل التي تصدرها مصلحة الضرائب. ولا تتضمن هذه البيانات العطاء من قبل أولئك الذين لا يفصلون في نماذج الضرائب الخاصة بهم، ويأخذون الخصم.

7 المركز الوطني للإحصاءات الخيرية:

يتضمن التقويم غير الربحي، الذي يصدره المركز بيانات، عن حجم القطاع غير الربحي، وعلاقته بالاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الاتجاهات المالية، وجداول تفصيلية حول تمويل المؤسسات الخيرية حسب النوع والموقع. ويتم نشر البيانات بشكل دوري فقط، ومحدودة بقوة مصادر وتقديرات البيانات الخاصة بها.

8 العطاء في الولايات المتحدة:

يتم جمع البيانات الخاصة بالعطاء في الولايات المتحدة بشكل سنوي بواسطة مركز العمل الخيري في جامعة إنديانا، وتنشره مؤسسات AAFRC ، Giving USA Foundation Trust for Philanthropy. ويقوم التقرير بتقدير اتجاهات العطاء السنوية الخاصة والتنظيمية للفئات الرئيسة من المنظمات غير الربحية - الدين، الصحة ، التعليم ، البيئة.. إلخ. ويتتبع الاتجاهات بمرور الوقت. ويتم جمع بيانات المسح حول العطاء الفردي من لوحة دراسة ديناميكيات الدخل (PSID)، مع كل من ملفات المسح والملفات الإدارية حول المؤسسات والجمعيات الخيرية لاشتقاق التقديرات. وتتاح التقديرات السنوية لمصادر العطاء والمتلقين لتلك الهدايا الخيرية سنويًا في (Giving USA).

9 التطوع في الولايات المتحدة:

في عام 2002، بدأ مكتب الإحصاء الأمريكي ومكتب إحصاءات العمل (BLS) في جمع المعلومات حول التطوع كمكمل للمسح السكاني المعمول به حتى الآن. وتتبع هذه التقارير السنوية سلسلة رائدة من الدراسات المتعلقة بالعطاء والتطوع من قبل القطاع الثالث.

10 الاستقصاءات:

بالإضافة إلى مصادر البيانات المتاحة بشكل عام، والمدرجة أعلاه، تقوم العديد من الجمعيات بإجراء استقصاءات لأعضائها، وتقدم نتائجها -أحيانًا- للجمهور. ولعل أبرز أوجه قصورها كونها مسوحات عشوائية؛ وبالتالي قد لا تكون نتائجها ممثلة بالشكل الكافي. وتشمل الجمعيات الوطنية، التي تجمع المعلومات، على سبيل المثال، (BoardSourc)، التي تستقصي مستخدميها حول ممارسات حوكمة مجلس المؤسسات، كذلك مجلس المؤسسات، الذي يجري مسوحات سنوية

للأعضاء، تغطي التعويضات والممارسات الإدارية. إضافة إلى جمعية المؤسسات الصغيرة، التي تقوم بعمل مسوحات التعويض والإدارة لأعضائها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الاتحادات الإقليمية، والاتحادات الوطنية لمجموعات القطاعات الفرعية أيضًا، بجمع المعلومات التي يمكن استخدامها لإعداد التقارير، أو قد تكون متاحة فقط للأعضاء أو المشتركين. وهي تشمل: الاتحادات الإقليمية للمانحين: جمع البيانات عن أعضائها، وإصدار تقارير حول اتجاهات المنح في ولاياتهم أو مدنهم، وائتلاف أبحاث الفنون الأدائية (PARC): يجمع وينشر الأبحاث حول قطاع الفنون الأدائية.

المدة الزمنية للإصدار

يتم تحديث بيانات القطاع غير الربحي بشكل سنوي، في إطار مصفوفة الحسابات القومية، من خلال مكتب التحليل الاقتصادي. ولا تلتزم الولايات المتحدة بتوصيات الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنشاء حساب فرعي للمؤسسات غير الربحية أو القطاع الربحي. أما التقارير التي تصدر بشأن القطاع فهي تقارير غير دورية، ترتبط بتوفر المعلومات والتمويل. ويعتمد الباحثون في هذا السياق على البيانات الصادرة من مراكز البحوث العاملة مع الدولة، مثل: المعهد الوطني للإحصاءات الخيرية[17].

جميع أشكال المنظمات غير الربحية وفقا للقانون/ التشريع الأمريكي

نوع المنظمة	الوصف
501(c)(1)	الشركات المنظمة بموجب قانون الكونجرس، بما في ذلك الاتحادات الائتمانية الفيدرالية
501(c)(2)	الشركات الحائزة على سندات الملكية للمنظمات المعفاة
501(c)(3)	منظمات دينية، تعليمية ، خيرية ، علمية ، أدبية ، اختبار للسلامة العامة ، لتعزيز المنافسة الرياضية الوطنية أو الدولية للهواة ، أو منع القسوة على الأطفال، أو المنظمات الحيوانية
501(c)(4)	الدوريات المدنية، ومنظمات الرعاية الاجتماعية، والجمعيات المحلية للموظفين
501(c)(5)	المنظمات العمالية، والزراعية، والبستانية
501(c)(6)	الجمعيات التجارية، والغرف التجارية، والمجالس العقارية
501(c)(7)	النوادي الاجتماعية والترفيهية
501(c)(8)	الجمعيات، والجمعيات الأخوية المستفيدة
501(c)(9)	جمعيات العاملين التطوعيين المستفيدين
501(c)(10)	الجمعيات الأخوية المحلية
501(c)(11)	جمعيات صندوق تقاعد المعلمين
501(c)(12)	شركات الهاتف التعاوني، شركات الخندق أو الري المتبادل
501(c)(13)	شركات المقابر
501(c)(14)	الاتحادات الائتمانية التي ترعاها الدولة، وصناديق الاحتياطي المتبادل
501(c)(15)	شركات أو جمعيات التأمين المتبادل
501(c)(16)	المنظمات التعاونية لتمويل عمليات المحاصيل
501(c)(17)	صناديق استحقاقات البطالة التكميلية
501(c)(18)	صندوق المعاشات التقاعدية الممولة من قبل الموظف (تم إنشاؤه قبل 25 يونيو 1959)

نوع المنظمة	الوصف
501(c)(19)	منصب أو تنظيم أفراد سابقين أو حاضرين في القوات المسلحة
501(c)(20)	منظمات خطة الخدمات القانونية للمجموعات
501(c)(21)	صناديق استحقاق الرئة السوداء
501(c)(22)	صندوق دفع التزامات السحب
501(c)(23)	منظمات المحاربين القدامى
501(c)(24)	القسم 4049، صناديق الائتمان (ERISA)
501(c)(25)	الشركات أو الصناديق المالكة للعقارات مع العديد من الآباء (المساهمين)
501(c)(26)	المنظمات التي توفر تغطية صحية للأفراد المعرضين للخطر، وترعاها الدولة
501(c)(27)	منظمة إعادة التأمين على تعويضات العمال، التي ترعاها الدولة
501(c)(28)	الصندوق الوطني الاستثماري لتقاعد السكك الحديدية
501(c)(29)	مصدرو التأمين الصحي المؤهلون غير الربحيين

حساب مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة البحرين

لم تتوفر خلال فترة إجراء هذه الدراسة أي تقارير صادرة من الجهات الحكومية أو غيرها، في هاتين الدولتين لتبين مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي.

TOLSTOJ
KRIG OCH FRED 1
TYLER, A.
LAPPKICKSPLANETEN
TYLER, A.
ULAN BAGAGE

الهوامش والمراجع

01 الهوامش

02 المراجع العربية

03 المراجع الأجنبية

04 المراجع التي تم الاطلاع عليها ولم يقتبس منها

1 الهوامش

1. مشروع بحثي لتحديد مفهوم القطاع الثالث في عدة دولة، ومنهجية حساب مساهمته في الناتج المحلي لتلك الدول، قام به مركز دراسات المجتمع المدني، بجامعة جون هوبكنز في أوائل التسعينات.

2. The third world's third sector in comparative perspective, "Working papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit sector project, no. 24, Helmut K. Anheier and Lester M. Salamon, The Johns Hopkins University Institute for policy studies, 1997.

3. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.

4. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.

5. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.

6. The third world's third sector in comparative perspective, "Working papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit sector project, no. 24, Helmut K. Anheier and Lester M. Salamon, The Johns Hopkins University Institute for policy studies, 1997.

7. The third world's third sector in comparative perspective, "Working papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit sector project, no. 24, Helmut K. Anheier and Lester M. Salamon, The Johns Hopkins University Institute for policy studies, 1997.

8. The third world's third sector in comparative perspective, "Working papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit sector project, no. 24, Helmut K. Anheier and Lester M. Salamon, The Johns Hopkins University Institute for policy studies, 1997.

9. The third world's third sector in comparative perspective, "Working papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit sector project, no. 24, Helmut K. Anheier and Lester M. Salamon, The Johns Hopkins University Institute for policy studies, 1997.

10. Toward an understanding of the international nonprofit sector, Helmut K. Anheier and Lester M. Salamon, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, no.1. The Johns Hopkins Institute for policy Studies, 1992.

11. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.

12. لسان العرب، 280/8 مادة (قطع). معجم اللغة العربية المعاصرة، (1160/3)، القاموس المحيط (ص 752)، أساس البلاغة (263/2).

13. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية العربية القديمة والمعاصرة (2).

14. لسان العرب (442/2) مقاييس اللغة (472/2). أساس البلاغة(314/1)، القاموس المحيط (ص218).

15. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية (520/1)

16. معجم مصطلحات المنظمات غير الربحية ومفاهيمها (ص363).

17. دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية (ص12).

18. مفهوم القطاع الثالث: الإشكالات المعرفية – عبد الرزاق بلعباس (ص8).

19. مفهوم القطاع الثالث: الإشكالات المعرفية – عبد الرزاق بلعباس (ص8).

20. الموسوعة العربية للمجتمع المدني (ص65).

21. بواسطة مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، د فوزي بوخريص، أفريقيا الشرق- المغرب عام 2013، الطبعة

الأولى،(ص165)..
22. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها. (ص246)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني (ص 79).
23. مقاييس اللغة (431/3)، الصحاح (1255/3)، معجم اللغة المعاصر (1422/2).
24. التعريفات للجرجاني، (ص84).
25. معجم المصطلحات الاجتماعية (إنجليزي – عربي)، (ص198)، معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، (ص246).
26. دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت (مدخل شرعي ورصد تاريخي)، (ص 13 : 14).
27. تقرير حالة التطوع حول العالم، (ص 4).
28. A Dictionary of Nonprofit Terms and Concepts, David Smith, Robert Stebbins and Michael A. Dover, Indianan University press, 2006.
29. القانون العملي للقانون الإنساني، (ص 1030 : 1031) ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (ص 401).
30. مفهوم العمل الخيري في القرآن الكريم والحديث الشريف، (ص 66 – 115)، مراتب المصلحة في العمل الخيري، النجران، (ص 5)، تفسير الطبري، (426/2)، تفسير مفاتيح الغيب للرازي، (3/2)، غرائب القرآن للنيسابوري، (593/1).
31. مفهوم القطاع الثالث والإشكالات المعرفية (ص 12).
32. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، (ص 172).
33. الموسوعة العربية للمجتمع المدني (ص 80).
34. المجال العام الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، تأليف أرماندو سالفاتوري (ص 8،15)، المجتمع المدني حدود المفهوم عند يورغن هبرماس (ص 81)، مجلة مغارب، الكتاب الأول عن المجال العام من المفهوم إلى التداول نحو مقاربة متعدية (ص 28، 48).
35. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية، (2 / 1084)
36. ISO 2600 (2007, February) Working group on social Responsibility, Working Definition, sydney، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، د/ محمد عبد الحسين الطائي (ص22)، دار الثقافة الأردن، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات – مدحت محمد أبو النصر – 2016، القاهرة – المجموعة العربية للتدريب والنشر، (ص106 –111)، دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية – المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، 2017، (ص19
37. Introduction to social Entrepreneurship - Teresa Chahine 2016 (3; Social Entrepreneurship what everyone needs to know David Bornstein and Susan Davis, 2010 (12).
(
38. أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة: "دراسة فقهية"، (ص67).
39. معجم اللغة العربية المعاصرة (المجلد الثالث) – (2236).
40. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية العربية القديمة والمعاصرة، المجلد الثاني، (ص 1073).
41. إدارة العمل التطوعي واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية: رؤية للخدمات الاجتماعية.،(ص 23).
42. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية العربية القديمة والمعاصرة، المجلد الأول، (ص 222 – 223).
43. موسوعة علم الاجتماع، (ص – 256).
44. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، (ص180).
45. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، (ص245).

46. معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الثاني، (ص 1160).
47. الموسوعة العربية للمجتمع المدني، (ص137).
48. قاموس علم الاجتماع، (ص 25).
49. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، (ص144).
50. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية، (2/ 1126).
51. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، (ص179).
52. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، (ص348).
53. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، (ص347).
54. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية، (2/ 1113).
55. معجم مقاييس اللغة، مادة وقف، (6 / 1351) , لسان العرب، (5 / 359).
56. صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب: الشروط في الوقف، حديث رقم (2586).
57. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية، (2 / 975).
58. قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، (ص 32)، معجم المصطلحات السكانية والتنموية، (ص 66)، قاموس مصطلحات الوقف، (2 / 2400).
59. لسان العرب (7 / 302)، أساس البلاغة، (1 / 316)، القاموي المحيط، (667).
60. معجم المصطلحات والألقاء التاريخي، (ص 204)، الأربطة في مكة المكرمة منذ البدايات حتى نهاية العصر المملوكي، (ص 13).
61. Defining and classifying the nonprofit sector, Notes prepared for the Advisory Group on Nonprofit Sector Research and Statistics in Canada, Paul Reed and Valerie Howe, Statistics Canada and Carleton University,1999.
62. Income Tax Guide to the Non-Profit Organization (NPO) Information Return, Government of Canada, 2020.
63. Income Tax Guide to the Non-Profit Organization (NPO) Information Return, Government of Canada, 2020.
64. Guide to Law: for Nonprofit Organizations in Atlantic Canada, Legal Information Society of Nova Scotia, 2004 & 2007.
65. Guide to Law: for Nonprofit Organizations in Atlantic Canada, Legal Information Society of Nova Scotia, 2004 & 2007.
66. Guide to Law: for Nonprofit Organizations in Atlantic Canada, Legal Information Society of Nova Scotia, 2004 & 2007.
67. Guide to Law: for Nonprofit Organizations in Atlantic Canada, Legal Information Society of Nova Scotia, 2004 & 2007.
68. The Canadian nonprofit and Voluntary sector in comparative perspective, Michael Hall, Cathy Barr, et al. Imagine Canada, 2005.
69. The Canadian nonprofit and Voluntary sector in comparative perspective, Michael Hall, Cathy Barr, et al. Imagine Canada, 2005.
70. The Canadian nonprofit and Voluntary sector in comparative perspective, Michael Hall, Cathy Barr, et al. Imagine Canada, 2005.
71. The Canadian nonprofit and Voluntary sector in comparative perspective, Michael Hall, Cathy Barr, et al. Imagine Canada, 2005.
72. The Canadian nonprofit and Voluntary sector in comparative perspective, Michael Hall, Cathy Barr, et al. Imagine Canada, 2005.

73. Defining and classifying the nonprofit sector, Notes prepared for the Advisory Group on Nonprofit Sector Research and Statistics in Canada, Paul Reed and Valerie Howe, Statistics Canada and Carleton University,1999.
74. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.
75. Charitable organizations in Belgium: overview, Philippe Malherbe, malherbe, Practical Law Country, 2020.
76. Charitable organizations in Belgium: overview, Philippe Malherbe, malherbe, Practical Law Country, 2020.
77. Charitable organizations in Belgium: overview, Philippe Malherbe, malherbe, Practical Law Country, 2020.
78. Charitable organizations in Belgium: overview, Philippe Malherbe, malherbe, Practical Law Country, 2020.
79. Charitable organizations in Belgium: overview, Philippe Malherbe, malherbe, Practical Law Country, 2020.
80. Charitable organizations in Belgium: overview, Philippe Malherbe, malherbe, Practical Law Country, 2020.
81. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
82. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
83. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
84. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
85. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
86. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgiu,m.
87. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
88. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
89. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
90. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
91. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
92. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
93. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
94. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.
95. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.
96. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.
97. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.
98. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.
99. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.
100. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.
101. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research

Network, 2008.

102. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.

103. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010

104. من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، (ص80 – 81)

105. من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، (ص80 – 81)

106. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.

107. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.

108. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.

109. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.

110. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.

111. In search of the nonprofit sector II: the problem of classification, Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier, Working paper of the Johns Hopkins comparative nonprofit sector project, no. 3. The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, 1992.

112. Defining and classifying the nonprofit sector, Notes prepared for the Advisory Group on Nonprofit Sector Research and Statistics in Canada, Paul Reed and Valerie Howe, Statistics Canada and Carleton University,1999.

113. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.

114. In search of the nonprofit sector II: the problem of classification, Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier, Working paper of the Johns Hopkins comparative nonprofit sector project, no. 3. The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, 1992.

115. التطور الدستوري والتشريعي للجمعيات الأهلية دراسة مقارنة، (ص216، 217، 218، 246، 251، 266، 267، 268).

116. التطور الدستوري والتشريعي للجمعيات الأهلية دراسة مقارنة، (ص216، 217، 218، 246، 251، 266، 267، 268).

117. التطور الدستوري والتشريعي للجمعيات الأهلية دراسة مقارنة، (ص216، 217، 218، 246، 251، 266، 267، 268).

118. The third sector in France, Edith Archambault, German policy studies, 2000.

119. The third sector in France, Edith Archambault, German policy studies, 2000.

120. The third sector in France, Edith Archambault, German policy studies, 2000.

121. The third sector in France, Edith Archambault, German policy studies, 2000.

122. The American and the French third sectors: a comparison, recent trends during the "Millennium Boom", and the impact of the crisis, Edith Archambault, 9th ISTR conference: "facing the crisis: challenges and opportunities confronting the third sector and civil society", 2010.

123. The third sector in France, Edith Archambault, German policy studies, 2000.

124. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
125. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
126. The Nonprofit Sector: A Research Handbook, Walter Powell and Richard Steinberg, Second edition, Yale University Press, 2006.
127. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
128. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
129. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
130. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
131. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
132. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
133. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
134. Defining and classifying the nonprofit sector, Notes prepared for the Advisory Group on Nonprofit Sector Research and Statistics in Canada, Paul Reed and Valerie Howe, Statistics Canada and Carleton University,1999.
135. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
136. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
137. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
138. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
139. دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، (ص13، 14، 15).
140. دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، (ص13، 14، 15).
141. دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، (ص13، 14، 15).
142. دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، (ص13، 14، 15).
143. موقع وزارة التنمية الاجتماعية بالأردن: http://www.mosd.gov.jo/UI/Arabic/ShowContent.aspx?ContentId=81
144. http://www.mosd.gov.jo/UI/Arabic/Upload/Doc/184b1dfb-58444205--b0bd-5a49f85e432b.pdf??

145. مرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989, بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، ملحق الجريدة الرسمية- العدد 1882 - الخميس 21 ديسمبر 1989م.

146. السابق.

147. السابق.

148. السابق.

149. مرسوم بقانون رقم (50) لسنة 2010، بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21)، لسنة 1989م.

150. تقرير آفاق القطاع غير الربحي، 2018، (ص16).

151. تقرير آفاق القطاع غير الربحي، 2018، (ص4).

152. دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية،(ص20).

153. Satellite Account of Non-profit Institutions and Volunteering. Canada

154. Canada's non-profit sector in macro-economic terms.

155. يهدف الحساب الفرعي للمنظمات غير الربحية إلى وضع كافة المنظمات غير الربحية في قطاع مؤسسي واحد؛ للتعرف على أوجه مساهمتهم في الاقتصاد بشكل كلي وشامل. ويصعب حدوث ذلك عند التعامل مع نظام الحسابات القومية التقليدي في شكله الحالي؛ نظرا لأن أغلب تلك المنظمات موزعة ومتناثرة عبر مختلف القطاعات المؤسسية للاقتصاد. يعتمد تصنيف الوحدة أو الكيان في الحسابات القومية على أساس خصائصها الخاصة: طبيعة ناتجها (السوق أو غير السوق)، نوع السلع والخدمات الموردة (المالية أو غير المالية)، منشأ مواردها الرئيسة وما إذا كانت تحت سيطرة عامة أو خاصة.

156. Office for National Statistics, Changes to National Accounts: Review of the Non-Profit Institutions Serving Household Sector, 2014.

157. من أجل تحديد مكان الوحدة المؤسسية ضمن قطاعات الاقتصاد الأساسية؛ يتم عمل اختبار السوق لهذه الوحدة؛ لتحديد مستوى إنتاجها السوقي (قيمة مبيعاتها) كنسبة مئوية من تكاليف الإنتاج، كما جاء في نظام الحسابات الأوروبية. يتم التعرف على ذلك من خلال حساب تكاليف المبيعات والإنتاج لكل وحدة مؤسسية (مؤسسة خيرية) من واقع حساباتها السنوية، بما يتماشى مع الحسابات القومية المركزية.

158. Quarterly sector accounts, UK: July to September 2019

https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/uksectoraccounts/bulletins/quarterlysectoraccounts/julytoseptember2019

159. National Accounts articles: Blue Book 2019 improvements to non-profit institutions serving households (NPISH) sector https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/uksectoraccounts/articles/nationalaccountsarticles/bluebook2019improvementstononprofitinstitutionsservinghouseholdsnpishsector

160. National Accounts articles: Improving the household, private non-financial corporations and non-profits institutions serving households sectors' non-financial accounts https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/uksectoraccounts/articles/nationalaccountsarticles/improvingthehouseholdprivatenonfinancialcorporationsandnonprofitsinstitutionsservinghouseholdssectorsnonfinancialaccounts

161. Office of National statistics, Compendium Households and non-profit institutions serving households : Households, and non-profit institutions serving households sectors, 2018. https://www.ons.gov.uk/economy/grossdomesticproductgdp/compendium/unitedkingdomnationalaccountsthebluebook/2018/householdsandnonprofitinstitutionsservinghouseholds

162. هي وحدات اقتصادية، لها هوية قانونية، وتخدم الأسر المعيشية، وهي منتجة خاصة غير سوقية. مواردها الرئيسة، بخلاف تلك التي تأتي من المبيعات العرضية، هي مساهمات طوعية، نقدية أو عينية، من الأسر كمستهلكين، من الحكومة المركزية، ومن دخل الممتلكات. يمنعهم وضعهم "غير الربحي" من توفير أي دخل أو ربح أو مكاسب مالية أخرى للأفراد أو الشركات التي قامت بإنشائها أو السيطرة عليها أو تمويلها. وفقًا لهذا التعريف، يتم استبعاد: المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح بدون هوية قانونية أو ذات أهمية منخفضة (أي التي لا توظف أي شخص بأجر) على أن يتم تضمينها في قطاع الأسر المعيشية. (S14) كذلك يتم استبعاد المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح، التي لها هوية قانونية أو شركات تجارية أو خدمات منتجة للسوق؛ حيث يتم تصنيفها في قطاع الشركات غير المالية (S11) أو في قطاع الشركات المالية (S12). يتم تصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح، التي لها هوية قانونية والتي هي منتج غير سوقي يسيطر عليها ويمولها بشكل رئيس الحكومة المركزية في قطاع الحكومة المركزية (S13)، ينقسم (NPISH) في فرنسا إلى سبع فئات رئيسة: الأحزاب السياسية، النقابات ، الكنائس والجمعيات الدينية (باستثناء الكنائس التي تمولها الحكومة تصنف ضمن القطاع الحكومي) ، المؤسسات الخيرية التي لها نشاط غير سوقي (باستثناء المؤسسات الخيرية التي لها كائن واحد، والجمعيات الخيرية التي لها كائن واحد مرتبط بوحدتها الإبداعية) ، منظمات العمل الاجتماعي غير السوقية غير الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية (مؤسسات العمل الاجتماعي التي تستضيف بشكل رئيس الأشخاص ذوي الإعاقة، أو الأشخاص الذين يعانون من صعوبات اجتماعية)، و مؤسسات التعليم الخاصة غير السوقية .

163. يمكن استخراج القيمة المضافة من مجموع تكاليف الرواتب والنفقات الرأسمالية، والفائض لكل منظمة غير ربحية.

164. ADDES, Le Compte Satellite des Institutions Sans But Lucratif en France, 2006.

165. IRS, Exempt organisations types https://www.irs.gov/charities-non-profits/exempt-organization-types

IRS, Exemption Requirements - 501(c)(3) Organizations
https://www.irs.gov/charities-non-profits/charitable-organizations/exemption-requirements-501c3-organizations

166. تحدد الأقسام من (503 إلى 505) متطلبات الحصول على هذه الإعفاءات الضريبية.

167. لا يجوز تنظيم هذه المؤسسات أو تشغيلها لصالح المصالح الخاصة، ولا يجوز أن يدخل أي جزء من القسم 501 (ج) (3) من أرباح المنظمة لصالح أي مساهم خاص أو فرد. إذا شاركت المنظمة في معاملة ذات فائدة زائدة مع شخص له تأثير كبير على المنظمة، فقد يتم فرض ضريبة مكوس على الشخص الذي وافق على المعاملة. يحد القسم 501 (ج) (3) من مقدار الأنشطة السياسية والتشريعية (الضغط) التي يمكن أن تقوم بها هذه المنظمات.

168. المؤسسات الخاصة: يتم تصنيف كل مؤسسة مؤهلة للحصول على حالة إعفاء ضريبي بموجب القسم 501 (ج) (3) كمؤسسة خاصة، ما لم تستوفِ أحد الاستثناءات المدرجة في القسم 509 (أ). عادةً ما يكون للمؤسسات الخاصة مصدر رئيس واحد للتمويل (عادةً الهدايا من عائلة واحدة أو شركة، بدلاً من التمويل من مصادر عديدة)، ويكون نشاطها الأساس في الأغلب تقديم المنح للمنظمات الخيرية الأخرى، وللأفراد، بدلاً من التشغيل المباشر لـ (البرامج الخيرية).

169. Edith Archambault. The American and the French Third Sectors: a Comparison, Recent trends during the "Millennium Boom", and the Impact of the Crisis. 9th ISTR Conference:" Facing Crises: Challenges and Opportunities Confronting the Third Sector and Civil Society", Jul 2010, Istambul, Turkey.

170. USA Bureau of Labour Statistics, Monthly Labour Review, Non-profits in America: new research data on employment, wages, and establishments, 2016.
USA Bureau of Labour Statistics, Business Employment Dynamics: Research Data on the Nonprofit Sector. https://www.bls.gov/bdm/nonprofits/nonprofits.htm
NATIONAL CENTER FOR CHARITABLE STATISTICS, The Non-profit Sector in Brief 2018.
https://nccs.urban.org/publication/nonprofit-sector-brief-2018

171. Non-profit Quarterly (NPQ), Roadmap to Data on Non-profit Organizations.
https://nonprofitquarterly.org/roadmap-to-data-on-nonprofit-organizations/

2 المراجع العربية

1. أحكام إدارة الجمعيات الخيرية لأموال الزكاة:"دراسة فقهية تطبيقية"،عبدالله بن حمد بن سليمان السالم، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى،2014م.
2. إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، د. مدحت أبو النصر،مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م.
3. إدارة العمل التطوعي واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية: رؤية للخدمة الاجتماعية، د. أيمن بن إسماعيل يعقوب د. عبدالله بن حضيض السلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض، الطبعة الأولى،1426هـ - 2005م.
4. الأربطة في مكة المكرمة منذ البدايات حتى نهاية العصر المملوكي، حسين شافعي، مركز الفرقان للتراث، لندن 2005.
5. الاستثمار الآمن لموارد المؤسسات الخيرية: "دراسة فقهية مقارنة"،د. صادق حماد محمد،.دار، كنوز إشبيليا،الرياض، الطبعة الأولى ،2013م.
6. المجال العام من المفهوم إلى التداول نحو مقاربات متعدية،مصطفى المرابط وخالد حاجي،مركز مغارب،الرباط،الطبعة الأولى،2018م.
7. الأمن الفكري ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيقه (المؤسسات الخيرية أنموذجا)، دراسة أكاديمية،فهد بن إبراهيم الفعيم،ابن الجوزي،الدمام،الطبعة الأولى،1438هـ.
8. بوادر المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، محمد عبد الرزاق القشعمي،قراديس للنشر والتوزيع،بيروت ،الطبعة الأولى،2012م.
9. التشريعات والقوانين نظرة تكاملية (الدستور – القوانين المكملة للدستور – المنظمات غير الحكومية)، (الكتاب الأول)، أ. د. كمال الدين عبدالرحمن درويش، أ.د. نبيه عبد الحميد العلقامى، د. محمد أحمد علي فضل الله، مركز الكتاب للنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى،2004م.
10. تصميم برنامج تعليمي في اقتصاديات قطاع البر القطاع الثالث، محمد بن حسن الزهراني سعد بن حمدان اللحياني، إصدار جامعة أم القرى،مكة المكرمة، الطبعة الأولى ،1434هـ - 1435هـ.
11. تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية مطبقة على منطقة الرياض،مركز إيفاد للدراسات والاستشارات،الرياض ، الطبعة الأولى ،1431هـ - 2010م.
12. التطور الدستوري والتشريعي للجمعيات الأهلية: "دراسة مقارنة"،محمد إبراهيم خيري الوكيل، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،مصر،الطبعة الأولى،1436هـ - 2015م.
13. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ.
14. تقرير حالة التطوع في العالم،برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، شركة بيسلاين آرتس، المملكة المتحدة ، الطبعة الأولى، 2011م.
15. الجمعيات بين التأطير والتوظيف،الكراي القسنطيني،جامعة منوبة،تونس،الطبعة الأولى،2009م.
16. الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، عام 2003.
17. حق تكوين الجمعيات: معوقات تنمية الموارد المالية والبشرية للمؤسسات غير الربحية في المنطقة العربية: دليل قانوني مقارن (مصر- الأردن – المغرب – لبنان – الإمارات)، عبد الله خليل، المؤلف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م.

18. الخير العام في فلسفة توماس هل جرين، د. محمود سيد أحمد ، الكويت، الطبعة الأولى، 1435هـ - 2014م.
19. دراسات ما بعد الكولونيالية: المفاهيم الرئيسية، بيل أشكروفت وجاريث جريفيث وهيلين تيفين،،المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.
20. دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت (مدخل شرعي ورصد تاريخي)، د. خالد يوسف الشطي، إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية -الامانة العامة للأوقاف،الكويت، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2008م.
21. دراسة واقع المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية، المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، عام 2017.
22. دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية، الأمم المتحدة، نيويورك، الطبعة الأولى، 2005م.
23. دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن،حسين أبو رمان،دار سندباد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006م.
24. دور الجهات الخيرية في المسؤولية الاجتماعية للشركات، المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد)، عام 2009.
25. دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: (دراسة حالة مؤسسة فورد)، ريهام أحمد محروس خفاجي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت،الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
26. العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية: مقوماته – دوره – أبعاده، باقر سلمان النجار، جامعة أم القرى، البحرين، الطبعة الأولى 1998م.
27. العمل الإغاثي الإسلامي: دراسة تأصيلية معاصرة، بحث مقدم لجائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة لعام 1430هـ - 2009م،عبد القادر عبد الكريم عبدالعزيز، جائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة،المدينة المنورة،الطبعة الأولى،1430هـ - 2009م.
28. العمل التطوعي آفاق وتطلعات، د. صالح التويجري، العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى،1441هـ - 2020م.
29. العمل التطوعي بين النظرية والتطبيق،د. هدى حمد عبدالله السرحان د. نبيلة عبد الرحمن سليمان الجرايدة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1434هـ.
30. العمل التطوعي: مفهومه – أهميته – عوامل نجاحه – معوقاته، د. مهدي بن إبراهيم بن محمد مبجر، 1435هـ-2014م.
31. العمل الخيري وأثره في العصر النبوي، د. سلطان بن غويزي المقاطي،آفاق المعرفة، الرياض،الطبعة الأولى، 1441هـ - 2020م.
32. قاموس التنمية، تحرير فولفجانج ساكس، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2008.
33. القاموس العملي للقانون الإنساني، فرانسواز بوشيه سولنييه، دار العلم للملايين ،.بيروت، الطبعة الأولى، 2019م.
34. قاموس علم الاجتماع، د. محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ،2006م.
35. قاموس مصطلحات الوقف، الأمانة العامة للأوقاف – الكويت – عام 1438هـ.
36. القطاع غير الرسمي في الأردن (دراسة ميدانية)، هاني الحوراني،دار سندباد للنشر، الأردن ، الطبعة الأولى 2006م.
37. المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام،أرماندو سالفاتورى،المركز القومي للترجمة،القاهرة، الطبعة الأولى، 2012م.
38. المجتمع المدني النظرية والممارسة،مايكل إدواردز،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، الطبعة الأولى، 2015م.
39. المجتمع المدني: حدود المفهوم، يورغن هبرماس، منتدى المعارف، بيروت، الطبعة الأولى،2017م.

40. المجتمع المدني: في دول مجلس التعاون، د. عدنان عبد الحميد القرشيد، علي أحمد الطراح، د. مريم عيسى الشيراوي، أ. إبراهيم جعفر السوري، أ. محمود علي حافظ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، البحرين، الطبعة الأولى، 2006م.
41. المجتمع المدني في سوسيولوجيا التنظيم ومنطق الحكامة، دريس الدريسي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2019م.
42. مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، د. فوزي بوخريص، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2013م.
43. المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، محمد الطائي، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، عام 2016.
44. المصطلحات الوافدة وأثرها على الهوية الإسلامية، الهيثم زعفران، مركز الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية،القاهرة،الطبعة الأولى،1431هـ - 2009م.
45. المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية العربية القديمة والمعاصرة،د. ياسر عبدالله سرحان، معهد الإدارة العامة، الرياض، الطبعة الأولى، 1435هـ - 2014م
46. معجم اللغة العربية المعاصرة، أ.د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
47. معجم المصطلحات الاجتماعية (إنجليزي – عربي)، د. عبد العزيز بن عبدالله البريثن، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، الطبعة الأولى، 2014م.
48. معجم المصطلحات السكانية والتنموية، أ.د. رشود بن محمد الخريف، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، الطبعة الأولى،1431هـ - 2010م.
49. معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مصطفى الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، عام 1416هـ.
50. معجم بلاكويل للعلوم السياسية،فرانك بيلي،مركز الخليج للأبحاث ، دبي، الطبعة الأولى، 2004م.
51. المعجم لألفاظ: الحبس – الوقف – المعقب والعام بالمغرب عربي – فرنسي – إسباني، مصطفى عبدالسلام المهماة.
52. معجم مصطلحات الجمعيات غير الربحية ومفاهيمها، دافيد هورتون سميث وروبرت أ.ستيبنز ومايكل أ.دوفر.
53. معجم مصطلحات الدعوة والإعلام الإسلامي عربي – إنجليزي، طه أحمد الزيدي،دار النفائس،الأردن،الطبعة الأولى، 2010م.
54. معجم مصطلحات العلوم الشرعية،مجموعة من المؤلفين،مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم ،الرياض، الطبعة الأولى،2019م.
55. معجم مصطلحات علم الاجتماع، د.عدنان أبو مصلح، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015م.
56. المغني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبدالله التركي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1409هـ.
57. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،مارتن غريفيثس تيري أوكالاهان،.مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، الطبعة الأولى،2008م.
58. مفهوم "العمل الخيري" في القرآن الكريم والحديث الشريف،د. محمد أزهري،مركز قراءات لبحوث ودراسات الشباب بجدة، جدة، الطبعة الأولى، 1438هـ.
59. من الألف إلى الياء في سيكولوجية الجماعات والعمل الجماعي،مارك دول تيموثي، ب. كيالي،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ، الطبعة الأولى، 2016م.

60. من قسمات التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي، بدر ناصر المطيري، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، الطبعة الأولى،1415هـ - 1994م.
61. المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل ،شهيدة الباز، لجنة المتابعة، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ، 1997م.
62. منظور جديد في إدارة المؤسسات غير الربحية وتداخلها مع الديبلوماسية الشعبية،د. وائل خليل شديد،الدار العربية للعلوم والنشر،بيروت، الطبعة الأولى، 2014م.
63. مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم، سيفيكوس، منشورات التجمع العالمي، مصر ، الطبعة الأولى، 1995م.
64. مؤسسات المجتمع المدني: الأدوار والتحديات، د. بهاء الدين مكاوي، منتصر أحمد النور، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2009م.
65. موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي،المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى ،2015م.
66. الموسوعة العربية لعلم الاجتماع،نخبة من علماء العرب،الدار العربية للكتاب،تونس،الطبعة الأولى،2010م.
67. موسوعة علم الاجتماع،جون سكوت جوردون مارشال،المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية،2011م.
68. نحو استراتيجية لتنسيق وتكامل البرامج والمشروعات الخيرية في المجتمع السعودي: (دراسة مطبقة على الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة)، د. عبد الغني عبد الله الحربي، أ.د وجدي محمد بركات، د. أحمد حمدي شورة توفيق، كرسي البر للخدمات الإنسانية جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ،1434هـ - 1435هـ.
69. واقع الاعتماد على التمكين كأحد الاتجاهات الحديثة في الجمعيات الخيرية وبرنامج مقترح لتفعيله، د. محمد سعيد الزهراني، د. أحمد محمد عوض، د. عماد الدين عبد الحي شلبي، جامعة أم القرى1434هـ - 1435هـ.

3 المراجع الأجنبية

1. The third world's third sector in comparative perspective, "Working papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit sector project, no. 24, Helmut K. Anheier and Lester M. Salamon, The Johns Hopkins University Institute for policy studies, 1997.
2. A strategic unity: defining the third sector in the UK, Pete alcock, Voluntary Sector Review, Vol 1. No 1. The policy press, 2010.
3. Toward an understanding of the international nonprofit sector, Helmut K. Anheier and Lester M. Salamon, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, no.1. The Johns Hopkins Institute for policy Studies, 1992.
4. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.
5. Voluntary sector independence, Dame Anne Owers, Independence panel on the independence of voluntary sector, The baring foundation, 2011
6. A Dictionary of Nonprofit Terms and Concepts, David Smith, Robert Stebbins and Michael A. Dover, Indianan University press, 2006.
7. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.
8. The third sector in France, Edith Archambault, German policy studies, 2000.
9. The American and the French third sectors: a comparison, recent trends during the "Millennium Boom", and the impact of the crisis, Edith Archambault, 9th ISTR conference: "facing the crisis: challenges and opportunities confronting the third sector and civil society", 2010.
10. In search of the nonprofit sector II: the problem of classification, Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier, Working paper of the Johns Hopkins comparative nonprofit sector project, no. 3. The Johns Hopkins Institute for Policy Studies, 1992.
11. Defining and classifying the nonprofit sector, Notes prepared for the Advisory Group on Nonprofit Sector Research and Statistics in Canada, Paul Reed and Valerie Howe, Statistics Canada and Carleton University,1999.
12. Income Tax Guide to the Non-Profit Organization (NPO) Information Return, Government of Canada, 2020.
13. Guide to Law: for Nonprofit Organizations in Atlantic Canada, Legal Information Society of Nova Scotia, 2004 & 2007.
14. The Canadian nonprofit and Voluntary sector in comparative perspective, Michael Hall, Cathy Barr, et al. Imagine Canada, 2005.
15. Nonprofit Management: Principle and Practice, Overview of the Nonprofit Sector, Michael J. Worth, Third edition, Sage publication, 2014.
16. The Nonprofit Sector: A Research Handbook, Walter Powell and Richard Steinberg, Second edition, Yale University Press, 2006.
17. Charitable organizations in Belgium: overview, Philippe Malherbe, malherbe, Practical Law Country, 2020.

18. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium.
19. Satellite Account of Non-profit Institutions and Volunteering. Canada
20. Canada's non-profit sector in macro-economic terms.
21. The Canadian nonprofit and Voluntary sector in comparative perspective, Michael Hall, Cathy Barr, et al. Imagine Canada, 2005.
22. Defining and classifying the nonprofit sector, Notes prepared for the Advisory Group on Nonprofit Sector Research and Statistics in Canada, Paul Reed and Valerie Howe, Statistics Canada and Carleton University,1999.
23. Images and concepts of the third sector in Europe, Jacques Defourny and Victor Pestoff, WP no. 0802/, European Research Network, 2008.
24. National Report – Belgium, Study on Volunteering in the European Union, Country Report Belgium
25. Office for National Statistics, Changes to National Accounts: Review of the Non-Profit Institutions Serving Household Sector, 2014.
26. Quarterly sector accounts, UK: July to September 2019 https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/uksectoraccounts/bulletins/quarterlysectoraccounts/julytoseptember2019
27. National Accounts articles: Blue Book 2019 improvements to non-profit institutions serving households (NPISH) sector https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/uksectoraccounts/articles/nationalaccountsarticles/bluebook2019improvementstononprofitinstitutionsservinghouseholdsnpishsector
28. National Accounts articles: Improving the household, private non-financial corporations and non-profits institutions serving households sectors' non-financial accounts https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/uksectoraccounts/articles/nationalaccountsarticles/improvingthehouseholdprivatenonfinancialcorporationsandnonprofitsinstitutionsservinghouseholdssectorsnonfinancialaccounts
29. Office of National statistics, Compendium Households and non-profit institutions serving households : Households, and non-profit institutions serving households sectors, 2018. https://www.ons.gov.uk/economy/grossdomesticproductgdp/compendium/unitedkingdomnationalaccountsthebluebook/2018/householdsandnonprofitinstitutionsservinghouseholds
30. ADDES, Le Compte Satellite des Institutions Sans But Lucratif en France, 2006.
31. IRS, Exempt organisations types https://www.irs.gov/charities-non-profits/exempt-organization-types
32. IRS, Exemption Requirements - 501(c)(3) Organizations https://www.irs.gov/charities-non-profits/charitable-organizations/exemption-requirements-501c3-organizations
33. Edith Archambault. The American and the French Third Sectors: a Comparison, Recent trends during the "Millennium Boom", and the Impact of the Crisis. 9th ISTR Conference:" Facing Crises: Challenges and Opportunities Confronting the Third Sector and Civil Society", Jul 2010, Istambul, Turkey.
34. USA Bureau of Labour Statistics, Monthly Labour Review, Non-profits in America: new research data on employment, wages, and establishments, 2016.

35. USA Bureau of Labour Statistics, Business Employment Dynamics: Research Data on the Nonprofit Sector. https://www.bls.gov/bdm/nonprofits/nonprofits.htm

36. NATIONAL CENTER FOR CHARITABLE STATISTICS, The Non-profit Sector in Brief 2018. https://nccs.urban.org/publication/nonprofit-sector-brief-2018

37. Non-profit Quarterly (NPQ), Roadmap to Data on Non-profit Organizations. https://nonprofitquarterly.org/roadmap-to-data-on-nonprofit-organizations/

4 المراجع التي تم الاطلاع عليها ولم يقتبس منها

1. الأربطة بمكة المكرمة في العهد العثماني، تأليف د/ حسين عبدالعزيز الشافعي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى، عام 1426هـ .
2. الأعمال الخيرية في الإسلام مشروعيتها – أدابها – تطبيقها. عبدالله بن دغيليب المرزوقي، الناشر: المؤلف، الرياض، الطبعة الأولى، عام 1431.
3. التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية (2000 – 2015). د/ أماني قنديل، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2015.
4. تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، تأليف مركز إيفاد للدراسات، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، الطبعة الأولى، عام 1431هـ .
5. التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تأليف ستيفن ديلو وتيموثي ديل، ترجمة ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.
6. الخيرية في السنة النبوية المطهرة دراسة موضوعية، تأليف د/ فهد طلال الخالدي، دار الفتح للدراسات الأردن، الطبعة الأولى، عام 1437هـ .
7. دليلك إلى الاستثمار الاجتماعي، مؤسسة وقف أحمد حمدان العرادي الخيرية، الرياض، الطبعة الأولى عام 1439هـ.
8. دليلك إلى الريادة الاجتماعية، مؤسسة وقف أحمد حمدان العرادي الخيرية، الرياض، الطبعة الأولى عام 1439هـ.
9. الزكاة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، د/ سامي بن عبدالعزيز الدافع، مؤسسة الملك خالد الخيرية، الرياض، الطبعة الأولى، عام 1435هـ.
10. سياسة المساعدات الخارجية الكويتية أي دور للشق غير الحكومي، تأليف أوس عيسى الشاهين، دار آفاق للنشر، الكويت، الطبعة الأولى، عام 2018.
11. سيكولوجية الجماعات والعمل الجماعي، تأليف مار دول، تيموثي كيلي، ترجمة شيماء عزت وآخرون، مكتبة الأنجلو العربية، القاهرة، الطبعة الأولى عام 2016.
12. العمل الخيري المؤسسي، د/ عبدالله محمد المطوع، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، عام 1429هـ.
13. قاموس الحركات الاجتماعية، تأليف سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان مايتو، ترجمة عمر الشافعي، دار صفصافة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2017.
14. القطاع الخيري ودعاوى الأرهاب د/ محمد عبدالله السلومي، كتاب البيان الرياض الطبعة الأولى عام 1424.
15. ما هو المجتمع المدني (تعريفات المجتمع المدني الرئيسية في الفكر الأوروبي) بدر ناصر المطيري، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، عام 2017 .
16. المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، جون إهرنبرغ، ترجمة د/ علي حاكم ، د/ حسن ناظم، ألمنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، عام 2008.
17. المجتمع المدني السعودي الملامح والأدوار، ممدوح الشيخ، سعد القحطاني، مسفر القحطاني، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، لندن، الطبعة الأولى، عام 2015.
18. المجتمع المدني في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، عام 2010.

19. المجتمع المدني في ظل العولمة، مجموعة من الباحثين، دار ابن النديم للنشر ودار الروافد الثقافية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
20. المجتمع المدني والتنمية السياسية، ثامر كامل محمد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، عام 2010.
21. مشروع قانون الوقف الكويتي د/ إقبال عبدالعزيز المطوع الأمانة العامة للأوقاف الكويت، الطبعة الثانية، عام 2015.
22. معجم الدراسات الثقافية، تأليف كريس باركر، ترجمة جمال بلقاسم، دار رؤية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.
23. مقالة في تاريخ المجتمع المدني، آدم فيرغسون، ترجمة حيدر إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، عام 2014.
24. الموارد المالية لمؤسسات العمل الخيري المعاصر دراسة فقهية تأصيلية تأليف طالب بن عمر الكثيري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1433هـ.
25. مؤسسات المجتمع المدني الغربية (رسل القيم) قراءة في الأدوار المحلية والدولية، د/ ريهام أحمد خفاجي، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت الطبعة الأولى، عام 2017.
26. نهوض المجتمع المدني العالمي، دون إيبرلي، ترجمة لميس اليحيى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن – عمان الطبعة الأولى عام 2011.

إدارة تحليل الأبحاث
مكتب معالي النائب للتنمية الاجتماعية

ra@hrsd.gov.sa